جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

البعد الأمني في العلاقات الأورومغاربية (فترة ما بعد الحرب الباردة)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: الدراسات الأورومتوسطية

من إعداد الطالب:

معمر سليم

تحت إشراف الأستاذ:

أ.دكحلولة محمد

لجنة المناقشة:

أ.د. بن عمار محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. كحلولة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ.طاشمة بومدين	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تلمسان	مناقشا
أ.قناد محمد	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية:

1432-1433/2011م-2012م

شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

أشكر الله عز وجل الذي أعانني ووفقني على انجاز هذا العمل المتواضع.

أشكر كل أساتذة الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تلمسان.

أشكر كل من كان له الفضل في إتمام هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

الإهداء

إلى من تكد لأرتاح، ومن نورت عقلي بدروب النجاح.

والدتي العزيزة

إلى من علمني بأن الحياة علم وأخلاق، وأن الصبر مفتاح النجاح.

والدي الكريم

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى أصدقائي كل باسمه.

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع، وآمل أن يكون فاتحة خير إن شاء الله.

مقدمة

أولا: الإطار العام للموضوع

يؤكد التحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي على وحدة الكيان وأهمية الموقع كحزام متوسطي وواجهة افريقية، مما يجعل هذا الكيان الاستراتيجي وفق الدراسات الأمنية يتعامل مع مصادر التهديد والتحديات الأمنية ككتلة إقليمية موحدة، فمنطقة المغرب العربي تعتبر البوابة الرئيسية شمالا نحو إفريقيا جنوب الصحراء.

علاوة عن سمات وخصائص البيئة الأمنية المغاربية، فإن المنطقة تعرف العديد من التحديات والرهانات الأمنية التي تعكسها في المقام الأول السياسات العامة لأنظمة المغرب العربي، والتي تؤكد في مجملها على طروحات التحليل الاستراتيجي في كون أن المنطقة المغاربية بخصائصها وتحدياتها الأمنية التي تهم وتخص جميع السياسات القطرية لهذا الكيان من جهة ومن جهة أخرى في علاقة دول المنطقة بدول الاتحاد الأوروبي.

لقد ظلت العلاقات الدولية مقرونة بهيمنة منظومة مفاهيمية متكاملة تعمل جاهدة في تركيزها على الاعتبارات الخاصة بأمن الدولة الوطنية دون غيره وظل هذا المفهوم سائدا لفترة من الزمن تتمحور مرتكزاته حول المجال العسكري وقد سيطر فكر الواقعيين والواقعيين الجدد على مفهوم الأمن ووجه الدراسات الأمنية خلال الحرب الباردة، والذين سعوا (التقليديون – الواقعيون) إلى الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن وحصره في الأمن الدولي حيث تعتبر الدولة الوحدة الأساسية للتحليل، ولكن مع النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين تأكد قصور المنظور الواقعي في التعاطي مع طبيعة القضايا الأمنية، هذا ما استوجب ضرورة إعادة النظر في المعادلة الأمنية التقليدية خاصة مع تراجع دور الدولة أمام تزايد عدد الفواعل الدولية وأصبح الحديث عن مواضيع جديدة كحقوق الإنسان والتنمية المستدامة ومدى تأثيرها على السلم والأمن الدوليين، كما اتسم الوضع الدولي بظهور مصادر تهديد جديدة والتنوع في أشكالها والتي تعتبر أكثر حدة من التهديدات العسكرية، وهكذا فان القول بنهاية الحرب الباردة هو القول بميلاد تصور جديد للأمن والتهديد حيث استوجب مراجعة مفهوم الأمن والتحول إلى الأمن الإنساني كمقاربة مستقلة لدراسة الأمن والسلم الدوليين حيث أن أمن الفرد هو اللبنة الأولى لبناء أمن الدولة (الأمن المجتمعي SECURITE SOCIETALE) والتي يشكل أمنها بدوره الجزء الأساسي لأمن وسلامة الدول الأخرى (أمن عالمي SECURITE GLOBALE) .

إن البيئة الأمنية المتوسطية متصلة إلى حد بعيد بالبيئة الأمنية الشرق أوسطية وما تحمله هذه الأخيرة من تصعيد أمني متزايد، كما تتأثر إلى حد ما بما يحدث في المناطق الأخرى المجاورة لها جغرافيا، وقد لعبت التحولات التي شهدها النظام الدولي خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي دورا كبيرا في تغير ميزان القوى الإستراتيجية في حوض البحر الأبيض المتوسط نتيجة التقارب الجغرافي بين الشمال وجنوب المتوسط في ظل التحولات الدولية

الحاصلة يبرز الاهتمام المتزايد من قبل الاتحاد الأوروبي بالمنطقة المغاربية انطلاقا من اعتبارها منطقة تهديد للأمن الأوروبي واستقراره.

نتيجة التوجه الجديد نحو الشراكة الجهوية ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأمام فشل الحوار بين الشمال والجنوب، برزت الشراكة كوسيلة للتعاون ما بين دول الجوار الجغرافي، في هذا الإطار نجد مشروع الشراكة الأورومتوسطية ما بين 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي و 12 دولة من جنوب وشرق البحر المتوسط والذي شمل ثلاثة محاور وهي :

- البعد السياسي والأمني.
- البعد الاقتصادي والمالي.
- البعد الاجتماعي والثقافي.

من خلال هذه الدراسة سنحاول التركيز على الشراكة الأوروبية – مغاربية، في شقها الأمني وفق ما تم تبنيه من سياسات في إطار التعاون وقد تبلور في صياغة مشاريع أمنية مشتركة تهدف إلى تفعيل التعاون الأورومغاربي في ظل ترتيب أمني جديد.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع

تعود مبررات اختيار هذا الموضوع أساسا إلى مبررات موضوعية تتعلق بالموضوع في حد ذاته، ومبررات ذاتية خاصة.

أ -الأسباب الموضوعية:

- تعود هذه الأسباب إلى أهمية الموضوع، كونه من مستجدات الساحة الدولية، وتوجها جديدا في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، كذلك تكمن أهمية موضوع بحثنا هذا، في المنهجية المتبعة والطرح المقدم والذي يتجاوز الطرح التفسيري فيدخل في إطار تحليلي عام وشامل على مستويات معرفية متعددة.
- بناء وتقديم فهم تأويلي للسياسة الأورو- مغاربية، وهذا الإطار التحليلي العام ينطلق من أن النظرية مكونة للواقع الاجتماعي وليست مفسرة له فقط.
- اعتبار منطقة البحر الأبيض المتوسط من أبرز المناطق التي يدور حولها الصراع بين إرادات الشعوب والدول.حيث تسعى الدول الأوروبية خاصة بعد توحدها إلى ضمان أمنها في إطار نظرتها القائمة على أن الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط تعد مصدر تهديد لأمنها، وبالتالي ضرورة تنبيه صناع القرار إلى خطورة مثل هذه

الأطروحات التي تقوم على جانب واحد، أي مصلحة طرف باعتباره الأقوى على حساب مصلحة الطرف الآخر الأضعف.

كما أن البحث في موضوع المغرب العربي وعلاقاته بالمجموعة الأوروبية يحتاج إلى قراءة مغايرة للتاريخ، وفهم معمق للجغرافيا ودراسة انعكاسات المعطيات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإمكانية استيعاب الواقع الدولي في ضوء نتائج المستجدات الدولية والبحث في حقيقة وطبيعة النظام الإقليمي المغاربي والعربي، ومدى تبلور الوحدة الأوروبية، وهذا في إطار فهم وإدراك شامل لمصطلح الأمن، وبلورة مفاهيم دالة مثل: الإقليم المتوسطي، التهديدات والحدود الأمنية.

ب- الأسباب الذاتية:

تعود المبررات الذاتية لاختيار الموضوع أساسا في كونه من أهم المحاور في الحقل المعرفي لاهتمامات الباحث الشخصية، والتي تصب ضمن العلاقات العربية- الغربية بصفة عامة والمغاربية- الأوروبية بصفة خاصة أي العلاقات بين دول المغرب العربي المتوسطية، وأوروبا الموحدة وذلك بحكم التاريخ والجغرافيا والذي جعل من هذه العلاقات ذات طبيعة متميزة وكذلك بحكم الانتماء الحضاري والثقافي.

ثالثا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في ما يلي:

- التطلع إلى معرفة مدى فاعلية التكتلات الجديدة في المجتمع الدولي خاصة التجربة الأوروبية ومدى فاعليتها في إرساء الأمن وتوضيح تطلعاتها كقوة واعدة خاصة في منطقة المغرب العربي.
- فهم واقع المغرب العربي في السياسة الدولية خاصة و انه يكتسي أهمية جيواستراتيجية فاعلة، ومحاولة فهم مستقبله في ظل خطر التهديدات الجديدة .
- فهم التطور الحاصل في مسار العلاقات الأورومغاربية من ناحية الجانب الأمني، ومدى فاعلية العلاقة وواقعها في تحقيق الأمن المتبادل.

رابعا: إشكالية الدراسة

تكتسي الدراسات التي تهتم بالعلاقات بين دول المغرب العربي ودول الاتحاد الأوروبي طابعا اقتصاديا على اعتبار أن العلاقات كانت ذات خلفية اقتصادية، ومع تزايد الاهتمام بالدراسات الأمنية التي تفسر طبيعة التهديدات في المنطقة والبحث عن سياسات للخروج بنتائج تفسر المعضلة الأمنية في ظل التحول التدريجي لمفهوم الأمن وبالتالي تحقيق الاستقرار في المنطقة، هكذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على طبيعة سياسات التعاون في المجال

الأمني بين دول الجوار(دول المغرب العربي ودول الاتحاد الأوروبي) وهذا سيكون بالإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن الحديث عن سياسات أمنية في ظل التحول الحاصل في مفهوم الأمن ضمن الشراكة الأورو- مغاربية؟

خامسا: تساؤلات الدراسة

من أجل فهم الموضوع نقوم بتبسيط السؤال المركزي وتفكيكه إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

- ما طبيعة التحول الحاصل في مفهوم الأمن؟
- ما هي مختلف الاتجاهات والنظريات المفسرة لمفهوم الأمن؟
- ما مسار العلاقات الأورومغاربية وهل تنحصر على جوانب اقتصادية صرفة أم تتعداها إلى جوانب أمنية؟
- ما طبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة وكيف تسعى الدول الأوروبية مغاربية إلى احتواءها ؟
- ما هي أبرز السياسات الأمنية الأورو- مغاربية؟ وما هي انعكاساتها سواء على دول المغرب العربي أو على أوروبا الموحدة؟

سادسا: فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ثم صياغة الفرضيات التالية:

- نتيجة تعدد الأطر التحليلية والمدارس الفكرية، عرف مفهوم الأمن تعريفات مختلفة مع تطور واضح في مفهومه.
- تسعى الدول الأوروبية من خلال سياساتها الأمنية إلى احتواء ما تطلق عليه تهديدات الجنوب .
- التقارب الجغرافي يفرض على دول الأوروبية – المغاربية تبني سياسات أمنية موحدة لمواجهة التهديدات الأمنية، خاصة مع انتشار المخاطر عبر الوطنية.

سابعا: الإطار المنهجي للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المناهج أهمها:

المنهج المقارن: إن الاعتماد على هذا المنهج يعود إلى كونه منهج قائم على مبدأ الاستخدام التحليلي المتوافق أي إمكانية استخدام مناهج أخرى معه. كما جاء الاختيار وفقا لطبيعة الموضوع محل الدراسة والذي يتطلب إجراء مقارنات بين المفاهيم والنظريات ومقارنة مختلف الفترات التي مرت بها العلاقات الأورومتوسطية وهذا من أجل فهم المجال العلاقاتي لظاهرة الشراكة والتعاون في المجال الأمني بين الضفتين، كما تسمح بالوصول إلى نتائج

علمية يمكن في الأخير تعميمها، ومن ثم الخروج باقتراحات واستراتيجيات بديلة للتعامل مع مفهوم الأمن في المنطقة الأورومتوسطية.

المنهج التاريخي: وهذا من أجل وضع الظاهرة المدروسة في سياقها التاريخي، فمن خلال التطرق إلى مختلف مراحل تطور العلاقات الأورومغاربية خاصة في جانبه الأمني والعمل على إقامة منطقة يعمها السلم والاستقرار، سوف نتمكن من فهم وتفسير العلاقات الترابطية بين مختلف الفواعل والمتغيرات المؤثرة في إقامة منطقة للأمن والاستقرار للوصول إلى تحديد النتائج المتعلقة بإشكالية بناء الأمن والاستقرار في المنطقة.

المنهج الوصفي: وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة، أو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتطويرها كميا، ومن خلال هذا المنهج سندرس وثيقة برشلونة ونصف طبيعة العلاقات ما بين الإتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي.

المنهج الإحصائي: يعد هذا المنهج من بين المناهج العلمية التي أضفت الصبغة العلمية على الأبحاث السياسية. وسيساعدنا هذا المنهج من خلال عرض الإحصائيات التي تتعلق بمشروع الشراكة.

إضافة إلى الاستعانة بأدوات وتقنيات البحث منها تقنية تحليل المضمون والتي ستساعدنا هي الأخرى في تحليل مضمون بيان برشلونة 1995.

ثامنا: أدبيات الدراسة

يعتبر هذا الموضوع من الدراسات الحديثة وإن كان بالإمكان القول أنها توجد في إطار دراسات أوسع وهي العلاقات الأورومتوسطية أو العلاقات العربية الأوروبية بصفة كلية، و تركز في مضمونها على الجانب الاقتصادي، كما تتناول هذه العلاقات التعامل الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ككتلة وبين دول المغرب العربي كل دولة منفردة عن الأخرى.

أما في ما يخص الجانب الأمني في ظل العلاقات الأورومغاربية فقد اتجهت أهم الكتابات إلى تحليل مشروع الشراكة ومؤتمر برشلونة، ومن هذه الدراسات نجد:

بالنسبة للكتابات الأجنبية نجد معظم الدراسات أو الأدبيات صادرة عن الدول المتوسطية- الأوروبية، وبالضبط عن مراكز بحث متخصصة ومعظمها تابعة لمنظمات ذات طابع سياسي- أمني، أو ذات طابع اقتصادي، أو ذات طابع عسكري بحت، وبدعم من مؤسسات معنية أو حتى حكومات الدول الأوروبية، ويمكن على سبيل المثال ذكر مؤسسة **فريدريك إيبرت** (**Friedrich Ebert Fondation**) الألمانية التي تهتم بالعلاقات الأورو-متوسطية وخاصة المسائل الأمنية فيها، وتقوم بتنظيم ملتقيات خاصة بذلك حتى في الدول المغاربية نفسها

تحت رعاية مكاتبها الموجودة بهذه الدول "مثل مكتب الجزائر- ومكتب تونس" وكذلك نشر مجلات مثل "حقائق" - "Réalités" ومقالات مجموعة في شكل كتب لباحثين مختصين في الشؤون الأورو- متوسطية من أمثال "**Sakellariou Jannis**"، "**Christoph Zopel**"، "**Perthes Volker**" و" **Elke Leonhard**" و"**Sigrid Faath**" وحتى وإن كانت آراء هؤلاء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المؤسسة الناشرة أو المنظمة، فهي تعبر عن وجهة نظر معينة "أوروبية" وبالتالي تخدم مصالح معينة، ونفس الشيء ينطبق على قسم الدراسات المتوسطية بمؤسسة **Rand Corporation** بسانتامونيكا بالولايات المتحدة الأمريكية تحت إشراف كل من " **Ian.o.lesser**"، "**Qlberto bin**"، " **Stephean f.larabee.**" و" **Ronald .d.asmus**" وينشر أغلب هؤلاء في مجلة الناتو " **Revue de l'OTAN**" والتي يمكن اعتبارها مجلة دعائية لمقاربة أطلسية لمسائل الأمن في المتوسط وترويجا للمفهوم الأطلسي للأمن بصفة عامة.

أما بالنسبة للكتابات العربية فمنها:

- الأستاذ **مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم** من خلال كتابه " **الشراكة الأوروبية المتوسطية (ترتيبات ما بعد برشلونة)**" والذي قدم تحليلا كاملا لبيان برشلونة بكل مجالاته ما ساعدنا بشكل كبير في تحليل المضمون.

- الأستاذ **مصطفى بخوش** من خلال كتابه "**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**" والذي من خلاله قدم دراسة للشراكة الأورومتوسطية والسياسات الأوروبية تجاه المنطقة بعد الحرب الباردة.

- الأستاذ **سمير صارم** الذي ساهم بكتابه " **أوروبا والعرب (من الحوار إلى الشراكة)**" في تقديم صورة عن العلاقات الأورومتوسطية ووضح أهم مبادئ الشراكة وأهدافها.

- دراسة **عبد النور بن عنتر** في كتابه "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي**" وإن كانت مركزة حول الجزائر، إذ تطرق إلى مفهوم الأمن بأبعاده المختلفة معتمدا في ذلك على تعريف "**Buzan**" كما أنه أضاف أبعادا أخرى للأمن كالبعد البيئي والبعد السكاني كونه أحد أهم مكونات الأمن الغربي إذ تدرج ضمنه مشاكل الهجرة والعنف على طريقة هانتنغتون وبول كنيدي.

- الأستاذ **سيار الجميل** في كتابه " **العولمة الجديدة**" يتناول نفس الموضوع من نفس الزاوية - أي انعكاسات الشراكة الأورو- متوسطية على النظم السياسية، الاقتصادية والمجتمعية العربية.

ما يمكن قوله على أغلبية هذه الدراسات أنها تنظر إلى الضفة الجنوبية للمتوسط باعتبارها تشكل مصادر تهديد للأمن الأوروبي الموسع، فهي تركز على مفهوم الحدود الآمنة البعيدة أو التهديد أو الخطر القادم من

الجنوب، كما تعالج المسألة بنظرة ليبرالية أكثر واقعية ونظرة موسعة شاملة لكل القطاعات، وما يمكن القول عنها هو أنها تكرس نظرة أوروبية – مركزية – لمسائل الأمن في المتوسط، كما أن الدراسات العربية تعتبر قليلة نسبيا مقارنة بالدراسات السابقة، وتتميز بنوع من الشمولية في المعالجة والطرح، فنجد مثلا مركز دراسات الوحدة العربية، ومن خلال مجلة "المستقبل العربي" تناول في الكثير من الأعداد ملف الشراكة الأورو- متوسطية بالدراسة والتحليل، وتبيان انعكاساتها على النظم الإقليمية العربية، وتأثيرها على القيم المجتمعة للدول العربية.

ومن خلال بحثنا قمنا بدراسة وضع الطرف المغاربي في هذه الشراكة فقمنا بربط العلاقات التاريخية القديمة بمختلف أشكالها بين الدول الأوروبية والدول المغاربية مع علاقاتهم الحديثة بعد تغير النظام العالمي والتحولات الجديدة التي طرأت عليه وقمنا بالبحث في أهم الانعكاسات على الطرفين الأوربي والمغاربي.

تاسعا: تقسيم الدراسة

من أجل الإلمام بكافة جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، إذ سأتناول في **الفصل الأول** متغيرات ما بعد الحرب الباردة وكذا التغير في هيكل النظام الدولي، مع إبراز التطور الحاصل في مفهوم الأمن من حدوده الوطنية بمعناه العسكري إلى الأمن الإنساني بمعناه الشامل، ثم نبيّن طبيعة العلاقات التاريخية بين الدول الأوروبية ودول المغرب العربي في شتى مجالاتها، وفي المبحث الثالث نسلط الضوء على الأهمية الجيواستراتيجية لحوض المتوسط مع التركيز على أهمية المغرب العربي.

أما **الفصل الثاني** فسنقوم بتحليل اتفاقية الشراكة الأوروبية المغاربية بدءا برصد أهم التهديدات الأمنية في المنطقة كمبحث أول والذي سيدفع إلى الاهتمام بضرورة الشراكة التي سنقوم بتحليل محتواها كمبحث ثاني، من أجل تحليل أهم استراتيجيات معالجة التهديدات الأمنية الأورومغاربية.

في **الفصل الثالث** والأخير سنحاول رصد أهم الانعكاسات التي تعود بها الشراكة على كل من الدول الأوروبية ودول المغرب العربي في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سنحاول استشراف مستقبل العلاقات الأورومغاربية سواء بالحديث عن الاندماج والشراكة أو احتمال حدوث السيناريو الثاني المتمثل في التبعية، أما المبحث الثالث والأخير نحاول تقييم للعلاقات بين طرفي الدراسة وهل ستتجه نحو الاندماج وتكريس الشراكة الفعلية أم مجرد علاقة تبعية تطغى عليها الشراكة الاقتصادية.

عاشرا:صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي اعترضت الباحث خلال القيام بالبحث ما يلي:

-اتجاه جل الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث إلى التركيز على الجانب الاقتصادي وبالتالي وجدنا صعوبة في استخلاص الجانب الأمني للعلاقات الواقعة بين المغرب العربي والاتحاد الأوروبي.

-قلة وندرة البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة نظرا لحداثة الموضوع بالإضافة إلى افتقار المكتبات للمراجع والمصادر المتخصصة في الدراسات الأمنية وإن وجدت فهي تحتوي على معلومات سطحية لا توفي بالغرض.

الفصل الأول

العلاقات الأورومغاربية و التطور الحاصل في مفهوم الأمن

المبحث الأول: متغيرات ما بعد الحرب الباردة وتغير هيكل النظام الدولي

تعتبر قمة يالطا التي انعقدت في شهر سبتمبر 1989 معلما بارزا في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، إذ من خلالها أعلن غورباتشوف، الرئيس السوفيتي السابق، ومعه جورج بوش الأب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سابقا، عن انتهاء الحرب الباردة وبدء عهد جديد في العلاقات السوفيتية-الأمريكية [1]، وكان من نتائج هذا الإعلان، اختفاء نظام الثنائية القطبية من الساحة الدولية، ليحل محله نظام دولي أصطلح عليه بالجديد ليحكم العلاقات بين الدول، ومن خلال هذا المبحث نحاول تحليل أهم التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية في إطار ما يعرف بفترة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الفواعل الجديدة

تميزت مرحلة مابعد الحرب الباردة بتطورات وتغيرات في طبيعة العلاقات الدولية، وفي طبيعة النظام الدولي، إذ كان المجتمع الدولي خلال الحرب الباردة محكوما بنظام الثنائية القطبية، توزعت فيه إمكانات العالم بين قوتين متنافستين ومتسلطتين تسلطا مطلقا، هما الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وفي إطار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة والتي شكلت لجنة خاصة لدراسة الموضوع وخرجت في النهاية بإعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد جاء فيه: «نحن أعضاء الأمم المتحدة...نعلن تصميمنا الموحد على العمل – على وجه الاستعجال- من أجل إقامة "نظام اقتصادي دولي جديد"، مبني على الإنصاف وتساوي جميع الدول في السيادة ويكون من شأنه تصحيح الفروق ومعالجة المظالم القائمة، وكفالة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي المطرد»[2].

ظل مصطلح النظام الدولي الجديد يختفي ثم يعود إلى الظهور من جديد في وسائل الإعلام وشاع استخدامه كثيرا بعد وصول ميخائيل غورباتشوف إلى هرم السلطة في الإتحاد السوفيتي ولكن المصطلح لم يصبح متداولا على نطاق واسع عالميا، إلا بعد نشوب أزمة الخليج الثانية واتجاه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب إلى الحديث عنه والتأكيد عليه مرارا وتكرارا في كل المناسبات، ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي نهائيا في عام 1991 وحل حلف وارسو، انهار معه نظام الثنائية القطبية، فبقيت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأحادي والوحيد على رأس النظام العالمي متحفظا بكل قوته وإمكانياته ونفوذه ، وبرزت مفاهيم جديدة للأمن العالمي وذلك بتراجع حدة الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي لحساب

1- محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص.293.

2- ياسر أبو شيانة، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، مصر: دار السلام، 1998. ص .23.

أخطار إقليمية جديدة بأبعاد عرقية، دينية، قومية، سياسية، متمركزة في الجنوب . وبعد أن كان التهديد والخطر الإستراتيجي يأتي من الشرق، أصبح يأتي من الجنوب من وجهة نظر غربية أمريكية، وأضحى الصراع بين الشمال والجنوب بعد ما كان بين الشرق والغرب، وتغيرت مفاهيم الردع النووي من عقلانية مرحلة الحرب الباردة حيث أن خطر التدمير الشامل كان محصورا بين قوتين عظيمتين يملكان قنوات اتصال دائمة وفعالة، إلى لا عقلانية [1] في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو قيامه على مبدأ توازن المصالح بدلا من توازن القوى الذي كان يرتكز عليه نظام الثنائية القطبية ، وهو ناجم عن تخلي الإتحاد السوفيتي عن دوره كطرف فاعل في تحقيق السلم والأمن الدوليين، ويفترض مشروع النظام الدولي الجديد قيام آلياته وأدواته من خلال منظمة دولية، بدور جوهري وفعال في تنظيم العلاقات الدولية وحل النزاعات الدولية وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 برز خطر المجموعات الإرهابية العابرة للقارات، وخطر امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، وقد أخذ الخطر المحتمل حيزا معتبرا في إستراتيجية الدفاع للدول الغربية بصفة عامة واعتبار الجماعات الإسلامية والإسلام خطرا استراتيجيا للاستقرار العالمي.

لقد ظل النظر إلى أن الدول تمثل كل منها وحدة سياسية متميزة عن الأخرى هذا ما جعل العلاقات الدولية مقتصرة على صورتين من صور التعامل الدولي الرسمي ألا وهما الدبلوماسية والإستراتيجية (الحرب) ومع مرور الزمن أخذت هذه الفكرة في التراجع نتيجة التفاعل المتزايد فيما بين الدول سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، حيث لم تعد الحدود الإقليمية تشكل عائقا يحول دون التفاعلات الدولية نتيجة ظهور فاعلين جدد في العلاقات الدولية، حيث تزايد دور المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وبروز الشركات المتعددة الجنسيات وكارتيلات المخدرات والجريمة المنظمة، هذا على المستوى الدولي أما داخليا فلا يمكن إغفال دور المجتمع المدني وخاصة الأقليات والجماعات الإثنية وقد لخص عالم الاجتماع الأمريكي **دانييل بل** هذا الوضع في قوله: "الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى و أكبر من أن تتعامل بفاعلية مع المشكلات

1 ــ إبراهيم تيقمونين، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق والتنافس الفرنسي-الأمريكي أنموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005، ص.10.

الصغرى"[1]. هنا كان التحول من بنية الدولة الوطنية إلى الدولة الشبكية لأن الشبكات المالية والتجارية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية هي التي أصبحت تحدد الواقع القائم في العالم، وإذا كانت الدولة الوطنية قائمة بإطار إقليمي تمارس فيه نشاطها فان الدولة الشبكية لا تقوم على إطار إقليمي محدد لأن العولمة أدت إلى إعادة توزيع القوى بين الدول والأسواق والمجتمع المدني، والتي أصبحت تشارك الدولة في القيام بأدوارها السياسية والأمنية كما ساهمت في التقريب بين الشعوب والأفراد، وإعطائهم الشعور بالتواجد في مجال مشترك[2].

مع هذا التحول في فواعل العلاقات الدولية لم يعد مجديا تركيز الاهتمام على الدولة فقط كموضوع مرجعي للأمن لأن الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد بضمان بقائه وتحقيق رفاهيته ولا يمكن أن تكون هي وحدها المعنية بالأمن، فحماية الكائن البشري تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن الإنساني، هكذا لم تعد الدولة القومية اللاعب الأساسي الوحيد في العلاقات الدولية، فمع تعاظم دور العولمة والاعتماد المتبادل، ظهرت فواعل جديدة تتميز بانتشارها عبر كل العالم، وباستقلاليتها عن الدولة القطرية، ويمكن في هذا الإطار اعتبار كل من الحركات الدينية، جماعات العمليات الإنسانية، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الدولية الجهوية كفواعل جديدة لها دور في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: اتساع طبيعة التهديدات

مع نهاية الحرب الباردة برزت العديد من التهديدات، التي لم تعد توجه مباشرة ضد المصالح الحيوية للدولة كوحدة إقليمها، وأصبحت النزاعات الداخلية تزداد ضغطا على الاقتصاد العام، وعلى منطق الاندماج مؤدية بذلك لتنامي العنف، والهجرة الجماعية، وأصبحت التحديات الحقيقية هي تلك التي تعيق التنمية [3]، دون نسيان

---

[1]- جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 2008. ص297

[2]- فريدة حموم، " الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص.38.

[3] -Carlo JEAN, « les missions de l'armée dans la nouvelle sécurité internationale »in, Fonds des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture(UNESCO), Vers une culture de la paix : quelle sécurité ? Paris, Atelier de L'UNESCO, 1997, p106.

تلك التي تهدد البيئة كإحدى أهم التهديدات الأمنية، في حين عملت الحرب الباردة على تهميش التهديدات الجديدة أمام أولوية التسلح والهيمنة على الدول الأخرى، وبنهايتها عاودت في الظهور بقوة، إذ أصبح الفقر، الإجرام، المتاجرة بالمخدرات، وبالسلاح والأوبئة وحشود اللاجئين والانفجار الديمغرافي تهدد بقاء الدول والنظام الدولي بكامله.

لقد أدى هذا الانتقال من فكرة ضمان الأمن كتصور سائد في المنظور الواقعي إلى الاستثمار لأجل الإبقاء على الاستقرار، لإقامة نظام مستقر وسوق شاملة، وأصبح الأمن بذلك يعني أكثر التأقلم مع الاعتماد المتبادل، الذي يدرج كذلك الاستقرار السياسي الداخلي بتأكيد الديمقراطية وحقوق الإنسان كأرضية لخلق وتجسيد تنمية مستدامة، هكذا لم يعد التهديد العسكري الخارجي المتعلق بالحدود والإقليم مصدرا وحيدا للتهديد كما كان سائدا في الفكر الواقعي بل أصبحت الدولة تواجه أنماط عدة من مصادر التهديد منها:

أ -**الجريمة المنظمة**: "تتضمن نشاطا إجراميا على نطاق واسع تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم، وتهدف إلى تحقيق ثراء المشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي" [1]، وما يميز هذا النوع من الجرائم هو الاستدامة ووسيلة العنف أو الترويع وكذا التخطيط المحكم [2]. ويشكل الإجرام المنظم تحديا جديدا للأمن وتتعدد صور الجريمة المنظمة ومن أبرز أنواعها نجد تجارة المخدرات، تبييض الأموال، الإرهاب الدولي، وهي في العموم مشروع إجرامي ضخم ينطوي على عدة أنشطة إجرامية تقتضي تعدد الأشخاص المساهمين والاستمرارية وهرمية التنظيم والشعبية.[3]

ب – الأخطار البيئية: تعد من أكبر مهددات الأمن البيئي والصحي، ويلعب التطور التكنولوجي واللاعقلانية الاقتصادية الذي يتميز بها النظام الرأسمالي دورا كبيرا في التلوث البيئي [4]. وتعرف البيئة على أنها "مجموعة من النظم الطبيعية الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى والذين يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطاتهم "،[5] ويمثل الاحتباس الحراري من بين أكبر التهديدات التي

---

[1] – تعريف المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة في جنيف 1975.

[2] – عبد الفتاح مصطفى لطفي وغيره ،الجريمة المنظمة ، التعريف والأنماط والاتجاهات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،1999. ص .25.

[3] – المرجع نفسه، ص.99.

[4] – تاحي طارق، "مفهوم الأمن بين الفرد والدولة "دراسة في مفهوم وتطور مجالات الأمن، موضوع مقدم لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص.32.

[5] – إبراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة، ط2، القاهرة :دار الكتاب الحديث، 2000 ، ص.18.

تواجهها البشرية نتيجة التقدم الصناعي، وهو عبارة عن زيادة في درجة حرارة الأرض والتي تنجم أساسا في ارتفاع نسبة إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون، فقد بلغت نسبة استنشاق الفرد من هذا الغاز 1.13طن وهذا سنة 1998 وهذا لاتساع انتشار هذا الغاز في الهواء.[1]

ت – النزاعات الداخلية والحروب الأهلية: يعد التحول في أشكال النزاعات أهم تحول أو أثر أخذته نهاية الحرب الباردة، فبعدما كانت أغلبيتها حروبا بين الدول بدعم أحد العملاقين للأطراف أصبحت أكثرها حروبا داخلية والملاحظ هو تفجر العديد منها في عدة مناطق اجتمعت فيها الشروط الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع عجز الدول عن التحكم فيها ، وهكذا تغيرت طبيعة النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات بين العرقيات والقوميات ويعود سببها إلى أحد الأسباب التالية:

- تعارض المصالح والرغبة في الوصول إلى السلطة.

- الرغبة في فرض إيديولوجية بالقوة ذات الأساس الديني والروحاني أو الرمزي.

- الرغبة في البقاء في السلطة بكل الوسائل شرعية كانت أو غيرها كاللجوء إلى القوة.

تبقي هذه الحروب على ميزة فوضوية العالم، لكونها تتطور داخل المجتمعات أين تمسك بشعوبها وسكانها كرهائن ورهانات، ومن هنا جاءت تسمية الحروب المدنية، هذه الحروب لا تنفلت فقط من رقابة مركز القوة ولكنها تنتهك كل القواعد الموضوعة على مدى قرون للتقليل من وحشية الحروب [2]. ويبقى اليوم التساؤل حول تزايد الفاعلين غير العقلانيين، وحول مسألة النزاعات بدون دول، وبدون نظام، أو أهداف سياسية، وفي نزاعات عصابات أكثر منها نزاعات جيوش كتلك في سيراليون، رواندا، فهي لا تشبه إلاّ قليل الحروب بالمفهوم التقليدي، وما ميز الحروب الأهلية بعد الحرب الباردة هو حدتها، وهذا يتجلى في المجازر الجماعية التي تسجل ومن أبرزها تلك التي حدثت في يوغسلافيا سابقا، والتي كان الهدف منها التصفية العرقية، ومن أبرز مؤشرات تصاعد حدة هذه النزاعات تعداد القوات الأممية في مناطق النزاعات، حيث وصل عدد القوات الأممية لحفظ السلام 78000 جندي سنة 1993 وهذا راجع للعدد الكبير للنزاعات التي تدخلت فيها الأمم المتحدة

[1] – منظمة الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية،
http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/goal7.htm (6/10/2005

[2]- Eric DE LA MAISONNEUVE, « La révolutions stratégiques », Défense Nationale, Janvier 1996, pp20, 23.

(الصومال، رواندا، يوغسلافيا سابقا، هذا العدد عرف انخفاضا سنوات 98-99 ليصل العدد ما بين 12000 و 15000 من القبعات الزرق.[1]

ث – **الهجرة غير المشروعة:** تكون في المجمل نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية أو قيام الحروب والنزاعات والتي تدفع بالكثير للبحث عن مناطق للاستقرار وكذا البحث عن مستوى معيشي أفضل وما يجعلها تشكل مصدرا من مصادر التهديد أنها تتم عبر شبكات من عصابات الجريمة المنظمة تبدأ خدماتها من دولة المنشأ مرورا ببلد التوقف وانتهاء بمحطة الوصول النهائية، وفي المجمل تكون دول الاتحاد الأوروبي هي الوجهة المقصودة.[2]

بالإضافة إلى هذه المصادر التي تشكل مصادرا جديدة لتهديد الأمن والسلم الدوليين يمكن الحديث كذلك عن تنامي ظاهرة الفقر التي تمس الفرد مباشرة قبل الدول وكذا السعي لامتلاك الأسلحة النووية، البيولوجية والكيماوية.

كل هذا يبين أن الأمن لم يعد محصورا في تحصين الحدود والزيادة في السلع بقدر ما هو ت أمين الرفاه الاقتصادي للأفراد، كما لم تعد مسؤولية ضمان الأمن للدولة وحدها بل هي مسؤولية الجميع بما فيهم الأفراد ذاتهم، ويرى دافيد دومنيك (D.Dominique) أنه من الضعف القول بأن العوالم تتبدل، وتغير نفسها، فهي كانت تتعايش معا، ونموذج "الحرب الكبرى" التي ترجمها كلاوزفيتش (Clawswitz) لم تعمل على قتل الأنواع الأخرى لأساليب القتل، بل عملت على خنقها مؤقتا، والتي أخذت تسترجع اليوم بصورة أكثر خطورة وبوسائل غير متنافسة.[3]

المبحث الثاني : الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات الجديدة

يعتبر ضبط المفاهيم من أهم المسائل التي يجب الاهتمام بها حتى تتضح فكرة الدراسة وهذا نظرا لما تتسم به من غموض في حقل العلاقات الدولية وعدم وجود تعريف جامع مانع لأي مفهوم حتى يتم التعامل معه بصفة

---

[1]- Benatar Abdennour, L'ONU après la guerre froide, l'impératif de réforme, Alger: Gasbah éditions, 2002,p. 60.

[2]– ناصر حامد، "إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، مصر: مؤسسة الأهرام، العدد 159، يناير 2005، ص. 189.

[3]- Dominique, Op.Cit, p23.

مطلقة، فهذه المفاهيم تتغير تبعا لوجهة نظر الدارس والباحث استنادا إلى الزاوية التي ينطلق منها في الدراسة، أو تبعا للخلفية النظرية التي ينتمي إليها، ومصطلح الأمن كغيره من المفاهيم تتعدد تعاريفه لكن ما يجمع عليه أغلب الدارسين أنه يعني التحرر من الخوف والقلق[1]، وهذا معناه أننا نوجد حالة الأمن فقط بإبعاد كل ما من شأنه إثارة المخاوف والقلق ، وما عرفته الدراسات الأمنية أن هناك تطورا حاصلا في مفهوم الأمن حيث تم الانتقال من البحث عن توفير الأمن على مستوى الدولة وتحصين حدودها إلى الاهتمام بالفرد والحرص على تحقيق الرفاه الاجتماعي وكذا اتخاذ الفرد وحدة للتحليل في ظل ما تؤكد عليه تقارير التنمية البشرية موازاة مع التطور الحاصل في مفهوم التنمية، هذا ما سنتناوله في هذا المبحث محاولين توضيح الانتقال الحاصل في مفهوم الأمن.

طبيعة اللاأمن : ويقصد منه تعريف التهديد، إذ أن بروز هذا الأخير يدفع لوضع سياسات أمنية تسعى لاحتوائه، فهو الجواب عن لماذا؟ لماذا نسعى لاحتواء التهديد، ولما نؤمن أنفسنا منه.

المرجعية المعتمدة: وهو موضوع الأمن، أي المرجعية التي يتركز عليها الباحث ويتخذها وحدة تحليل له في بناء مقاربته الأمنية، بمعنى من يؤمن: الدولة أم الفرد أم الجماعة.

تحمل مسؤولية ضمان الأمن: وهو يشير إلى المسؤول أو المسؤولين عن وضع السياسة الأمنية، والمشاركة فيها وتنفيذها، فهو الإجابة عن التساؤل: من يعمل على التأمين؟.

وسائل ضمان الأمن: أي تلك الوسائل والآليات التي توضع لاحتواء التهديدات التي تم التعرف عليها. فكيف وبما ذا نؤمن أنفسنا من هذه التهديدات؟

إن دراسة وتحليل المسألة الأمنية تعتمد على أي من هذه الأسئلة المفتاحية، فهل تكون بالتساؤل عن التعريف الأنسب، عن الموضوع المرجعي الذي يعتمد عليه لرسم المقاربات والسياسات الأمنية، أم عن القطاعات المشكلة للتهديدات، أم على الكل معا.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن

من منطلق أنه لا يمكن الحديث عن أمن المواطنين في معزل عن أو في غياب أمن الدولة، فلا وجود لأمن المواطنين في إطار تهديد وعدم استقرار الدولة ، إذ لابد من وجود سلطة تنظم شؤون المجتمع وتضمن أمن

[1]– أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط تأثيرهما على الأمن والديمقراطية، ط 1، بيروت: دار الشروق، 1991، ص .50.

المواطنين وأمن ممتلكاتهم[1]، حيث ارتبطت نظرية الأمن بالأساس بالمخاطر التي تهدد المجتمع، هذا ما أضفى على مفهوم الأمن سمة عسكرية وإستراتيجية بحتة، على اعتبار أن القوة العسكرية هي الدرع الواقي للمخاطر الخارجية والداخلية، ما يفسر التوجه الكبير إلى تعزيز القوة العسكرية لدى الدول للردع عند نشوب الحرب [2]، فالأمن حسب هذا المفهوم مسألة عارضة وطارئة ترتبط بالتهديد القائم أو المحتمل، ترتكز على القوة العسكرية، حيث تعيش جميع الدول حالة اللاأمن من خلال الاستعداد الدائم لحصول أي اعتداء أو هجوم وبالتالي تبقى حالة التأهب والشعور بالخطر المفاجئ دائمة، إلا أن الأمن يتعدى مجرد هذا المعنى باعتبار أن وظيفة الدولة تتعدى مجرد كونها دركيا أو شرطيا تقوم بمعاقبة الخارجين عن القانون الذي تم تسطيره، أو مجرد فرضها على المجتمع ضرورة توفير الظروف الداخلية والخارجية المناسبة لتحقيق الغايات المنشودة والمشتركة، لأن مجرد الاكتفاء بهذا المعنى يقودنا للقول بأن أمن الدولة منحصر في إطار أمنها الداخلي ، وهذا طبعا غير كاف فمفهوم الأمن أوسع من أن يحصر في هذا الإطار الضيق لأنه يشمل تحقيق أمن الدولة من الخارج[3]، وسنحاول فهم هذه الحالة من خلال تحديد المفاهيم الأساسية التي شملت هذه النظرة التقليدية وفق التصنيف التالي: الأمن القومي، الأمن الجماعي والأمن الشامـــــل، فالأمن بمفهومه الشامل لا يعني فقط قدرات الدولة العسكرية، حيث أن هذه النظرة تتعامل فقط مع القوة من دون التعامل مع القدرة، التي تمثل تعبيرا لنسيج متشابك تتداخل معه كل قوى الدولة لحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية على حد السواء، فعناصر القوة نجدها محددة في حجم القوات المسلحة ونوعيتها والعزيمة في استخدامها في الوقت والمكان المناسبين بالإضافة إلى القدرة على تولي القيادة. في حين تتمثل عناصر القدرة في الإمكانات الاقتصادية والكفاءة السياسية في إدارة الصراع والقوة العسكرية مضافا إليها التكنولوجيا والعوامل المعنوية[4].

من هنا نقول أن الأمن جد واسع فهو يتعدى مجرد إجراءات الدفاع أو ترتيبات الحماية، انه استقرار توفره مجموعة من الأسباب قد تكون اقتصادية، سياسية، بشرية...وحتى التكنولوجية. "فأمن المواطنين يشمل أكثر

[1] – إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، الجزء الأول، القاهرة:د د ن، 1969، ص27.

[2] – سالم حداد، التنظيم القانوني للبحار و الأمن القومي العربي.ط1، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسة و النشر و التوزيع، 1994، ص: 5.

[3] – ممدوح شوقي كامل، الأمن القومي و الأمن الجماعي الدولي، ط 1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985، ص35

[4] – عمرو عبد الله كامل، أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية من 9 إلى 11 جانفي 1996،

من التفاوت في القدرات والإمكانات العسكرية بين مختلف الدول، فالتركيز على المكونات العسكرية فقط يخفي حقيقة أن هناك مدى كبير لتأثير فواعل وعوامل أخرى على أمن الدول".[1]

أ -**الأمن القومي**: يعتبر مفهوم الأمن القومي من المفاهيم المحورية في حقل الدراسات والعلوم السياسية، فقد ظهر كمصطلح مع بداية الدولة القومية في أوروبا خلال القرنيـــــن 16م و 17 م، وقد اعتبر هذا المصطلح من بين المصطلحات الحديثة نسبيا التي لم يكتمل نمو مفهومها وتأكيد عناصرها وإثبات قوانينها، فمازالت بين التغيير والإضافة في ظل اتساعها وضيقها [2]. ففي بداية ظهوره كان مدلوله هو الحرص على أمن الجماعة والمقاطعة ، فالظروف التي مرت بها أوروبا سابقا على الثورة الفرنسية وأعقابها، وما تعرضت إليه من تمزق مناطقها، والحروب الكثيرة التي خاضتها في العصور الوسطى وفي بداية العصر الحديث، أدى ذلك إلى بروز مفهوم أمني مرتبط بالظروف الجغرافية لحماية الدولة لمجتمعها الوطني، في ظل إيجاد التوازن بين جغرافية المكان ومطالب سكانها الحيوية، وأصبح مفهوم الأمن القومي يعني ضرورة التوسع في الإقليم في مناطق غير مأهولة لحيوية السيطرة عليها لصالح الكيان الوطني[3]. وقد تم استخدام هذا المصطلح بشكل رسمي في نهاية الحرب العالمية الثانية في سنة 1947، عندما أنشأ الأمريكيون هيئة رسمية سميت بمجلس الأمن الوطني الأمريكي[4]، الذي بحث في كل القضايا التي تمس بكيان الأمة الأمريكية، وما زاد من تطور هذا المفهوم هو انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية المؤيدة له وحلف وارسو، ومع سيادة النظام العالمي الجديد والشعور بالفوضى العالمية والقطبية المنفردة في الولايات المتحدة، ثم البدء في دراسة وتطبيق مبادئ الأمن القومي من خلال المصالح الذاتية [5]، فمن بين عوامل الاهتمام بظاهرة الأمن القومي هو التحول في مفهوم المصلحة القومية إلى مسألة ضمان الرفاهية، بما فيه من تأمين للمصادر الأولية، لذلك برز الأمن القومي للتعبير عن ذلك، كما ظهر مع زيادة العنف وحدة الصراعات وزيادة شعور الدول النامية بالتهديدات المتصلة بأمنها كالديون الخارجية مثلا، بالإضافة إلى التحول من نظام الدولة الوطنية إلى النظام الفدرالي أو

---

[1] -A.A.ounaie, perceptions and concepts of sécurity in the EMP (euro-méditerranean partnership) contries. A south mediterranean model of sécurity.
http://www.id.gov.jo/seminars/4%20ambassador%20A%20ouanaies.rtf.

[2]: "أسس و مبادئ الأمن الوطني"، في الموقع: www.amoqualel.com

[3]- محمد نصر مهنا، قضايا السياسية المعاصرة. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص: 185.

[4]- المرجع نفسه، ص: 185.

[5]- "أسس و مبادئ الأمن الوطني"، مرجع سبق ذكره.

التجمعات الاقتصادية الدولية كالاتحاد الأوروبي ...هذا ما أثار الاهتمام حول كيفية توزيع مسؤوليات الأمن القومي وتأمين المواطنين داخل كل كيان، علاوة عن تفكك الدول الكبرى إلى دول وطنية ذات سيادة مستقلة، وكيفية تحقيق الرفاهية في هذه الدول الجديدة [1]، نظرا لتعدد الجوانب المتعلقة بالظاهرة محل البحث اتسم مفهوم الأمن بالغمـــوض وعدم الاتفاق على الصياغة الفكرية الدقيقة له، طبقا لاختلاف مضمون المصلحة القومية مع تغير الأزمات والعصور[2]، فالأمن القومي هو أمن الدولة وليس أمن المجتمع، فالدولة هي بقاء الشعـــــــوب وحماية وسلامة الأقاليم والدفاع عن النظام السياسي القائم على حد تعريف المدرسة الواقعية الكلاسيكية للأمن القومي[3]، كما يرون أن الأخطار العسكرية هي أهم تهديد لأمن الدولة وخاصة التهديدات الخارجية، فالأمن هو حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة، كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح [4]. هذا المفهوم لطالما ارتبط بالقوة العسكرية للدولة أساسا، بمعنى أن القوة العسكرية المسلحة هي التي تحقق الأمن القومي للدولة. فقد عرفت **موسوعة العلوم الاجتماعية للأمن القومي**: "بأنه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية". ويرى تربفروكر **Trevroker**: " إن القيم القومية الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن القومي والذي يمكن تحديده بأنه ذلك الجزء من سياسة الحكومة التي تستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسيع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين"[5]. ويرى بركوبتزويك Barakobtsoik: " أنه حماية الدولة الدولة من الخطر الخارجي"[6].

[1]– هشام محمود الاقداجي، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي . د.م.ن: مؤسسة كتاب الجامعة العسكرية، 2009، ص: 19 و ص: 20.

[2]– ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكاليا ته من منظور العلاقات الإقليمية الدولية . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص ص .7-8.

[3]– "قضايا الأمن العالمي : الوحدة السياسية".في موقع: www.Aoua.com/vb/attachement.php.04080، تاريخ التصفح: 27. 11. 2009.

[4]– صليحة كبا ني، مرجع سبق ذكره .

[5]– سالم حداد، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[6]– هشام محمود الاقداجي، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

والتر ليمان Walter Liman يقول: "أن الدولة تكون آمنة عندما تضطر إلى تكريس مصالحها المشروعة لتفادي الحرب، وهي أيضا قادرة في حالة التحري والضرورة على أن تكرس هذه المصالح لمواجهة الحرب"، وهنري كيسنجر يعرفه:" بأنه التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى تحقيق حقه في البقاء"[1].

في حين يذهب البعض إلى مرادفة الأمن القومي بالأمن الشامل معتبرين أن الأمن القومي هو حماية كيان الدولة من التهديدات في الداخل أو من الخارج. والأكثر من ذلك هناك من أعطى تعريفا شاملا له تمحور في الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها من التهديد المباشر وغير المباشر وكذلك الجهود المبذولة لتحقيق الأمن داخليا وخارجيا عن طريق توطيد حالة من الأمن والاستقرار والسلام العام الدولي التي تنتقي فيه مظاهر الصراع والتناقض وتترسخ فيه أسس الأمن والسلام والتي تؤدي إلى الاستقـــــــرار وتوجيه فعاليات الدول المختلفة باتجاه التنمية والتطور الحر البعيد عن التهديد [2]. هكذا فالأمن القومي ارتكز في الفكر الغربي على الأبعاد الإستراتيجية لوظائف الدولة سواء تعلق بالقوة العسكرية أو التنافس الاستراتيجي بين القوي الراضية أو غير الراضية[3].

أما عند المفكرين العرب فقد عرفه **عبد المنعم مشاط** : "بأنه قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الحركية والحادة للعنف". في حين يراه **عبد الكريم نافع** : "أنه الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية، الاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويض أو إضرار بتلك الأنشطة"[4].

إسماعيل صبري مقلد عرفه على : "أنه العمل على حماية الكيان الإقليمي للدولـــة وضمان بقائها كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الإقليمي أو الدولي، وحماية القيم أو المصالح الحيوية لأمة الدولة أو لكيانها القومي ضد التهديدات الموجهة ضدهـــا، و المحافظة على نظام سياسي إذا ما كان معنى خاص للشعب"[5].

عند **مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة المصرية** : "هو عملية حيوية مركبة تحدد قدرة الدولة على تنمية إمكاناتها وحماية قدراتها على كافة المستويات وفي شتى المجالات من الأخطار الداخلية والخارجية

---

[1]– أحمد رفعت، "رؤية إستراتيجية عن مفهوم ينقرض مفهوم الأمن القومي". في موقع :www.amlalomenah.com، تاريخ التصفح: 05. 12. 2009.

[2]– معمر بوزنادة، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

[3]– عبد المنعم مشاط وآخرون، الأبعاد الإقليمية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن.مصر: دار المستقبل العربي،1986، ص. 13.

[4]– بونوار بن صابم، مرجع سبق ذكره، ص. 130.

[5]– إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول و النظريات. الكويت: دار السلاسل، 1984، ص. 130.

من خلال كافة الوسائل المتاحـــــــــــة والسياسات الموضوعة بهدف تطوير نواحي القوة وتطويق جوانب الضغط في الكيان السياسي والاجتماعي للدولة في إطار فلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية، الإقليمية والدولية"[1].

أما **أمين هويدي** المفكر والكاتب السياسي المصري فقد عرفه: "بأن الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية، بمعنى ضرورة الربط بين الأمن القومي وأمن المجموعة * في إطار المصالح المشتركة من دون أن تكون هناك تعارض بينهما"[2].

في الموسوعة السياسية فيعني ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية و التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[3].

ورغم اختلاف التعريفات السابقة إلا أنها تشترك في سمات وخصائص أكسبت الأمن القومي مفهوم عام وشامل، ليصبح الأسلوب الأمثل لتأمين كيان الدولة والمجتـــمـــــع والحفاظ على سلامته وسيادة الوطن وبقاءه، هذه الخصائص تتمثل في ما يلي:

- شمولية الأمن القومي لارتباطه بمجموعة العناصر السياسية، العسكرية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية.
- ايجابية ظاهرة الأمن القومي التي تكمن في مظاهر التنمية المختلفة، وإقامة تحولات ايجابية في النظام الدولي.
- ديناميكية الظاهرة فهي حقيقة غير ثابتة، لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة.
- نسبية مفهوم الأمن القومي في ظل عدم تحقيقه بالشكل المطلق لأن تحقيقه يشكل تهديدا للدولة الأخرى[4].

---

[1] – "أسس ومبادئ الأمن الوطني"، مرجع سبق ذكره.

*: أمن المجموعة تقتصر على عضوية الدول الكبرى ذات الرؤى المتناغمة والمقاصد الموحدة.

محمد سعد أبو عامود، محمد محمد جاب الله عمارة، العلوم السياسية في إطار الكونية البشرية. ط1، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2005 ص: 154.

[2]: "أسس ومبادئ الأمن الوطني"، مرجع سبق ذكره.

[3]: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. ط3، ج1، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص:331.

[4]: بونوار بن صابم، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

- هو مفهوم استراتيجي يتكون من جانب معنوي يخص معنويات المجتمع ومدى ارتباطه بالنظام السياسي القائم وهو غير ملموس ويصعب التعبير عنه كميـــــا، وماديا ويمكن تحديد مكوناته وعناصره بحقه والتعبير عنه كميا[1].
- ارتباطه في ظل العامل النووي في العلاقات الدولية بقدرة المجتمع الدولي على تطوير مظاهر الصراع[2].

وهكذا ارتكز مفهوم الأمن القومي على إدراك التهديدات سواء الخارجية أو الداخلية، والقدرة على مواجهتها واتخاذ إجراءات المواجهة ورسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة للانطلاق المؤمن لها[3].

من خلال ما قدمه الدارسون والمفكرون من مفاهيم ومعاني خاصة بالأمن القومي، إلا أن أحدث الدراسات تصب في مرحلة بالقدرة الشاملة والقوة المؤثرة لها وحسن الجوار والعلاقات الدولية المبنية على التحالف، التكامل والتعاون. فالأمن القومي قـــــد شكل هدفا ووسيلة في آن واحد يتضمن العديد من الإجراءات لتحقيق وضمان أهداف متعددة من ناحية، وهو هدف أساسي يسعى صناع القرار ومؤسسات النظام السياســـــي إلى تحقيقه من ناحية أخرى [4]. فقد تمحور في تأمين الدولة والمجتمع ومواجهة الأخطار الداخلية والخارجية من خلال الاستقرار الاجتماعي والتنمية والمشاركة السياسية[5].

ب - الأمن الجماعي

في مقابل مفهوم الأمن القومي برز مفهوم آخر لا يلغيه وإنما يحتويه، بعدما اقتنعت الدول أن حماية سلامتها الذاتية صعب بمفردها، لذلك قامت بالتنسيق مع وحدات أخرى لكي يضمن لها البقاء والأمن الدائم؛ هو مفهوم الأمن الجماعي، فقد كانت من بين المشكلات التي حضيت باهتمام كبير في العلاقات السياسية الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى هي مشكلة الأمن الجماعي بعدما فشل نظام توازن القوى في حفظ السلـــم والأمن الدوليين.

---

[1]- "أسس ومبادئ الأمن الوطني"، مرجع سبق ذكره.

[2]- بونوار بن صابم، مرجع سبق ذكره، ص.20.

[3]- هشام محمود الاقداجي،مرجع سبق ذكره، ص. 68.

[4]- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص. 327.

[5]- علي الدين هلال وآخرون، العرب والعالم. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1977، ص.140.

مع فشل نظام الأمن القومي في حماية سلامة الدولة، قامت الدول بالتنسيق مع بعضها البعض لردع العدوان، ومعاقبة أي دولة تلجأ إلى الاستخدام غير المشروع للقوة في علاقاتها الدولية، هكذا تم استخدام فكرة الأمن الجماعي لإلغاء احتمالات استخدام القوة والعنف المسلح في العلاقات الدولية، لأن استخدام القوة والهجوم على دولة أخرى سيقاوم بالقوة الجماعية للمجتمع الدولي كله، وستجني الدولة المعتدية خسارة جمة من وراء اعتداءها[1]، فالسياسة الدولية منذ زمن بعيد تميزت بظاهرتي الصراع والتعاون، وطغت ظاهرة الصراع في العلاقات بين الدول وتسببت في نشوب الحرب الدامية، وعندما عجزت الدولة بمواردها الذاتية عن توفير ذرع يكفل لها أمنها القومي التجأت إلى الانضمام إلى الأحلاف العسكرية المتمحورة على مبدأ الدفاع الجماعي، غير أن الممارسة الفعلية كشفت عن قصور سياسات توازن القوى في الحيلولة دون اندلاع الحروب لتقاعس إستراتيجية الرد المستندة إلى التعادل في القدرات، هذا ما يحفز شن الحروب واندلاعها، لذلك تم الإقرار إما بإقامة حكومة عالمية أو تطبيق نظام الأمن الجماعي، ولما كانت الحكومات العالمية تقتضي تشكيل هيئات مركزية فوق وطنية تسلب الدول الكثير من معايير سيادتها خاصة الخارجية، لم تحظ بتأييد واسع في مقابل نظام الأمن الجماعـــــي، الذي اكتسب تأييدا واسعا في ظل قيامه على مبدأ الكل ضد واحد واحتفاظ الدول باستقلاليتها في تصريف شؤونها الخارجية[2].

هناك من يعرف الأمن الجماعي بأنه: "النظام الذي تحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو فيها والسهر على أمنه من الاعتداء". ويعرفه آخر بأنه ذلك النظام الذي تعتمد فيه الدول حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية.كما يرتكز الأمن الجماعي على توحيد الجهود لاستمرارية التعاون بين الدول في كافة المستويات واستخدام مختلف الإجراءات والتدابير لتقاسم أعباء الأمن وبناء السلام وضبط التسلح والتصدي للمشكلات التي تمس أمن الجماعة الدولية هذا ما يسمى بالأمن التعاوني أي تقاسم الأعباء[3]. إذن فالأمن الجماعي هو إحدى تقنيات ضبط وتنظيم السلوك في حركة التفاعل الدولي، في حين يشير البعض الآخر إلى الأمن الجماعي في ما يعني في العلاقات

[1]- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 292-294.

[2] - محمد سعد أبو عامود، محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سبق ذكره، ص. 149.

[3]: جبروم شاهين، "الأمن الوطني و العالمي و العولمة"، جريدة الاتحاد، في موقع :www.alittihad.com/poper.php تاريخ التصفح: 04. 02. 2010.

الدولية قيام حلف عالمي ترعاه وتضمنه الدول الكبرى، ويهدف إلى ردع كل دولة من داخل أو خارج الحلف إذا ما قامت بعمل يهدد أمن دولة أخرى باعتبار أن هذا التهديد يمس بالأمن الجماعي لكافة الدول المشاركة في الحلف[1]. فمفهوم الأمن الجماعي يرتبط بمنع العدوان لأنه موجه ضد العدوان بهدف معاقبة أي دولة تلجأ للاستخدام غير المشروع للقوة في علاقاتها الدولية، قواعده متداخلة بين التمثيل الجماعي والعمل المشترك ومبادئ القانون الدولي وتتلخص في مبدأ العمل الجماعي للمحافظة على السلم والأمن الدوليين[2]،ففلسفة الأمن الجماعي قائمة على وضع العدوان في مواجهة قوى متفرقة عليه لضمان عدم تغيير الوضع القائم، في ظل إلغاء احتمالات القوة و العنف المسلح في العلاقات الدولية، لأن التهديد بمجرد استخدامه عن طريق المجتمع الدولي في ممارسة العدوان ضد طرف آخر، سيجعلها تحجم عن الدخول في مخاطرات تعلم مقدما أنها ستكون خاسرة من ورائها سواء كانت هذه القوة الدولية الجماعية قوة عسكرية أم اقتصادية.

من خلال ما جاء في المذكرة التي قدمها ممثل الاتحاد السوفياتي لدى بريطانيا وقد عبر عن هذه الفكرة الأخيرة – في تاريخ 12 أفريل 1936 – إلى وزارة الخارجية البريطانية، حيث جاء فيها: "إن إنقاذ أوروبا يتطلب كما تعتقد الحكومة السوفياتية التقارب الأوثق في النضال من أجل السلام بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا، وإن التعزيز العاجل فقط للأمن الجماعي المستعد للرد على أي عدوان جديد من جانب ألمانيا بالأعمال الحاسمة يمكن أن يجعل هتلر يدرك أن السلام أجدى من الحرب" [3]. وفي أبسط تعريف له هو نظام يؤكد أن الغايات المحرمة لا يمكن تحقيقها بأية وسيلة،في الوقت الذي نجد فيه أن الغايات الشرعية يمكن تحقيقها بالوسائل الصائبة، فهو العمل الجماعي المشترك بين أعضاء التنظيم الدولي من أجل المحافظة على السلام الدولي[4]. هذا النظام هو عامل أساسي لتسوية العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة فيما يتعلق بمجمل القضايا الدولية، كما يقوم على ردع العدوان الفعلي أو المحتمل مهما كانت مصادره والقوى التي تتحرك في إطاره إذا ما حاولت أي دولة انتهاك الأوضاع القائمة والاستخدام غير المشروع للقوة في العلاقات

[1]: زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة.ط1، لبنان: دار الرواد، 2002، ص: 203 –204.

[2]: معمر بوزنادة، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[3]: معمر بوزنادة، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[4]: إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص: 292.

الدولية، كما أنه يمثل التعاون الطوعي بين الدول المستقلة في أعمال تنفيذية مشتركة وتوسيع أفق المصلحة الذاتية والقومية إلى تفاهم دولي بمصالح مشتركة[1].

إن فرضية الأمن الجماعي الدولي التي ينبثق منها هو أنه لا يمكن أن ترتكب دولة ما فعل عدواني من شأنه أن يتحدى الشرعية الدولية، لأن الجماعة الدولية تستخدم من الإجراءات ما يكفل ضد العدوان ضمان استتباب الأمن والسلم الدوليين[2].

لقد ظلت الحرب السبب في قيام نظام الأمن الجماعي، بعدما تعدى أمن الدولة إلى خارج إقليمها، كما ظلت السبب في دفع الدول الأوروبية لإنشاء عصبة الأمم في أوائل القرن 20م مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، لتكون فاتحة عهد جديد تدعو إلى نبذ الحرب والتنديد بها وعملت على إقرار نظام الأمن الجماعي المنضوية تحته مسؤولية أمن كل عضو من أعضائها، كما اتخذت من التنظيم الدولي كأداة لتنفيذ هذا النظـــــام*، وبعد فشل عصبة الأمم في درء المخاطر الناجمة عن الحرب ومنع نشوب حرب عالمية ثانية تم التوجه لإقرار نظام الأمن الجماعي عبر هيئة الأمم المتحدة، الذي اكتسى مفهوم أشمل في ميثاقها* منه مما اكتسبه في عصبة الأمم[3].

ارتكز مفهوم الأمن الجماعي الدولي على مجموعة من المبادئ يمكن إجمالها فيما يلي:

1. ارتكز أساسا على الجهود الجماعية المشتركة على المستوى العالمي في مواجهة المصادر المحتملة للعدوان، وهذا ما يمكن تسميته بالتحالف العالمي الذي تميز به عن نظام توازن القوى الذي يقوم أساسا على المحاور والتحالفات التنافسية.
2. في حالة اندلاع صراع مسلح بين دولتين أو أكثر يجب أن يكون هناك اتفاق دولي بشأن تحديد الطرف المعتدي.

---

[1]: محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة .ط1، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشـــــــــر والتوزيع، 2002، ص-ص.70-71.

[2]- زايد عبد الله مصباح، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

*- اتخذت عصبة الامم خمسة محاولات لتنفيذ نظام الأمن الجماعي، مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة (1923)، بروتوكول جنيف (1924)، ميثاق لوكارنو (1925)، ميثاق بريان- كيلونغ (1928)، النظام العام لتسوية المنازعات بالطرق السليمة (1928).

*- ميثاق الأمم المتحدة لم يستخدم هذا المصطلح و لم يعطي تعريفا له، و كل ما جاء في الميثاق هو مصطلح التدابير المشتركة.

[3]- نفس المرجع، ص-ص: 20-21.

3.إن الدول المنضوية تحت نظام الأمن الجماعي يجمعها هدف واحد هو أداء واجب مقاومة العدوان دون المساومة أو التخاذل في الدفاع عنها لمصالح خاصة.

4.توفر الإمكانات الجماعية المؤهلة لردع العدوان وإحباطه.

5.الاستعداد المتكافئ من طرف المجتمع الدولي لردع أي عدوان محتمل سيخلق نوعا من الردع الذاتي لدى الدول.

6.التمتع بالحرية والمرونة في المشاركة في الإجراءات والتدابير المشروعة التي تنفذها في مواجهة المعتدي[1].

يمثل الأمن الجماعي أفضل ردع ومقاومة للعدوان بشكل محسوم في ظل سياسات توازن القوى حتى ولو لم تمس مصالح دولة ما، وبشعاره الكل ضد واحد يشيع الثقـــة والاطمئنان لدى أطرافه، في ظل احتفاظهم بالقدر المحدود من القوة العسكرية والقدرة الفائقة على تحديد هوية المعتدى. كما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار وحل النزاعـــــات وتوثيق علاقات التعاون بين أطرافه والدفاع الجماعي ضد العدوان [2]، كلما كانت الحرب أبرز دافع للتفكير في نظام الأمن الجماعي، كان هذا النظام الدافع الأبرز لقيام المنظمة الدولية سواء كانت عصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة ، وكان الهدف من وضعه هو مواجهة الحرب التقليدية، غير أنه مع تطور العلم والتكنولوجيـــا واستخدام السلاح النووي أصبح لهذا النظام آمال نسبية في ردع العدوان بفعالـــيـــة، وإمكانية شن هجوم مفاجئ جعل من هذا النظام عاجز عن مجابهة مثل هذا الهجوم النووي، وهكذا تقلصت طموحات النجاح الفعال لمثل هذا النظام[3].

ج – الأمن الشامل

بعدما كان يعتمد مفهوم الأمن على القوة العسكرية في مفهومه التقليدي، بد أ يأخذ بعدا جديدا بحيث أصبح يعتمد بالقدر نفسه على نماذج ثابتة للتنمية الاقتصادية والسياسية في الدول النامية وفي جميع أنحاء العالم، ولقد كان أمن الإنسان هو أســـاس ذلك من خلال قدرة المؤسسات السياسية على تحقيق التضامن الداخلي على جميع المستويـــات والاستقلال الوطني والقومي في الخارج ، جاء مفهوم الأمن الشامل في مقابل الأمن الضيق، فقد كان أول من بدأ بانتقاده هو السيد روبرت ماكنمارا في كتابه "جوهر الأمن" الذي صدر في 1968 فقد قال: "إن أمن هذه الجمهورية (الولايات المتحدة الأمريكية) لا يعتمد على القوة

[1]– زايد عبد الله مصباح، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 204-206.

[2]– محمد سعد أبو عامود، محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 152–ص:153.

[3]– حسن طوالية، نظام الأمن الجماعي في النظرية و التطبيق.عمان: علم الكتب الحديث، 2005، ص.22.

العسكرية وحـــــدها ولكن يعتمد على التنمية الاقتصادية والسياسية في الداخل وفي الدول النامية وفي جميع أنحاء العالم..." ويضيف: "إن الفقر والظلم الاجتماعي قد يؤديان إلى تعريض أمننا القومي للخطر في نهاية الأمر مثل أي تهديد عسكري" [1]. ظهر هذا المفهوم بشكل أكثر وضوح مع المقاربة الأمنية التي تهدف إلى توسيع طبيعة التهديدات، وهي مقاربة الواقعية الجديدة، في مقابل نظرة الواقعية التقليدية الهادفة إلى حصر الأمن في التهديد العسكري المادي بين الدول المتناظرة، فلقد جاءت الواقعية الجديدة بهذا المفهوم الشامل ليشتمل إلى جانب هذه التهديدات العسكرية أخطار جديدة تمس بشكل مباشر أمن الوحدة الدولية ذاتها على سبيل: الأوبئة والإرهاب والنزاعات الداخلية.

لقد حصر كل من **"ميكائيل ديلون Michael Dillon"** و **"بوزان Busan"** و **"القا افتندور Cherished Autendon"** الأمن الشامل في كل ما من شأنه أن يهدد كيان الدولة عسكريا كان أو غير ذلك يستوجب ضرورة التحرر منه.

فالأمن الشامل لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي الذي يمس سيادة الدولة وسلامة وحدتها الإقليمية فقط، وإنما يشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فبقدر ما هو مرتبط بالاستقرار الداخلي كذلك هو مرتبط بالعدوان الخارجي، فالأمن الشامل بهذا المعنى يضيف إلى جانب تأمين حياة الأفراد وأملاكهم داخليا، التحصن من التهديدات الخارجية وذلك باتخاذ إجراءات وقائية خاصة على المستويين الداخلي والخارجي، وقد تزامن بروز هذا المفهوم مع الحرب العالمية وما أفرزته من اختراق لسيادة الدول المرتبطة أساسا بمفهوم الأمن التقليدي والتطور التكنولوجي وآثاره على الصناعة الحربية والاتصال خصوصا.

كما يعرفه **كارل هولستي Carl Holsti**: " هو الحفاظ على وجود الدولة وكيانها والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لها، سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة مضافة إلى جانب من قوة الدول الكبرى"[2].

عموما مفهوم الأمن الشامل يمكن حصره في الزوايا الأربعة التالية:

[1]: سالم حداد، مرجع سبق ذكره، ص.13.

[2]: بونوار بن صايم، مرجع سبق ذكره، ص: 17-ص:18.

من حيث الجوهر: يرتبط جوهر الأمن بالشمولية؛ شمولية أبعاده هذه تجعل أمن الفرد مرتبط بكافة الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، العسكرية، والثقافية، ففي حالة سيادة عدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي، وتفشي البطالة، انتشار الأوبئة، الكوارث الطبيعية، الحروب، المجاعة، انتشار الجرائم، الانحراف، نشر الثقافات الدخيلة، انخفاض معدلات التنمية وتفكك الأسر ... الخ يشعر الفرد بالخوف من التهديدات السالفة الذكر ويؤثر على أمنه واستقراره في جميع المجالات[1].

من حيث المكان: في ظل الأوضاع العالمية الجديدة في تطور العلاقات الدولية أصبح أمن الدولة وأفرادها يمتد على طول إقليمها الجغرافي بدون استثناء، ذلك أن طبيعة الامتداد هذا ارتبط بظهور العولمة التي جعلت مصائر الشعوب مشتركة، بحيث يصعب الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فالحدود وهمية وملغاة بين الدول، لذلك فأمن الدولة أصبح ممتد إلى ما هو أوسع من حدودها الإقليمية وجعل من هدف تحقيق أمنها الخاص وثيق بأمن الدول الأخرى.

من حيث الزمان: فالحاجة للأمن هي صفة دائمة بدوام الإنسان على الوجود فهي لا تتغير ولا تنتقى إلا به.

من حيث آلية تحقيق الأمن: التي تصب في الإجراءات الشكلية والموضوعية التي تتولى مهمة تحقيقه وهو ما يناط به أجهزة ومؤسسات الدولة والمؤسسات الأهلية [2]. وبذلك مفهوم الأمن الشامل يغطي كافة الإجراءات الشكلية والموضوعية للأجهزة والمؤسسات الأمنية المتخصصة في الحفاظ على المقومات الأساسية للدولة من كافة الأخطار المتعلقة بأراضيها، عقيدتها، اقتصادها، ثقافتها وتركيبتها الاجتماعية[3].

عرفه باحث آخر: "بأن أمن الدولة أو منطقة ليس قضية عسكرية وحسب إنه مفهوم شامل يدخل في تكوينه اعتبارات مختلفة منها الداخلي ومنها الخارجي، منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي، و منها السياسي، ومنها العسكري، إنه تأمين كيان المجتمع ضد الأخطار التي تهدده والحفاظ على مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافه الوطنية والقومية التي تعكس الاتفاق أو الرضا العام في المجتمع،

[1]- محمد أمين البشري، الأمن العربي، المقومات و المعوقات .ط1، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000، ص: 31.

[2]- المرجع نفسه، ص. 31.

[3]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

والأمن الحقيقي هو أمن الإنسان الذي هو أساس الأمن الاجتماعي وهو يرتبط بقـــــدرة المؤسسات السياسية على تحقيق التضامن الاجتماعي في الداخل والاستقلال الوطنـــــي والقومي في الخارج"[1].

بناءا على ذلك يمكن أن يرتقي مفهوم الأمن القومي ليترادف مع الأمن الشامـــــل ويصبحان وجهان لعملة واحدة، فالأمن القومي هو حتمي يفرض نفسه ولا يخضع للخيار خاصة أن الخلل البنيوي والاختراق البنيوي خطران يهددان سائر المجتمعـــــات والدول بدون استثناء هذا ما يتطلب إعادة الصياغة بما يكسبها مضمونا اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، إلى جانب ذلك مضمونا عسكريا ، كما يترادف الأمن الإسلامي مع الأمن الشامل، ذلك أن العقيدة الإسلامية قائمة على تعزيز عناصر القوة وكبح الأخطار المهددة للكيان الإسلامي ككل موحد رغم تعدد الشعوب والقوميات والأجناس ، وهذا ما ورد في قوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت* الذي أطعمهم من جـــوع وآمنهم من خوف". فالأمن في هذه الآية الكريمة هو ضد الخوف والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي[2].

وفي سياق ذلك يعرف الدكتور **زكرياء حسين** أستاذ الدراسات الإستراتيجيـــــــة والمدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية على أنه:"القدرة التي تتمكن بها الدولة من أقصى مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج. في الحرب وفي السلم، مع استقرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة". غير أن دلالات الأمن واستعمالاته قد تعددت بعد الحرب الباردة لتكون أكثر تعقيدا وأكثر تشعبا، فقد أضيفت للأجندة الأمنية خانات لها علاقة بطبيعة التهديد (عنف جسدي، وعنف غير عسكري) وكذا الموضوع المعنى بالتهديد (من الدولة إلى الفرد إلى المجتمع) هذه التهديدات لطالما قلصت من فضاء الممارسة للإنسان واعتبر وحدة التحليل الأساسية في الدراسات الأمنية الجديدة[3].

[1]: سالم حداد، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

[2]: أحمد رفعت، مرجع سابق ذكره.

[3]: صليحة كباني، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني : المفهوم الحديث للأمن

مما سبق نقول أن المقاربة التقليدية للأمن لم تعد ملائمة لمقاربة القضايا الأمنية المستجدة حيث يقول Goodwin[1] بأن حقل الدراسات الأمنية المعتمد قد تم إعداده بشكل سيء لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، ذلك لأن مفهوم الأمن الوطني الذي تم الاعتماد عليه خلال الفترة السابقة كان جد ضيق،إضافة إلى اتجاه تلك الدراسات لتغليب الشق العسكري للأمن على الأهداف الأخرى للسياسة العامة، وعليه لابد من تغيير المنظار وبالتالي النظر إلى الأمن بالتعامل وتحليل طبيعة القضايا الأمنية المطروحة، التي أصبحت تبتعد تدريجيا عن المسائل العسكرية وبذلك لا بد من توسيع مفهوم الأمن. فالاعتماد على المنظور الاستراتيجي التقليدي في مقاربة الأمن يطرح أمامنا مجموعة كبيرة من الصعوبات، فالبنى التقليدية للعلاقات بين الدول لمقاربة القضايا الأمنية الراهنة أثبتت عدم ملاءمتها. فلم يعد بالإمكان الاعتماد على المأزق الأمني الناتج عن السباق نحو التسلح لتفسير التحديات الراهنة للأمن ، هنا تعتبر إسهامات Barry Buzan[2] جد مهمة في تطور الدراسات الأمنية، فهي (الإسهامات) قلب أو لب ما يعرف بمدرسة كوبنهاقن Copenhagen school وهي همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن.

إن العنصر الأساسي في كتابات Buzan هو إعداده للأجندة الأمنية لتشمل خمسة قطاعات هي: القطاع العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والأمن البيئي. أهمية طرح بوزان يكمن في جعل الأفراد كوحدة للتحليل، لكن ليس كوحدة مرجعية أساسية للتحليل في الدراسات الأمنية، ذلك أن الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية وه ذا لثلاث اعتبارات:

- اعتبار أن الدولة هي القادرة على التخفيف من حدة اللاأمن في إطار إشكالية الأمن الدولي.
- اعتبار أن الدولة هي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة وهي التي تتعامل معsub-state.
- اعتبار أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في النظام السياسي الدولي.

إن القطاعات الأساسية التي حددها Buzan هي الأبعاد الأساسية للأمن وهي:

---

1 – عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برامج البحث في الأمن المجتمعي.

http://www.geocities.com/adel zeggah/recon1.html.

2 -Steve Smith,Amitav Achraya,The concept of security before and after september11,institute of defence and strategic studies(IDSS),nanyang technological university,Singapor,May2002.

الأمن العسكري: وهو الذي يتعلق بالمتفاعلين والمتقاتلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية ومدركات الدول لنوايا بعضها اتجاه الآخر وعليه فهو متعلق بالقوات، العدة والتعداد العسكري.

الأمن السياسي: يقصد به الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

الأمن الاقتصادي: يحمل في طياته إمكانية الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

الأمن الاجتماعي: وهو قدرة المجتمع على إعادة إنتاج أنماط خصوصياته كاللغة، الثقافة، الهوية الوطنية، الدينية، العادات والتقاليد.

هذه هي ذات الأبعاد التي اعتمدها بطرس بطرس غالي[1] أمين عام سابق للأمم المتحدة بقوله بأن (الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري ولا يمس سلطة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية فقط، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ارتباطه بالعدوان الخارجي).

لكن تلك الأبعاد لا تعمل منفصلة عن بعضها البعض بل إنها غالبا ما تكون في نفس القالب وتتطلب جهودا دولية مشتركة لأن المشاكل بدأت تأخذ صبغة دولية، غالبا ما تدخل في إطار الأمن الاجتماعي وقد كان Buzan أول من تحدث عنه ليطور فيما بعد من قبل مدرسة كوبنهاغن خاصة من خلال أعمال ويفر[2] الذي يختلف مع Buzan في إدراجه لمكانة الدولة في الدراسة والتحليل، حيث يرى ويفر أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة حيث ترى ه ذه الأخيرة وظائفها تتغير من دون مراجعة لسيادتها في حين ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف مختلف الظواهر الدولية المستجدة. وفي إطار الدراسات النقدية نجد مقاربتين[3] أساسيتين:

1- بطرس بطرس غالي،" الأمن وحفظ السلام في إفريقيا"، السياسة الدولية، القاهرة،جانفي1995،ص 81.

2- نفس المرجع، ص. 19.

3 - Steve Smith, Amitav Achraya, The concept of security before and after september11, op cit,

المقاربة الأولى: بدأت مع أعمال Keith Krause و Michael Williams اللذين دعا إلى التمييز بين الأمن الموسع والأمن العميق. كما قاما بالتساؤل عن السبب وراء الاعتماد المفرط على الدولة كفاعل أساسي في الدراسات الأمنية وقد طالبا بإعادة فحص المطالب الأمنية التي كان معتمدا عليها.

إن جوهر العمل في ه ذه الدراسات هو التركيز على الأفراد، الجماعات والهوية بدل التركيز على توظيف القوة العسكرية للدولة اتجاه الفوضى. كما سمحت ه ذه المقاربة بظهور وتشجيع الدراسات التي تقوم على دراسة توظيف وممارسة الأمن.

المقاربة الثانية: ركزت على تحديد المقصود بالدراسات النقدية للأمن التي يمكن أن يطلق عليها اسم Welsh School وهدف هذه المقاربة هو تحرير الإنسانية. فبناء التحرر فقط يمكن تحقيق المشهد الأمني وتحرير البشر هنا يعني "حرية الشعب، الأفراد والجماعات من التهديدات المادية والبشرية التي تمنعهم من القيام بما اختاروه بكل حرية عن طريق تهديدهم". فالأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة.

لقد بدأ الاهتمام بموضوع الأمن الإنساني باعتباره فكرة جديدة للمحيط الأمني في فترة الحرب الباردة، إلا أن هناك فئة كبيرة من الدارسين شككوا في مدى صحة وشرعية هذا الموضوع [1] الجديد المطروح للدراسة وكانت حجتهم في ذلك غموضه وعدم وضوحه حتى تتم معالجته أكاديميا وهو موضوع غير وارد في إطار الأجندة الأمنية التقليدية. إلا أنه وغداة إصدار برنامج التنمية البشرية في 1994 من قبل برنامج التنمية للأمم المتحدة اعتبر موضوعا جد هام لا بد من الوقوف عليه، وقد بدأ البرنامج بالتذكير بأن نهاية الحرب الباردة أتت بحافز كبير لإعادة التفكير في المواضيع والمسائل الأمنية وقد اقترح البرنامج بأن يكون التركيز منحرفا عن الأمن النووي إلى الأمن الإنساني[2]، حيث أعطى البرنامج أربعة اعتبارات[3] وخصائص للموضوع هي:

1 -أنه عالمي الاهتمام.

2 -متعلق بالبشر أينما كانوا لأن التهديدات أصبحت عالمية ومشتركة بين الجميع.

---

[1] Hidaeki Shinoda, the concept of humaine sécurity : historical and theoretical implication. http://hom.hiroshima_u.acjp//heiwa/pub/e19/chap1.pdf

[2] - Steve Smith, Amitav Acharya ,The concept of humaine security before and after 11 september,op cit,

[3]– عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا حلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 23.

3 -أنه جزء من الاعتماد المتبادل منذ أن أصبحت التهديدات عابرة للحدود.

4 -أنه سهل التحقيق من خلال الاهتمام المبكر بالتهديدات أي الوقاية المبكرة وهذا يكون أفضل من التدخل فيما بعد أي بعد تفاقم المشكلة، كما أن المركز فيه هم البشر فهو معني بكيفية عيش البشر.

كذلك سطر البرنامج سبعة أبعاد للأمن الإنساني [1] هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الفردي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي. كما حدد ستة مصادر رئيسية لتهديد الأمن الإنساني: النمو الديمغرافي غير المحدود، عدم المساواة في الفرص الاقتصادية،ضغط الهجرة، التلوث البيئي، تجارة المخدرات و الإرهاب الدولي.

مما سبق نستنتج أن المدرسة الواقعية أو الفكر الواقعي ككل اعتمد على الدولة كوحدة مرجعية للدراسة، و لم يهتم بكل أبعاد الأمن، مقتصرا في ذلك على الأمن العسكري، ففي مرحلة الحرب الباردة تمحورت معظم الدراسات الأمنية إن لم نقل كلها حول دراسة التهديدات المنبثقة من المخاوف الأمريكية ودول أوروبا الغربية اتجاه الاتحاد السوفياتي والدول الشرقية، بمعنى تهديدات القيم والوجود الليبرالي. وهذا ما أعطى هذه الدراسات الأمنية وجهة أو صبغة غربية محظة، هذا التوجه بدوره أ دّى إلى التحيز وإبعاد الطابع الإنساني للأمن إضافة إلى جعله ميدانا تقنيا بالحديث على التعداد الحربي، نوع الأسلحة، آخر طراز الأسلحة المتوصل إليها... ،كل هذا من أجل المساهمة في ضبط سياسة محكمة للقضاء على العدو القادم من الشرق ، إلا أن هناك من الواقعيين من اهتم بالأبعاد السياسية والاقتصادية، ولاحظوا وجود البعد السياسي خلال الحرب الباردة في النقاش حول الأمن القومي في أمريكا. في حين أنه لم يتم ربط الاعتماد المتبادل والتبعية النفطية بالأمن القومي إلا في السبعينات على اثر أزمة الطاقة والحظر العربي للبترول أين عانت اقتصاديات الدول الغربية الكبرى الكثير من جراء هذا الحظر ورغم ذلك فالبعد الاقتصادي للأمن لم يكن مغيبا تماما حيث نجده في تعريف ماكنمار ا للأمن الذي ربطه بالتنمية في كتابه جوهر الأمن إذ يقول:(يؤدي الفقر إلى القلاقل كما يؤدي إلى ضمور وضعف الإمكانات البشرية الضرورية للتنمية. والفقر ليس مفهوما بسيطا فهو ليس مجرد عدم توفر الثروة، انه شبكة من الأحوال التي تؤدي إلى الضعف وكل منها يشكل مع الآخر ما ينسب إلى الخطوط العنكبوتية. فالأمية والمرض والجوع وانعدام الأمل تؤدي إلى الهبوط بمطامح الإنسان وآماله ويلجأ إلى العنف والتطرف، والأمن معناه

[1] - Steve Smith, Amitav Acharya, The concept of humaine security before and after 11 september.,op cit,

التنمية وليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان يتضمنه...فبدون تنمية لا وجود لأمن.)[1]

المبحث الثالث: الأهمية الجيوسياسية للمتوسط والمغرب العربي

المطلب الأول: خصوصيات ضفتي المتوسط

جعلت معظم الدراسات التي تهتم بالسياسة الدولية المعاصرة من البحر الأبيض المتوسط * أحد أهم مواضيعها، ليس فقط بوصفه كتلة مائية تفصل أو تجمع بين قارات ثلاث وإنما لمختلف الأبعاد المحيطة به ذه الكتلة سواء من حيث أنه مهد وموطن لأكبر و أعرق الحضارات التي عرفتها الإنسانية أو من حيث أنه منطقة شهدت صراعات و تناحرات[2] أو من حيث ما يكتنفه من أهمية اقتصادية، إستراتيجية وجيواستراتيجية وغيرها.

[1]– أمين هويدي، العسكرة و الأمن في الشرق الأوسط تأثيرهما على التنمية والديمقراطية، مرجع سابق، ص 52.

*– البحر الأبيض المتوسط هو بحر داخلي واسع يغطي مساحة إجمالية تفوق ثلاثة ملايين كيلومتر مربع ومقسم إلى عدة أحواض في حدود ثلاث قارات هي: إفريقيا، أوروبا وآسيا، وله منفذ على المحيط الأطلسي، البحر الأحمر، البحر الأسود وبحر الأدرياتيك، التي تعتبر المنافذ الطبيعية الوحيدة للمتوسط.

إن هذا المفهوم الجغرافي للمتوسط جعله فضاءا هاما في الجغرافيا السياسية العالمية من حيث أنه تراث ثقافي مشترك أو مجموع وحدات جهوية مختلفة، ومن خصوصياته – أي البحر الأبيض المتوسط – أنه لم يشهد وحدة كاملة إلا خلال عهد الإمبراطورية الرومانية، حين كان يسمى باللاتينية Mare Nostrum أو "بحرنا"، وهو يعتبر مهد الإنسانية، أول فضاء للتبادلات واللقاءات ملتقى الثقافات والأديان، ملهم الديمقراطية المثالية، البحر المتوسط يحتل في الخيال الجماعي مكانة لا تخص سواه ،ولذلك سمي بمركز العالم القديم.

أما الاسم المعروف به الآن، فهو مشتق من كلمتين لاتينيتين هما: " MEDIUS" أي المتوسط، و" TERRA" وتعني الأرض، وبذلك فالبحر الأبيض المتوسط معناه البحر الذي يتوسط الأرض.

وفي الفترة الفاصلة بين القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر أطلق الأوروبيون اسم "La Méditerranée" على هذا البحر بعدما كان يعرف باسم "La Mer Méditerranée"، هذا التحول في الاسم جاء بعد اكتشاف أوروبا من جديد للأهمية الكبرى التي أصبح يكتسبها البحر الأبيض المتوسط.

ولعل هذه التسمية الجديدة – أي المتوسط – أكثر دلالة من الناحية الجيواستراتيجية، فهي لا تعني بالمتوسط ذلك البحر الذي يتوسط القارات الثلاث: إفريقيا، أوروبا وآسيا، وإنما تعني الإقليم المتوسطي ككل، أي البحر الأبيض المتوسط وكل الدول التي لها واجهة متوسطية.(أنظر: الأميرال جون ديفورك، "حسن الجوار الإستراتيجي"، ترجمة: ج. إسماعيل، محاضرة بمجلة الجيش، عدد 498، جانفي 2005، ص 22.أنظر أيضا:

LOUIS Le Pensec, « Préface dans, Le partenariat Euro-Méditerranéen le processus de Barcelone : Nouvelles perspectives », Actes de colloque, Lyon, 14 Décembre 2001, édition BRUYLANT, Bruxelles, 2003.

CLAUDE Liauzu, « L'Europe et l'Afrique Méditerranéenne de Suez 1869 à nos jours », édition Complexe, Bruxelles, 1994, p 17.

[2]– جنادي إسماعيل، الجوانب الأمنية للتعاون الاوروميتوسطي، الجيش، عدد 493، أوت 2004، ص 17.

وهكذا فان المكانة التي يحتلها المتوسط * على الساحة الدولية ضرورية لفهم الأسباب التي تدفع قوى مؤثرة وفاعلة في المنطقة إلى وضع سياسات معينة تهدف إلى استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد ذهب الباحث الأمريكي مورتون كابلان "MORTON Kaplan" إلى القول بأن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم واحتمالا في الجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، في الربع الشمالي منها وأوروبا الغربية يكمن أكبر تركيز للقوة البشرية الظاهرة في العالم، أما الربع الجنوبي الشرقي فهو يمتلك مصادر واسعة للطا قة، يعد تدفقها الدائم المستمر في العقدين القادمين حتمية ضرورية لاقتصاديات الدول وسياساتها. أما ماك كيندر "MAC Kinder" فهو ينظر إلى العالم القديم بوصفه قارة واحدة ذات أقسام مترا صفة يتوسطها البحر الأبيض المتوسط، وتضم ثلثي مساحة اليابسة، وقد أطلق عليها اسم "الجزيرة العالمية"، واعتمادا على هذا التشخيص وضع ماك كيندر مسلمات في تحليله انطلاقا من اعتبار أن حوض البحر الأبيض المتوسط هو الممر المائي الهام الذي يتوسط الجزيرة العالمية، ومن هنا فإنه المسيطر عليه ويؤثر على مناطق الحوض، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية ويحكمها يسيطر على العالم.

الفرع الأول: ماهية البحر المتوسط

يعتبر البحر الأبيض المتوسط مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات هي إفريقيا ، آسيا وأوروبا ومن ه ذا التوسط جاءت تسمية البحر المتوسط ، وهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين Meduis:[1] أي المتوسط وTerra التي تعني الأرض، وبذلك فالمقصود بالبحر الأبيض المتوسط هو البحر الذي يتوسط الأرض، وفي الفترة الفاصلة بين القرن 18 والقرن 19 أطلق الأوروبيون اسم la Mediterranée على هذا البحر بعدما كان يعرف باسم la mer Mediterranée وجاء هذا التحول في الاسم بعد اكتشاف أوروبا من جديد للأهمية الكبرى التي أصبح يكتسيها البحر الأبيض المتوسط[2]، ما سبق هو تفسير لغوي لكلمة البحر

---

* – بالحديث عن الدول التي لها ساحل متوسطي، فإنه بالإضافة إلى جزيرتي قبرص ومالطا، توجد 22 دولة من القارات الثلاث "إفريقيا، أوروبا وآسيا"، تطل على البحر الأبيض المتوسط، وهذه الدول هي:

– من القارة الإفريقية: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا ومصر.

– من القارة الآسيوية: فلسطين، إسرائيل، لبنان، سوريا وتركيا.

– من القارة الأوروبية: إسبانيا، فرنسا، موناكو، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا، ألبانيا، اليونان.

1– أسامة فاروق مخيمر، تعريف الدولة المتوسطية، دراسة الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية، السياسة الدولية، عدد129، يوليو1997، ص42.

2 -Claude Liauzu,l'Europe et l'afrique méditerranéenne de suez 1869 à nos jours,bruxelles : edition :complexe,1994,p17.

الأبيض المتوسط أما إذا أردنا التحدث عن هذا البحر ككتلة طبيعية فنقول بأن مساحته تبلغ 969100 ميل مربع، بينما تبلغ مساحة المياه التي تغطي الكرة الأرضية 139670000 ميل مربع. لكن البحر الأبيض المتوسط أكثر من مجرد فضاء جغرافي، فهو مفترق طرق حضاري وتاريخي، حيث هذا الفضاء يجمع ما بين المسلمين، المسيحيين، الأورثودوكس واليهود، ويبلغ تعداد السكان في الدول المتوسطية ما يقارب 680 مليون نسمة سنة 2010، فهو بذلك مهد الحضارات القائم على تعدد الديانات، وبالرغم من الانقسامات والاختلافات القائمة فيما بينها، فإن الشعوب المتوسطية مدفوعة بالتعايش فيما بينها [1]. تتحكم الدول العربية في الجزء الجنوبي في حين تتحكم أوروبا في الجزء الشمالي. مع فارق باعتبار أن في صالح الدول العربية أكبر الفرص المتاحة، إذ أن الساحل الجنوبي أكثر استواء وأقل تعريجا ويحتوي الكثير من الموانئ الصالحة إضافة إلى ملائمة الطقس. ولأن البحر الأبيض المتوسط مغلق نجد أن الدول العربية تتحكم في منافذه أو في مداخله ومخارجه فغربا تتحكم في مضيق جبل طارق وشرقا تتحكم في قناة السويس وجنوبا عن طريق مضيق باب المندب المتحكم في البحر الأحمر من ناحية الجنوب ومضيق هرمز الذي يتحكم في وسائل المواصلات بين الخليج العربي وخليج عمان ثم إلى البحر الأحمر فالبحر الأبيض المتوسط [2]، فهو ميدان واسع في منظومة المجتمعات تتفاعل فيه سياسيا، ثقافيا، حضاريا، اقتصاديا وعسكريا فقد أصبح يمثل منظمة منفصلة تشبه المنظومة العالمية الحديثة بفعل التقاء واتصال الشرق بالغرب بالضرورة [3]. ومن بين المؤشرات أيضا ذات الدلالة على الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، نجد المؤشرات الاقتصادية، فالمنطقة تحتوي على ثروات طبيعية تعد إستراتيجية وحيوية بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية الصناعية، فأكثر من 2500 سفينة تجارية تعبر يوميا البحر المتوسط، وما مقداره ثلث التجارة النفطية العالمية تتم أيضا عبر المتوسط، أما الثروات الطبيعية فتتمثل أساسا في النفط والغاز الذين تزخر بهما منطقتا المغرب العربي والخليج العربي، وإن كانت أهمية البحر الأبيض المتوسط كإحدى الطرق الرئيسية للتجارة الدولية قديمة تاريخيا، إلا أنها ازدادت تأكيدا بعد اكتشاف النفط في بلدان الضفة الجنوبية "إيران في 1908، العراق في1927، المملكة العربية السعودية سنة1938، الكويت وباقي الإمارات الخليجية ابتداء

[1] -MUSTAPHA, Benchenane, « La situation géopolitique en Méditerranée » dans: http://www.fmes-france.org/IMG/rtf/confbenchenane.rtf. p 1.

1- أمين هويدي، أحاديث في الأمن العربي، بيروت: دار الوحدة العربية، ط 1، 1980، ص 12-22.

2- سمير أمين و فيصل ياشير، البحر الأبيض المتوسط في العالم المعاصر، دراسة في التطور المقارن، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د ت ن، ص 08.

من سنة 1945، الجزائر في سنة 1956 وليبيا سنة 1961"[1]. هنا عمدت القوى الكبرى إلى التنقيب عن النفط بنقل شركاتها الهامة إلى المنطقة، ه ذا ما أدى إلى ارتفاع حركة السفن التجارية لنقل النفط إلى الأسواق الأورو أمريكية وبذلك أصبح المتوسط نقطة ارتكاز لنشاط ه ذه الشركات كشركة Exxon وShell كأبرز الشركات المتحكمة في السوق النفطية داخل وخارج المتوسط حيث يشهد المتوسط نقل حوالي خمسة مليون طن يوميا[2]. كما نجد الثروات المعدنية كالفوسفات كأهم معدن مغربي بامتلاكها لثلثي الاحتياط العالمي وبذلك تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. في حين تحتل الجزائر المرتبة الثانية كدولة عربية في إنتاج الحديد من مناجم الونزة، بو خضرة، تندوف وغار جبيلات. إضافة إلى غنى المنطقة باليورانيوم، الزنك، الرصاص، والفحم ، ولا نغفل عن ذكر الثروة الحيوانية والزراعية والبحرية المعتبرة التي تزخر بها المنطقة ، إضافة إلى أهمية المتوسط باعتباره قوة استهلاكية هائلة بحوالي 80 مليون مستهلك، أما بريجنسكي الذي يستخدم مصطلح "أوراسيا" في التعبير عن أوروبا وآسيا اللتين تقوم أطروحاته على اعتبارهما قارة واحدة والتي يقول أنها تحتفظ بأهميتها الجيوبوليتيكية، فإنه يعترف بأن طرفها الغربي "أي أوروبا وهي تنتمي ومعنية مباشرة بالفضاء المتوسطي" ، مازال موطنا لجزء كبير من القوة الاقتصادية والسياسية في العالم.[3] وبناءا على كل هذه المعطيات احتلت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط مكانة هامة ودائمة في الطروحات الإستراتيجية سواء بالنسبة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي— في إشارة إلى تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة — أو بالنسبة للإتحاد الأوروبي في إطار مسار ندوة برشلونة، كما أن الاهتمام بهذه المنطقة يقود بالضرورة إلى طرح القضية "المتجددة" في الشرق الأوسط، ولذلك كان البحر الأبيض المتوسط بؤرة تو ترد ولية حساسة وجد مؤثرة على نمط العلاقات الدولية، فخلال الحرب الباردة كانت الدول المتوسطية مقسمة بين عدة رؤى إستراتيجية متعارضة مما جعلها منطقة توتر كامن وفضاءا عملياتيا حساسا، إضافة إلى الضغوطات الإيديولوجية القوية، وحتى بعد "نهاية الحرب الباردة" أو بالأحرى انهيار المعسكر الشيوعي، وإن كان المتوسط قد استعاد بعض الشيء طبيعته

---

[1] - ALIN Gresh et DOMINIQUE Vidal, « Golfs clefs pour une guerre annoncée », édition le monde, Paris, 1991, p 70.

-Mohamed Boukhobza, « guerre du golf : enjeux stratégiques et conséquences à long terme », 2 prospective et stratégie, Alger : institut national des études de stratégie globale, n1, 1991, pp.85.

[3]- زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى "الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية"، تر: أمل الشرقي، الأردن :الأهلية للنشر والتوزيع، 1999،ص.11.

الإستراتيجية التي تجمع ما بين الوحدة والتركيب والتعقيد، المترتبة عن شكل من أشكال التقسيم الجغرافي والذي أفرز بدوره مجموعة متعددة من السلوكات وسياسات الدول المتوسطية تتسم بعدم التجانس الظاهر فيما بينها، فإن التناقضات التي كانت تميز الإقليم المتوسطي الكلي خلال الحرب الباردة يبدو وكأنها تستمر بأشكال آخرى غير التي كانت سائدة من قبل، وإذا سلمنا بأنه لم تعد هناك تهديدات عسكرية مباشرة في المتوسط، فإن مخاطر عدم الاستقرار المتعدد يؤكد جديتها إبقاء الدول على عدد هام من القوات العسكرية في المسرح المتوسطي، ويتصل البحر الأبيض المتوسط بالبحار والمحيطات عن طريق جبل طارق وقناة السويس في حين أن مضيق البوسفور والدردنيل يربطان المتوسط من خلال مرمرة بالبحر الأسود المقفل، وهذه المضايق ذات أهمية إستراتيجية يطلق عليها رجال الإستراتيجية البحرية نقاط الخناق [1].في حين أن مضيقي جبل طارق وصقلية يقسمان البحر المتوسط إلى جزأين فهما نقطتان أساسيتان لمرور البواخر من الأطلسي إلى المتوسط، ومن الجزء الغربي للمتوسط إلى شرقه. وتزداد أهميته في حالة الأزمات و التوترات بالتضييق على أوروبا الغربية كون ما سبق تعتبر نقاط مرور ملزمة، فرغم تطور الأسلحة نجد أن الأساطيل المتمركزة بالمتوسط لها دور فعال في المراقبة والتدخل في الأزمات التي يعتبر المتوسط مسرحا لها خاصة في جزئه الشرقي[2]، هذا يقودنا إلى استنتاج أن هذه المنطقة هي جد حيوية لإقامة القواعد العسكرية إذ تمكن من التحرك بسرعة ما يمنحها إمكانية السيطرة على الأوضاع في أي أزمة أو حرب، ما يؤكده ماكيندر في قوله (بأن مستقبل العالم يتوقف على حفظ التوازن في القوى بين الأقاليم الساحلية وبين القوى الداخلية المتوسطية... إذ أن استخدام القوى البحرية لطريق البحر الأبيض المتوسط في الملاحة لن يكون إلا بموافقة وتحت رحمة قوى البحر التي بإمكانها إغلاقه بالحرب الجوية من قواعدها البحرية)[3]، لذلك فالحوض المتوسط يعد الممر المائي الهام المتوسط للجزيرة العالمية ومن يسيطر عليه يؤثر على مناطق الحوض وحسب رأي الدكتور جمال حمدان(فمنطقة الهلال الداخلي أو كما تسمى منطقة الارتطام استطاعت التأكيد على وجودها بين قوى البحر والبر وأن تخضعهما لسيطرتها إلا أن هذا الدور لم يتحقق إلا بنوع من الوحدة بين أجزائها سواء وحدة داخلية أو مفروضة ومملاة من الخارج)[4].

1--محمد صابر عنتر، الأمن العربي و البحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي، قضايا عربية، بغداد، عدد4، 1980، ص. 149.

[2] -Hassani, le quodriage us. Révolution africaine, du 1-7/02/1980.p21

3-Morton Kaplan, the life and death of the cold war, detected studies, poswarcroft, 1976, p 272.

[4]- جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، دار التحرير، افريل1967، ص.240.

الفرع الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية للمغرب العربي

جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية "جزيرة المغرب" وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على المنطقة الممتدة من ليبيا إلى المغرب الأقصى، التي أدخل العرب إليها الإسلام ابتداء من القرن السابع ميلادي. ولكلمة المغرب دلالة مزدوجة جغرافية وتاريخية [1]، فقد كانت كلمة المغرب هي التسمية المنسوبة إلى المغرب العربي أو المغرب الكبير، وكان القصد اللغوي من استعماله من طرف كتاب العرب وغيرهم هو الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس ، أما القصد الاصطلاحي هو الأقاليم الواقعة غرب مصر والتي تشمل القارة الإفريقية من طرابلس إلى المحيط الأطلسي، اصطلاح فرضته ظروف الفتح الإسلامي، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أسماء جديدة لمكونات الوطن العربي على سبيل: الهلال الخصيب، الشرق الأوسط، الخليج الفارسي، بلاد البربر وشمال إفريقيا ...الخ [2]، كما تم تسميته بالمغرب الكبير أو مغاربـــــــة وذلك للتدليل على تفرقته عن المشارقة من منطق تقسيم العالم العربي الإسلامي إلى دول المشرق العربي ودول المغرب العربي، ولكن رغم هذه التسميات إلا أن المغرب العربي يؤلف وحدة إستراتيجية متميزة[3]، فكثيرا ما وصف المغرب العربي بالأسطوري تزامنا مع الخصوصيات المميزة للبلدان التي تشكله، فهو جزء من الوطن العربي ووحدة انصهرت في بوثقة التاريخ ممتد من مجال إفريقي و آسيوي، كما أنه مهد الحضارات ومنطقة الإشعاع الروحـــــــي والفكري [4]، متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية متكافئ الموارد والمنابع الطبيعية، متجانس العمران ومتقارب في الملامح البشرية، يتشكل على الضفاف الجنوبية الغربية للبحر المتوسط [5] يحظى برصيد هائل من التراكم الثقافي والمعرفي سواء على مستوى التراث التاريخي الشاهد على تعاقب الحضارات، أو على مستوى التبادل التجاري والسياحي والاستثماري والثروات الطبيعية[6].

تقع دول المغرب العربي في شمال إفريقيا ممتدة على شاطئ البحر المتوســـــط وحتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها 5.782.140 كلم^2 وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي، يبلغ طول

---

[1] – عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1996. ص: 27.

[2] – بونواربن صابم، مصادر التهديد الخارجية لامن المغرب العربي و آفاقها المستقبلية. مرجع سبق ذكره،ص:32.

[3] – بونواربن صابم، مصادر التهديد الخارجية لامن المغرب العربي و آفاقها المستقبلية .مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[4] – أحمد اوصديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي: تركيب في التنمية والاندماج الاقتصادي. ط2، المغرب: مطابع إفريقيا للشرق، 1991، ص.13.

[5] – بونواربن صابم، مصادر التهديد الخارجية لأمن المغرب العربي و افاقها المستقبلية .مرجع سبق ذكره ، نفس الصفحة.

[6] – "المغرب العربي". في موقع: www.wikipidia.org.

الشريط الساحلي لدول هذه المنطقة حوالي 6505 كلم أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله[1].فالمغرب العربي يتكون من خمسة دول: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، و موريتانيا، ويقع بين خطي عرض 15° و37° شمالا وخطي طول 17° و 2° شرقا، يحده شمالا البحر المتوسط وجنوبا مالي ، التشاد والنيجر والسنغال وشرقا مصر والسنغال وغربا المحيط الأطلسي [2]، وتكتسي بلدان المغرب العربي مميزات طبيعية متجانسة بحيث تمتلك مناطق صحراوية مترامية الأطراف وواجهة بحرية مهمة، إذ لها ساحل على البحر المتوسط طوله أكثر من 3000 كلم وآخر على المحيط الأطلسي، يفوق طوله 2000 كلم كما تمتد على ما يزيد 4000 كلم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا [3]، كما تتنوع فيه الأشكال التضاريسية بين السهول والجبال والهضـــــــــاب والصحراء. وتتعرض المنطقة لتيارات مناخية مختلفة قادمة من المحيط الأطلســـــي ومن الصحراء الكبرى والقطب الشمالي [4]، أما عدد سكان المغرب العربي فيبلغ حوالي 80مليون نسمة تقريبا حسب إحصائيات عام 2000 أي ما نسبته 27% تقريبا من إجمالي سكان الوطن العربي ونجد أن78% من مجموع سكان المغرب العربي يعيشون في الجزائر والمغرب. كما أنه من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان إلى 170 مليون نسمة في حدود 2025[5] أي ما يعادل سكان الدول الأوروبية المتوسطية الشمالية(أسبانيا، فرنسا،ايطاليا ومالطا). وقد لعبت الظروف الطبيعية والبيئية الجيولوجية دورا أساسيا في توزيع الأهمية الاقتصادية بين دول المنطقة حيث تزداد أهمية الفلاحة والسياحة والفوسفات في المغرب وتونـــس، وتتركز الثروات النفطية في الجزائر وليبيا بينما يعتبر الحديد أهم مورد طبيعي بموريتانيا [6]، أما من ناحية اللغة، فاللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية لجميع دول المنطقة، بلهجاتها المختلفة[7]، ومن حيث الدين والعقيدة فكانت المنطقة تعرف قبل الفتح الإسلامي الوثنية بأنواعها المتعددة ومع تداول استعمار الإمبراطوريات المتوسطية احتك المغرب العربي بالديانات السماوية اليهودية والمسيحية، اللتين شكلتا المنعطف الحاسم لانتشار الإسلام، رغم عدم تمكنهما من التغلغل داخل المجتمع

[1] – "دول المغرب العربي ... معلومات أساسية". قسم البحوث و الدراسات. في موقع: www.aljazeera.net/indepth/arabcwork1..

[2] –"المغرب العربي". مرجع سبق ذكره.

[3] – عبد الحميد براهيمي، مرجع سبق ذكره. ص. 28.

[4] –"المغرب العربي". مرجع سبق ذكره.

[5] - بشار الجعفري، مؤتمر برشلونة للأمن و التعاون في الحوض المتوسطي، مرجع سابق، ص15-30.

[6] – "دول المغرب العربي ... معلومات أساسية". مرجع سبق ذكره.

[7] – المرجع نفسه.

بسبب الظاهرة الاستعمارية، وبعد الفتح الإسلامي أصبحت المنطقة تدين بالإسلام والمذهب المالكي [1]، ويتعايش فيه مجتمع متكون عرقيا من عنصرين أساسيين: بربري وعرقي إضافة إلى الأعراق الجزئية: تركية – اسبانية[2]..

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
المساحة	2.381.741 كلم^2	710.850كلم^2	163.610 كلم^2	1.775.500كلم^2	1.030.700 كلم^2
عدد السكان	35,7 م. ن	33,241 م. ن	10,17 م. ن	5,9 م. ن	3,177 م. ن
الكثافة السكانية	15 ن / كلم^2	46,85 ن/ كلم^2	62,14 ن / كلم^2	3,3 ن / كلم^2	3,08 ن / كلم^2

الجدول رقم 01: جدول يبين معطيات رقمية لدول المغرب العربي

(إحصائيات سنة 2009)

المصدر: startimes2.com/if aspsc?t612534

ويمكن التطرق إلى مختلف الخصائص المشتركة بين الشعوب المغاربة والتي يميزها عن غيرها من المجموعات الإقليمية في العالم ونجد أن أهم هذه الخصائص هي:

– **الخصائص الجغرافية:** هي عبارة عن أرض واحدة أي أنها تتواصل دون وجود حاجز طبيعي لذلك فهي تشكل فضاء مغاربي واحد متواصل.

– **ثقافيا وحضاريا:** الشعوب المغاربية هي شعوب إسلامية من أصل أمازيغي عربي ذات رصيد حضاري إسلامي مشترك.

– **تاريخيا:** مسار تاريخي مشترك ولدى شعوب المنطقة شعور الانتماء الواحد والمصير المشترك.

إلا أنه ورغم كل هذه الخصائص الموحدة، إلا أن الواقع أوجد وحدة دون توحيد ويمكن تفسير ذلك من خلال عناصر خصوصية تاريخية كان لها دور في صعوبة الوصول إلى بناء الاتحاد المغاربي منها:

– الطبيعة القبلية والتي لم تسمح لدول المنطقة المغاربية تجسيد فكرة الأمة الدولة فلما توحدت المنطقة في عهد الموحدين في القرن الحادي عشر لم تستمر لأكثر من مئة سنة.

[1] –بونواربن صايم ، مصادر التهديد الخارجية لامن المغرب العربي و آفاقها المستقبلية .مرجع سبق ذكره ،ص.34.

[2] –المرجع نفسه، ص.35.

– ظاهرة التفكك والصراع والتشتت والحروب بين القبائل على الزعامة لم يسمح ببناء مؤسسات وقواعد حكم، مقارنة بما كان في الدول الأوروبية.

– وجود فصل بين السلطة والأهالي أي أنّ السلطة لم تنمي علاقاتها بالأهالي كما أن حكم الباي لم يكن يمتد ليشمل كل المنطقة، كما أن القبائل لما كانت تتصارع فيما بينها كانت دائما تستنجد بالقوى الأوروبية للحفاظ على الحكم لهذه القبيلة دون الأخرى [1]، وعلى هذا الأساس يمكن الوصول إلى أن الوضع الراهن ليس صدفة بل له جذوره التي تضرب في العمق التاريخي للمنطقة.

ومنه نتطرق باختصار إلى اتحاد المغرب العربي للوقوف على أسباب فشله ومستقبله، لقد كان المغرب العربي في بداية الأمر مجرد فكرة و لم يتبلور كمفهوم إلا بمناسبة الكفاح للتحرر من الاستعمار، فمنذ العشرينات إلى الخمسينات قامت الحركات الاستقلالية بربط نضالها من أجل التحرير الوطني بتبشيرها بمشروع بناء المغرب العربي، وفي هذا الإطار انعقد مؤتمر طنجة بتاريخ 26 أفريل 1958 وكان ذلك غداة استقلال المغرب وتونس ويعتبر المختصون هذا اللقاء بمثابة المرجع الأول لبلورة المشروع المغاربي، وما يمكن ملاحظته هو أن هذا اللقاء تم أربعة أشهر بعد بداية تنفيذ اتفاقية روما المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية [2]. فقبل مؤتمر طنجة حصلت عملية القرصنة الجوية التي دبرتها الأوساط الاستعمارية المتطرفة ضد الطائرة المغربية التي كانت تقل في أكتوبر 1956 قادة الثورة الجزائرية من الرباط إلى تونس والتي حالت دون انعقاد أول قمة مغاربية ، وانتظر المغرب العربي 32 سنة بعد ذلك ليجتمع لأول مرة رؤساء الدول المغاربيين في زرالدة يوم 12 نوفمبر 1988 قبل أن يوقعوا جميعا على نص اتفاقية مراكش 1989 تاريخ ميلاد الاتحاد المغاربي. إلا أن هذه المعاهدة جاءت عامة، غامضة، خالية من الآليات اللازمة لتفعيل ما يتم الاتفاق عليه [3]، كما أنها تميزت بعدم المرونة كاعتماد أسلوب الإجماع في اتخاذ القرارات، أكثر من ذلك أن بعض المواد من معاهدة مراكش شكلت خلافا بين أعضاء الاتحاد مثل المادة 14* و المادة 15*، وبالتالي بقيت فكرة التأسيس الفعلي لاتحاد المغرب العربي رهينة الإرادة السياسية للدول الأعضاء، والتي كان من المفروض أن تصل إلى إقامة اتحاد جمركي سنة 1995[4]، إلا

1– عبد العباس فصيح الضر ير ي، الصراع الأجنبي على الوطن العربي دراسة لمعوقات التكامل الإقليمي ، عمان:دار الصف للنشر و التوزيع، 1999، ص31...33.

1– فتح الله ولعلو، المشروع المغار بي و الشراكة الاوروموتوسطية، مرجع سابق، ص8.

3- بوكساني رشيد، دبش احمد، مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغار بي، مجلة البصرة، عدد4، الجزائر:الدار الخلد ونية للنشر و التوزيع، 2004، ص88.

* المادة 14: بمثابة حلف دفاعي: أي اعتداء على احد أعضاء الاتحاد هو اعتداء على كل الدول الأعضاء، اقمت ليبيا أعضاء الاتحاد المغاربي الأخرى بعدم مساندتها بسبب عقوبات مفروضة عليها من مجلس الأمن.

أنها لم تصل حتى إلى إقامة منطقة تبادل ح ر، ولعل الإنجاز الذي يستحق الذكر هو أن هذه الدول بالرغم من التوتر في العلاقات بينها خاصة المغرب والجزائر فهي لم تدخل في حرب، كما أنه تم الإنشاء الهيكلي الكامل للاتحاد سواء تعلق بالهياكل التقريرية أو الاستشارية أو حتى لجنة المتابعة، إلا أن هذا الإطار المؤسساتي لم يستطع تجاوز المشاكل والخلافات والنزاع أو حتى التقليص منها أو الحل التدريجي لها، نجد بناء فوقي لم يتبعه بناء تحتي، أكثر من ذلك أنه في السنوات الأخيرة دخل اتحاد المغرب العربي في جمود حيث أصبحت الدول الأعضاء غير قادرة على عقد قمة مغاربية بسبب تفاقم الخلافات المغربية الجزائرية حول قضية الصحراء الغربية، التي تنادي فيها الجزائر بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير في حين تتمسك المغرب بفكرة الامتداد التاريخي ، وبالتالي فاستقلال الصحراء الغربية لا يرضي المغرب ولا إلحاقها بالمغرب يرضي الجزائر.أما بقية الدول المغاربية فقد وجدت نفسها في موقف حرج بين الوقوف إلى جانب دون الآخر، إضافة إلى الخلافات حول الحدود التي لا تزال عالقة بين هذه الدول. وما يمكن استخلاصه أ ن جغرافية المغرب العربي وضعت في قلب الإستراتيجية الدولية للقوى العظمى، حيث تمثل جزءا لا يتجزأ من مصلحة الدول الصناعية الكبرى في منطقة البحر المتوسط، التي تنصب اهتماماتها على منطقتي المشرق والمغرب العربيين [1]. ويؤكد التحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة أن المسرح الجنوبي للحوض الغربي للمتوسط يتشكل أساسا من كيان استراتيجي واحد هو المغرب العربي، و لقد عززت إطلالته على المتوسط من مكانته خاصة وأنه يعتبر شريان الحياة الاقتصادية للضفة الشمالية والجنوبية للحوض[2]، ذلك أن الشريط البحري المتوسطي الذي تطل عليه دول المغرب العربي يعتبر ممرا رئيسيا لنقل المحروقـــــات وهو بعد استراتيجي اقتصادي حيث أن 65 % من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر المتوسط فيما يعبر مياهه 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وإفريقيا الشمالية[3]. وبناءا على هذا التصور يعد حوض المتوسط الممر المائي الهام الذي يتوسط الجزيرة العالمية ومن هنا فإن الذي يسيطر عليه يؤثر على مناطق الحوض[4].

---

* المادة 15: عدم استخدام أي دولة من أعضاء الاتحاد لأراضيها ضد غيرها من الاتحاد. إلا أن تفسير هذه المادة أثار خلاف بين الأعضاء، حيث رأت المغرب أن الجزائر لا تلتزم بها و ذلك لدعمها لجبهة البوليزاريو.

3- احمد محيو، اتحا د المغرب العربي دول تبحث عن تعاون، مجلة الإدارة ، مجلد 9، عد د 1، الجزائر: مركز التوثيق و البحوث الإدارية، 1999، ص22...37.

[1] -المرجع نفسه، ص.36.

[2] -عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره.

[3] - إبراهيم تيقمونين، مرجع سبق ذكره، ص. 51.

[4] - خيرالدين العايب، الأمن في حوض البحر المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة. رسالة ماجستير. الجزائر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. 1994-1995. ص. 30.

وتضيف الباحثة **أيلين لايسون**: "إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، إفريقيا، وآسيا، وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة لها ميزات التنافس على الموارد ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها التـــي تزداد اتساعا "، وقد تعززت الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة بالاهتمام الأمريكي بها خاصة في إطار منافسة فرنسا على المنطقة، كما زادت أهميتها بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 من منطق تحييد الخطر والتهديد بالنسبة للمصالح الغربية الأوروبية والأمريكية، مما ضاعف الاهتمام الاستراتيجي بهذه المنطقة كبؤرة تصدير محتملة لنشاط المجموعات الإرهابية [1]. رغم التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة إلا أنها اعتبرت منطقة حيوية أكثر بالنسبة لأوروبا لقربها الجغرافي وتعاملها الأول اقتصاديا معها، ففي حين تدرج منطقة المشرق العربي ضمن المصالح القومية الأمريكية أدرج المغرب العربي ضمن الحدود الأمنية الأوروبية[2]، هذا ما عملت على تأكيده التوجهات الأوروبية في إقامة علاقات مع الضفة الجنوبية للمتوسط لتعزيز تواجدها فيها، وإيجاد فضاء مفعل لمواجهة الهاجس الأمني المرهون باستقرار المنطقة وقد تجسد ذلك بعد معاهدة ماستريخت[3].

المطلب الثاني: الجوانب التاريخية للعلاقات الأورومغاربية

ترتبط الضفتين بعلاقات تاريخية، ثقافية، سياسية، اقتصادية بل وعلاقات صراعية بمعنى أن المتوسط بضفتيه يشكل عالما كاملا ومتنافرا في ذات الوقت، إذ باتت علاقات الصراع والتعاون بمثابة الذاكرة الحية لشعوب المنطقة، فعند تصفحنا لتاريخ المتوسط نجد بصفة عامة أن المنطقة شهدت على مر العصور صعودا لكثير من القوى العالمية، كما عرفت مراحل من التعاون والاستقرار، فقد اصطدم فوق مياهه الإغريق والفرس، روم ا وقرطاجة، الإسلام والمسيحية في إطار الحروب الصليبية [4]، وصولا مؤخرا إلى الاستعمار الأوروبي، وتعتبر أوروبا أكثر المناطق احتكاكا بعرب المتوسط وحضارتهم وبالإسلام والمسلمين شدا ورخاء، دفعا وجذبا، حربا

[1] – إبراهيم تقمونين، مرجع سبق ذكره. ص. 51.

[2] – بونوار بن صايم، مصادر التهديد الخارجية لأمن المغرب العربي وآفاقها المستقبلية ،مرجع سبق ذكره ،ص.37.

[3] – ناظم عبد الواحد الجسور، تأثير الخلافات الأمريكية– الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقيقة ما بعد نهاية الحرب الباردة. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. 2007. ص.181.

1–بشار الجعفري، مؤتمر برشلونة للأمن و التعاون في البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص .14.

وسلما، صراعا وتعايشا، أخذا وعطاء [1]. حيث لم يمض بعد قرن على استقلال هذه الدول من الاستعمار الأوروبي وعلى الأخص الاستعمار الفرنسي باعتبار أن أغلب المنطقة كانت خاضعة للاحتلال الفرنسي، فمثلا الجزائر منذ 1830 الى 1962 تاريخ الاستقلال، تونس محمية فرنسية منذ 1881 حتى 1956 تاريخ استقلالها هي الأخرى [2]، والمغرب الأقصى كان تحت الانتدا ب منذ 1912 إلى 1956 وجزء منه خضع للاحتلال الاسباني وكذا موريتانيا أما ليبيا فقد خضعت للاحتلال الإيطالي سنة 1811 وكانت الصحراء الغربية تحت الاحتلال الاسباني وهنا نشير إلى أن شكل الاحتلال اختلف من بلد إلى آخر، حيث نجد احتلال استيطاني بالجزائر من خلال اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية، هذا ما دفع بالاستعمار الفرنسي إلى تدمير البنية التحتية والهيكلية بينما الحماية في تونس والانتدا ب في المغرب لم يكن يستهدف الاستيطان. هذا ما أدى إلى الاختلاف في أسلوب التحرير فنجد في الجزائر أسلوب مال أكثر إلى العنف واستخدام القوة، أكثر منه في تونس والمغرب، الذي كان له ميل سياسي أكثر لأن الاستعمار لم يمس المملكة في أجهزتها الإدارية، هذا الاختلاف في أساليب الاستعمار هو الآخر خلق أسلوب خاص للتحرر بالنسبة لكل منطقة، من مقاومة عسكرية، ومقاومة سياسية. كما أن هذه الطبيعة الاستعمارية هي التي وجهت مثلا كل من تونس والمغرب بعد الاستقلال إلى تبني النهج الرأسمالي في حين تبنت الجزائر النهج الاشتراكي المناهض لنهج المستعمر، كما أن كل دول المتوسط خرجت من الاستعمار بصورة مظلمة ومتدهورة من حيث مؤشرات التنمية، واستمرت الدول المتوسطية التي تبنت النهج الليبيرالي في علاقات وطيدة مع الدول التي استعمرتها [3]، بخلاف الجزائر التي كانت علاقتها بفرنسا تحكمها اتفاقية ايفيان، وبقيت فرنسا المتعامل الأول مع الجزائر، إذن وبعد الاستقلال وجدت الدول المغاربية نفسها هشة وضعيفة نتيجة الاستتراف الكبير الذي تعرضت له خيراتها أثناء الاستعمار، وحتى بعده من خلال استمرار تبعية هذه الدول للمستعمر الذي ترك مشكل آخر من دون حل وهو المشكل المتعلق بالحدود والذي يعتبر كقنبلة موقوتة في كل إفريقيا وليس في المتوسط فحسب، عليه نقول أن جذور العلاقات بين الضفتين هي استمرار لتاريخ متواصل من الصراع والتعاون مما ولد شعور بين شعوب الضفتين يقضي بالتضامن والتواصل، وأن تاريخ العلاقات بينهما لا يمكن أن يذهب طي النسيان، ما يفسر تمسك الدول الأوروبية خاصة تلك المطلة على الضفة الشمالية (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا) بالعلاقات مع الضفة الجنوبية والعمل على إحياء هذه العلاقات، وما مختلف السياسات المتخذة من طرف الدول الأوروبية عبر مختلف مراحل التطور

2- هيثم الكيلاني، العرب و البحر المتوسط، دمشق:دار المعرفة، 1995، ص. 2.

3- جلال أمين، العولمة و التنمية العربية من حملة نابليون إلى الاورغواي 1798-1998، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ص .72.

1- نفس المرجع، ص72.

من مجموعة اقتصادية أوروبية إلى سوق أوروبية مشتركة وصولا إلى الاتحاد الأوروبي إلا استمرار لتلك العلاقة التاريخية التي جمعت الدول المغاربية من جهة و الدول الأوروبية من جهة أخرى. فكما كان الصدام سجلا متكافئا كان السلام خيارا إراديا ناتجا عن الحوار البناء الذي يؤكد حتمية التعايش بين الحضارتين، إلا أن هذا التعايش تحكمه معايير القوة والضعف والمصلحة، فالأقوى يريد تعايش الهيمنة والوصاية على الأضعف، والأضعف يبحث عن تعايش التكافؤ والكرامة[1]. فهل السياسات التي تبنتها أوروبا منذ استقلال الدول المغاربية اتجاه هذه الأخيرة تقوم على أساس استمرار الوصاية على المنطقة أم أنها وصلت إلى حد الاقتناع أخيرا بشراكة التكافؤ مع الدول المقابلة من الضفة؟ شهدت العلاقات العربية الأوروبية تقلبات متعددة كانت تميل للايجابية أحيانا وللسلبية أحيانا أخرى، تبعا للمتغيرات الظرفية وبعض الأزمات العابرة، وكانت تتدعم هذه العلاقات بتجاوب أوروبا مع المطامع العربية السياسية والاقتصادية حيث أنه وفي السبعينات طرحت صيغتان للحوار والتعاون بين ضفتي المتوسط، الأولى هي محاولة أوروبا لتأسيس مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي [2] على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي لم يرى النور لكونها صيغة فشلت في المهد. والصيغة الثانية هي الحوار الأوروعربي.لكن قبل الحديث عن الحوار الأوروعربي لا بد من الوقوف على اتفاقيات جيل الستينات.

أ - **اتفاقيات جيل الستينات:** كانت هذه الاتفاقيات من النوع الثنائي، فهي تربط كل دولة متوسطية على حدى بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكانت هذه الاتفاقيات تهدف إلى ترسيخ التيارات التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية، وعليه نلاحظ أن الطبيعة التجارية تغلب على مضمون هذه الاتفاقيات، فهي تهتم بالصادرات الزراعية التي تدخل إلى السوق الأوروبية في حالة إعفاء من الرسوم الجمركية، وفي إطار احترام ضوابط وأدوات الحماية التي حددتها السياسة الفلاحية المشتركة (الأسعار المرجعية، الحصص والتوقيت الزمني)، ولقد واجه تنفيذ هذه الاتفاقيات عدة صعوبات نذكر منها أساسا بداية العمل أو اعتماد السياسة الفلاحية المشتركة بالنسبة لأوروبا انطلاقا من سنة 1962، لكن بريطانيا رفضت هذه السياسة بحجة أن لها دول الكومنولث (استراليا، نيوزيلندا و الكرايب)، وكرد فعل على ذلك اعتمد الأوروبيون على أسلوب التفاوت في تحقيق وتيرة الاندماج، وكذا أسلوب التعاون المدعم أو المكثف، وقد نتج عن هذين الأسلوبين ما سمي ب: أوروبا بسرعتين أو وتيرتين، هذا من جهة ومن جهة أخرى تدهور معدلات التبادل البينية الأوروبية على حساب بلدان الجنوب.

2- محمد فاروق النبهان، مدى تأثير الاتحاد الأوروبي على خصوصية العلاقات التاريخية بين بلدان الحوض المتوسط ، مجلد أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط و الاتحاد الأوروبي، موضوع الدورة الأولى لسنة 1995، الرباط:مطبعة المعارف الجديدة، ص 63.

1- محمد صالح المسفر، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها، ط 1، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997، ص 124 -125 .

ب - **الحوار الأوروعربي:**

من الأهمية الإشارة إلى أن الصحوة التي عرفها العامل النفطي ابتداء من السبعينات دفعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى وضع سياسة ذات خصوصية إزاء العالم العربي، وإلى إدماج هذا الأخير في إطار استراتيجياتها الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط [1]، وقد كانت سنة 1976 ذات أهمية كبرى بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين أقطار المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، ففي شهر أفريل من ذات السنة وقعت كل من الجزائر، تونس والمغرب –بصفة انفرادية – على اتفاقيات تعاون مع المجموعة الأوروبية، وإذا كان الأمر بالنسبة لتونس والمغرب يتعلق بتجديد وضعية الشراكة التي تم تقنينها في اتفاقيات سنة 1969، فإن توقيع الجزائر على اتفاقية التعاون يعني اندماجها في محيط السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، إلا أن الحوار الأوروعربي 1974-1992 لم يكتب له النجاح وذلك يعود إلى أنه وفي الوقت الذي كانت فيه الدول العربية خاصة الدول المغاربية تسعى لاستثمار المؤتمر في خدمة القضية الفلسطينية، كانت الدول الأوروبية تركز على ضمان استقرار أسواقها والتزود بالنفط ومصادر الطاقة [1]. وعليه نقول أن الحوار الأوروعربي قام على أساس الاعتماد المتبادل بين الطرفين وليس على أساس أرضية وتصورات مشتركة فقد كان لكلا المجموعتين جداول عمل مختلفة ففي حين سعت الدول العربية للحصول على تأييد أكبر من الجانب الأوروبي وتفهم أكبر لمصالحه ركز الأوروبيون على ضرورة الحصول على فوائد اقتصادية، ما أدّى إلى فشله بفعل الضغوطات المتبادلة [2].

إذا كان العامل النفطي وراء هذه الإستراتيجية الأوروبية في الإقليم المتوسطي، لهذا قد شملت إلى جانب الدول المغاربية كلا من بلدان المشرق العربي وإسرائيل إلى جانب بلدان جنوب أوروبا، وبذلك كانت هذه الإستراتيجية ذات طابع شمولي، إضافة إلى الجانب التجاري الذي اعتمد المقتضيات التي سبقت الإشارة إليها في اتفاقيات جيل الستينات بالنسبة للمنتوجات الفلاحية، تضم اتفاقيات جيل السبعينات مقتضيات خاصة بالمنتوجات الصناعية وبالملف الاجتماعي المتعلق بقضية الهجرة، كما تهتم بالتعاون في الميادين التقنية

[1] - Paul Balta, les enjeux de la conférence de Barcelone dans l'annuaire de l'Afrique du nord, France : édition C N R S, 1995, p 881.

2- أسامة الباز، الحوار السياسي الأوروبي العربي، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها ، ط 1، باريس:مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997، ص 59.

والمالية.والجدول التالي يوضح البروتوكولات المالية التي خصصتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية للأقطار المغاربية الثلاثة[1]"بالمليون أورو".

	الجزائر	المغرب	تونس	المغرب العربي
البروتوكول الأول 1976-1981	114	130	95	339
البروتوكول الثاني 1981-1986	151	199	139	489
البروتوكول الثالث 1986-1991	239	324	224	787
البروتوكول الرابع 1991-1996	445	438	284	1167
المجموع	949	1091	742	2782

الجدول رقم02: البروتوكولات المالية التي خصصتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية للأقطار المغاربية

لكن التقلبات المتعددة التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال السبعينات – خاصة أزمة البترول سنة 1973 التي أفرزها الصراع العربي الصهيوني- لم تساعد على ضمان نجاح تنفيذ اتفاقيات الجيل الثاني، فشمولية السياسة المتوسطية التي وضعها الأوروبيون استفادت منها البلدان المشرقية وإسرائيل الذين تمكنوا من الحصول على وضع مشابه للبلدان المغاربية في علاقاتهم مع المجموعة الأوروبية ، كما أفرزت مرحلة السبعينات تصرفات ملتوية لدى الأوروبيين، فأخذوا يمارسون طرقا حمائية جديدة فارضين بصفة خاصة حصصا على وارداتهم من الأقطار المغاربية، كما سارعوا إلى توقيف حركة إعادة الانتشار الصناعية إلى جنوب المتوسط*، وبعرقلة مد الهجرة المغاربية الذي يعد ذا أهمية قصوى في الارتباطات بين الضفتين[1].

(1) Union européenne - Maghreb : 25 ans de coopération 1976-2001, édité par la délégation de la commission européenne au Royaume du Maroc, Rabat.P10.

كما نلاحظ أن المفاوضات التي أدت إلى اتفاقيات أفريل 1976 كانت على أساس المعطيات الظرفية التي كانت سائدة آنذاك بالنسبة للعلاقات التجارية بين أقطار المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية و لم تأخذ بعين الاعتبار الانضمام المحتمل لبلدان أوروبية أخرى على غرار: اسبانيا، البرتغال واليونان رغم أن ملامح التحولات السياسية كانت واضحة في هذه البلدان الثلاثة التي كانت تتهيأ موضوعيا لاتخاذ مكانتها داخل نادي البلدان التسعة المكونة للمجموعة الأوروبية آنذاك[2].

لقد تجلى بوضوح أن انضمام هذه البلدان الثلاثة إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية سيؤدي إلى تغيير معالم العلاقات المغاربية مع أوروبا بسبب الطبيعة المزاحمة لصادرات تلك البلدان بالنسبة لصادرات المغرب العربي وبالأساس المغرب وتونس، خاصة وأن اتفاقيات أفريل 1976 قد أبرمت لمدة غير محدودة، عكس اتفاقيات 1969 التي كان أمدها محددا بخمس (5) سنوات فقط.

نتيجة لهذا الانضمام حاولت الدول المغاربية تكييف علاقاتها الأوروبية مع المعطيات الجديدة إذ أنها حاولت بالأساس تأكيد ما سمي بالمكتسبات في ميدان صادرات المواد الفلاحية حتى يبقى حجمها في مستواه السابق، وهنا تمكن المغرب من إدماج قطاع الصيد البحري في علاقاته مع المجموعة الأوروبية. ولقد كان من الممكن التفكير في تأسيس جبهة موحدة لبلدان المغرب العربي الثلاث للتفاوض مع الطرف الأوروبي، وبالفعل حاولت الحكومات الثلاث في بدايات 1975 توحيد موقفها، حيث تكفلت كل حكومة بالدفاع عن ملف معين أمام اللجنة الأوروبية "الخمور بالنسبة للجزائر، الزيتون بالنسبة لتونس وباقي المنتوجات الزراعية بالنسبة للمغرب" وذلك تطبيقا لمبدأ الوفرات ومبدأ التخصص " Les économies d'échelle, L'effet de taille" ولكن الخلافات السياسية البين مغاربية – خاصة قضية الصحراء الغربية – أدت إلى تكسير هذه الجبهة التفاوضية. وهكذا وجدت المجموعة الاقتصادية الأوروبية نفسها في موقع قوة لأنها كانت تتفاوض مع كل دولة مغاربية على حدى، وفرضت في نفس الوقت على البلدان الثلاثة وضعية مشتركة إزاء سياستها، لأن كل الاتفاقيات كانت متطابقة مع التصور الشمولي لأوروبا على صعيد سياستها المتوسطية.

ح – **حوار 5+5**: تعود فكرة الحوار 5+5 إلى بداية الثمانينات، في فترة كان التنافس على أشده بين القوتين العظمتين حول حوض البحر البيض المتوسط، إضافة إلى المشاكل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها الفضاء المتوسطي. الشيء الذي جعل الرئيس الفرنسي السابق"فرانسوا ميتران" يدعو سنة 1983 إلى الحوار بين دول غرب المتوسط: الجزائر، المغرب، تونس، إيطاليا، اسبانيا

وفرنسا، وهذا لأن التسيير المشترك لبعض المسائل التي تطرأ في هذه الناحية أصبح مطلوبا أكثر من ذي قبل فيما يخص المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1]، وقد لاقت هذه المبادرة قبولا ودعما من طرف كل من إيطاليا وإسبانيا، لكنها لم تتبلور إلا بحلول سنة 1988 وذلك فيما عرف بحوار 3+3 الذي تطور إلى حوار 5+4 ثم حوار 5+5، فبالنسبة لحوار 3+3 فقد تم تكريسه في لقاء إعلامي استشاري عقد في مدينة مرسيليا سنة 1988 وضم كلا من فرنسا، إيطاليا واسبانيا ممثلة للضفة الشمالية، وكلا من الجزائر، المغرب وتونس عن الضفة الجنوبية، وطرحت من خلاله فكرة التعاون بين دول المتوسط الغربي لخلق حركية جديدة بين ضفتي المتوسط.

أما حوار 5+4[2] فقد تم تكريسه كذلك في لقاء إعلامي استشاري انعقد في مدينة طنجة المغربية سنة 1989، وضم دول اتحاد الغرب العربي الخمس– على اعتبار أن اتحاد المغرب العربي تأسس في هذه السنة – ودول جنوب غرب أوروبا المتمثلة في: فرنسا، اسبانيا، إيطاليا والبرتغال. وقد أدى نجاح اللقاءين السابقين إلى دفع الطرفين الأوروبي والمغاربي إلى الرغبة في إيجاد إطار سياسي لمتابعة المناقشات رسميا (*) وحتى الدخول في مفاوضات من أجل إرساء هذا الحوار على أسس رسمية، وقد وافق المجلس الأوروبي المنعقد بمدينة "ستراسبورغ" في ديسمبر 1989 على هذه الرغبة وذلك من أجل[3]:

– كسر الحواجز والطابوهات وطرح المشاكل التي يعاني منها المتوسط لمعالجتها.

– دفع عجلة الحوار إلى الأمام، حيث أن لقاءي مرسيليا وطنجة خلقا نوعا من التفاؤل بإمكانية تعزيز هذه اللقاءات وذلك على أعلى مستوى سياسي.

لهذه الأسباب فقد جرى عقد لقاءين رسميين، الأول كان بروما سنة 1990 وحضرته الدول التي شاركت في حوار 5+4 المذكورة سابقا، إضافة إلى حضور مالطا كعضو ملاحظ، وأعيد طرح فكرة

[1] – الإستراتيجية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط«من حوار5+5 إلى حوار شامل»، دراسة بمجلة الجيش، عدد413،ديسمبر1997،ص30.

[2] – déclaration des neufs sur le dialogue et la coopération en méditerranée occidentale, Rome 1990.

(*) لقد اختلفت حول هذه المسألة، ففي الوقت الذي كان فيه الطرف الأوروبي يحاول الحفاظ على الطابع غير الرسمي لهذا الحوار، كانت الدول المغاربية خاصة تونس وليبيا تدعو إلى التأسيس من أجل دعم و تعزيز برامج التعاون.

[3] – Azzouz Kerdoun, sécurité en méditerranée défis et stratégie, op-cit, p 153-154.

الحوار في غرب المتوسط من طرف الوزير الإيطالي"بينيتو كراكسي" وكذلك نظيره الإسباني "فيليب غونزاليز"، أما اللقاء الثاني فقد انعقد بالجزائر سنة 1991 وحضرته كل الدول السالفة الذكر، بما فيها مالطا التي حضرت كعضو كامل الحقوق وأصبحت بذلك معادلة التعاون كاملة بصيغة 5+5.[1] وحددت مجالات التعاون ذات الأولوية انطلاقا من معطيات البيئة الإقليمية الغرب متوسطية وبناءا على مطالب كل طرف، وبذلك كانت محاور لقاء الجزائر متعلقة بمسائل الأمن والاستقرار، الاندماج الاقتصادي وبصفة خاصة مسألة الهجرة ، بعد لقاء روما تم التمهيد لعقد تجمع متوسطي أكبر وقد تم هذا الأخير في الجزائر 26-27 أكتوبر 1991 حضرته عشرة دول من كلا الضفتين أي 5+5، تم الخروج ببيان ختامي سمي ببيان الجزائر خصص فيه جانب كبير للحوار السياسي كالأنظمة السياسية والاقتصادية في هذه الدول إذ نقرأ في البيان:" إن الوزراء على قناعة أن تطوير الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية ستساعد على تطوير علاقاتهم المتبادلة وعلى الاستقرار والأمن الإقليمي"[1]. ما يمكن ملاحظته هو تجاوز مجموعة ال 5+5 لعدة خلافات سياسية كالنزاعات الدائرة في الحوض خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية إذ أن دول الضفة الجنوبية طالبت دول شمال الحوض بموقف صريح حول هذه القضية وعلى إثرها أعلنت الدول الأوروبية تعاطفها مع القضية الفلسطينية وموافقتها على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تكون عاصمتها القدس المحتلة.في الأخير أعربت الدول العشرة المشاركة عن نيتها في الحفاظ على مثل هذه اللقاءات الرسمية بحيث تم الاتفاق على عقد مؤتمر متوسطي بتونس عام 1992 يجمع رؤساء دول والحكومات المتوسطية، إلا أن أحدا من المشاركين في اجتماع الجزائر لم يتوقع ما كان سيحدث في الشرق الأوسط والخليج في أقل من شهرين بعد اجتماع الجزائر بانفجار حرب الخليج، رغم كل هذه العراقيل إلا أن الاتحاد الأوروبي كان يعمل دائما من أجل إعادة الحوار المتوسطي إلى مساره إذ قام الاتحاد البرلماني بعقد أول ندوة برلمانية له حول الأمن والتعاون في المتوسط بمدينة Malaga في 15 جوان 1992 الذي شاركت فيه 15 دولة متوسطية هي ألبانيا، قبرص، مصر، اسبانيا، فرنسا، اليونان، ايطاليا، مالطا، موناكو، تركيا، ليبيا، سوريا، المغرب، تونس والجزائر، إضافة إلى حضور شركاء وملاحظين تابعين لدول ومنظمات تعنى بالإشكالية المتوسطية، وعلى هذا الأساس فهي تختلف عن مجموعة 5+5 المقتصرة على غرب المتوسط.

---

(1) PAUL Balta, «Les enjeux de la conférence de Barcelone », dans l'annuaire de l'Afrique du nord, éditions CNRS, France, 1995, P881.

1 - Ministère des affaires étrangères (Alger), déclaration ministérielle d'Alger, Alger 26-27 octobre, 1991, p 16.

بعد الانتهاء من مناقشة جدول الأعمال تم اعتماد وثيقة بالإجماع حول الاستقرار الجهوي التي تضمنت مجموعة من التوصيات لمجموع الدول المطلة على حوض المتوسط وقد تم التوصل إلى:

- محور متعلق بالأمن: أوصى بالتحضير لإعداد ميثاق للعلاقات عبر المتوسطية، إقامة مركز جهوي للاستقرار في المنطقة والذي يعمل كذلك على تسيير الأزمات والإدارة السلمية للصراعات، اعتماد معايير للثقة وترتيبات ترمي إلى تحويل المتوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل[1].
- المحور الثاني: أبرز الخطوط العريضة لبرنامج اقتصادي يتضمن الأمن الغذائي، معالجة الديون من أجل التخفيف منها، تطوير التجارة والتعاون الصناعي، تشجي ع الاستثمارات الأجنبية، كما أعدت ترتيبات متعلقة بالهجرة، حماية البيئة و تطوير العلم و التكنولوجية.
- المحور الثالث: يتعلق بترقية وحماية حقوق الإنسان إذ يجب على الدول المتوسطية اتخاذ إجراءات فعالة من أجل حمايتها وأن تسمح للمواطنين بالمشاركة في الحياة العامة والاقتصادية[2].

إضافة إلى هذه المنتديات، هناك اقتراحات أخرى طرحت لإنشاء هيكل إقليمي للأمن والتعاون هما: المنتدى المتوسطي ومجلس البحر الأبيض المتوسط الذي اقترح من طرف مالطا في مارس 1992 من أجل إنشاء هيكل للأمن والتعاون في المتوسط.

هنا نشير إلى أن مختلف هذه اللقاءات لم يكن ليكتب لها الانعقاد إلا لما تهيأت لها جملة من الأسباب والعوامل أهمها:

– قيام اتحاد المغرب العربي.

– التقارب بين الجزائر وفرنسا منذ بداية الثمانينات.

– بداية التقارب بين الجزائر والمغرب ومباشرة التحاور بين طرفي القضية الصحراوية.

إن هذه العوامل أفرزت جوا من الثقة بين الدول المغاربية نفسها، وبينها وبين الدول الأوروبية حيث أصبح بالإمكان إيجاد صيغة للحوار المتبادل،هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت في بداية الثمانينات أثرت على الدول المغاربية جراء انخفاض أسعار البترول بالنسبة للجزائر

[1] Azzouz Kerdoun, la Sécurité en méditerranée défis et stratégie, op-cit, P143-144

[2] -ibid, p144.

والصعوبات الاقتصادية التي كانت تواجهها كل من تونس والمغرب، مما جعلها تبحث عن مساعدات لتدعيم اقتصادياتها، وقد كانت دول جنوب أوروبا التي كانت تمتاز باقتصاديات قوية وجهتها الأولى.

لكن سرعان ما واجه الحوار 5+5 عدة صعوبات بسبب التناقضات والاختلافات المتوسطية والأوروبية، تمثلت أساسا في ثلاث نقاط هي:

– زيادة التوتر بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية والذي تجلى بصفة خاصة بغلق الحدود المغربية– الجزائرية منذ أوت 1994 من طرف المغرب بعد الهجومات الإرهابية التي تعرضت لها مدينة مراكش، إضافة إلى وجود أكثر من ألف أسير مغربي لدى جبهة البوليزاريو، محتجزين بمنطقة تندوف.

– قضية لوكربي Lockerbie: ففي 21 ديسمبر 1988 تعرضت طائرة بوينغ 747 تابعة لشركة بان آم Pan Am الأمريكية والتي كانت تقوم برحلة بين فرانكفورت ونيويورك، لهجوم وانفجرت فوق قرية لوكربي الأسكتلندية وكانت الحصيلة هي وفاة 259 راكبا أغلبهم يحملون الجنسية الأمريكية، وكذلك مقتل 11 مواطنا من سكان بلدة لوكربي، الأمر الذي اعتبرته السلطات الأمريكية عملا إرهابيا يستهدف مصالحها ورعاياها، ووجهت الدلائل المحققين إلى إيران، فلسطين وأخيرا إلى ليبيا [1]، حيث صدر أمر دولي بالتوقيف ضد مواطنين ليبيين اعتبرا مسؤولين عن تفجير الطائرة ، وفي جانفي 1992 أيد مجلس الأمن هذا الأمر وطالب ليبيا بتسليم المتهمين وهو ما رفضته ليبيا مما جعلها تتعرض من طرف مجلس الأمن إلى عقوبات، وكان التحول سنة 1999 حيث سلمت ليبيا المتهمين لهولندا، لكن العقوبات المفروضة عليها استمرت إلى غاية 14 ديسمبر 2003، في هذا التاريخ اعترف الزعيم الليبي معمر القذافي بمسؤولية بلاده حول هذه الحادثة – وكذلك في حادثة DC10 لشركة UTA فوق النيجر– والتزم بتقديم تعويضات مالية للضحايا.

– مسألة الوجود الإسباني بالمغرب، حيث أن مدينتي سبتة ومليلية لازالتا تحت السيطرة الإسبانية في حين يؤكد المغرب في كل مرة سيادته الكاملة ويأمل في الوصول إلى حل نهائي لهذه المسألة.

بفضل مبادرة برتغالية، أعيد بعث حوار 5+5 من خلال لقاء وزاري في جانفي 2001 بمدينة لشبونة، ثم لقاء وزاري آخر بطرابلس في ماي 2002 بالرغم من كل العراقيل والصعوبات التي كانت تواجهه. ثم

1– علي عيسى العدوان، "موقف جامعة الدول العربية من النزاعات العربية الدولية، أزمة لوكربي 1988–1999"،ط1، الأردن : دار وائل للنشر، 2003، ص 89.

كانت القمة الأولى لحوار 5+5 بين رؤساء الدول بتونس يومي 2 و3 ديسمبر 2003 والتي سبقتها اجتماعات غير رسمية لبلدان المغرب العربي في الجزائر شهر مارس 2003 ثم تونس شهر ماي 2003 من أجل الوصول إلى مواقف مشتركة بشأن الحوار 5+5 ، لكن المشاكل والاختلافات السالفة الذكر حالت دون الوصول إلى أرضية اتفاق موحدة ، كل هذه المعطيات والمتغيرات جعلت الحوار 5+5 غير فعال وحالت دون تحقيق أهدافه، ويبدو أن الجماهيرية الليبية تسعى منذ بعض الوقت إلى لعب دور فعال في تعزيز العلاقات بين الشركاء العرب، ودعت بذلك القادة العرب إلى إبداء إرادة سياسية حقيقية من أجل الوصول إلى محادثات معمقة وإثر ذلك اقترحت إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء الذي يعمل بالتعاون مع بقية التجمعات الإقليمية، خاصة الإفريقية، من أجل وحدة القارة الإفريقية كفضاء استراتيجي مهم في عالم الفضاءات الكبرى.[1]

أما الإتحاد الأوروبي فقد أعطى أهمية بالغة لهذه المبادرة الليبية من حيث أنها تعمل على تعزيز العلاقات بين الدول ودعم الشراكة فيما بينها من أجل تحقيق اندماج اقتصادي وسياسي. كما اه بالإتحاد الأوروبي من جهة أخرى بمشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا " NEPAD" الذي هو إطار استراتيجي يسعى لتنمية الشراكة الضرورية شمال- جنوب وجنوب-جنوب، يهدف لاستدراك ما فات القارة من خطوات تنموية[(2)] لوضعها على طريق التنمية المستدامة للإسراع في اندماجها في الاقتصاد العالمي.

كما أن المسألة التي لاتقل أهمية عن كل هذا، والتي كانت ولا تزال من المتغيرات الأساسية المؤثرة على العلاقات الأورو- مغاربية، هي طبيعة العلاقات العربية- الإسرائيلية ، ففي الوقت الذي قامت فيه موريتانيا بتدعيم علاقاتها مع إسرائيل، قامت كل من تونس والمغرب بقطعها، وبالتالي يبدو أنه من المستبعد الوصول إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن هذه المسألة.

[1]- النصوص المنظمة لمؤسسات تجمع دول الساحل والصحراء(س.ص)، الأمانة العامة، طرابلس، الجماهيرية الليبية، ص .5.

[(2)] BERNARD, Founoutchuigoua, «Le NEPAD, ou le défi du rattrapage», Forum du tiers monde, Dakar, Sénégal, Juillet 2002.

خلاصة واستنتاجات:

إن ما يميز العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية أنها لم تكن وليدة ندوة برشلونة 1995 واتفاقيات الشراكة الجديدة، وإنما تعود تاريخيا إلى فترة ما بعد استقلال الدول المغاربية الثلاث وارتباطها باتفاقيات تجارية – بالدرجة الأولى – مع دول أوروبا، وما الاتفاقيات الجديدة سوى استمرار لسياسة قديمة متجددة تم تطويرها تماشيا مع المعطيات والمتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة عبر مراحل، كما أن تداعيات هذه العلاقات غير المنفصمة عبر التاريخ، تطرح عدة تراكمات وتساؤلات حول طبيعتها، سواء كانت السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية ذات الصلة بالحاضر والمستقبل.

كل هذا رافقه تطورا حاصلا في مفهوم الأمن وتغيرا في المقاربات الأمنية التي ترى بان طبيعة التهديدات تغيرت واكتست طابعا عابرا للقارات مرده إلى الضفة الجنوبية للمتوسط بكل ما تحمله من مشاكل مختلفة اجتماعية، اقتصادية، سياسية ودينية، ولكن على الرغم من الفتور في العلاقات الأورومتوسطية إلا أنه تم تسجيل نقطة ايجابية هي إدراك الدول الأوروبية لأهمية التعاون في المتوسط وإمكانية خلق فضاء متوسطي مبني على التكامل والاعتماد المتبادل ووضع العداء جانبا.

الفصل الثاني

التهديدات الأمنية و سياسات التعاون الأورومغاربي

تعتبر الشراكة مشروع أوروبي فرضته الظروف العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وقيام عالم بقطب واحد، مما يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في المجال السياسي والاقتصادي إضافة إلى رغبته في تجاوز الأخطار التي تواجه أقطاره والمتمثلة في الإرهاب والهجرة...الخ.

نظرا للأهمية الإستراتيجية للمتوسط التي تستند إلى بعد حضاري وتكتل بشري وموارد طبيعية مهمة أدخل الاتحاد الأوروبي هذا المفهوم (الشراكة) في علاقته مع الدول المتوسطية، فعمل الاتحاد الأوروبي على تطوير سياسته المتوسطية فأصدرت اللجنة الأوروبية وثيقة بعنوان " إعادة توجيه السياسة المتوسطية "بصفة أساسية، هذه السياسة تمثلت في الشراكة الأورو متوسطية والتي تندرج تحتها الشراكة الأورومغاربية في إشارة إلى مشروع التعاون الأورومغاربي والذي يضم دول الاتحاد الأوروبي من جهة ودول المغرب العربي من جهة أخرى.

سنحاول من خلال هذا الفصل رصد أهم التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط ومحاولة تحليل أهم سياسات التعاون التي جاءت في هذا الإطار.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الأرومغاربية

يؤكد التحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي على وحدة الكيان وأهمية الموقع كحزام متوسطي وواجهة افريقية، مما يجعل هذا الكيان الاستراتيجي وفق الدراسات الأمنية يتعامل مع مصادر التهديد والتحديات الأمنية ككتلة إقليمية موحدة، فمنطقة المغرب العربي تعتبر البوابة الرئيسية شمالا نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وعلاوة عن سمات وخصائص البيئة الأمنية المغاربية، فإن المنطقة تعرف العديد من التحديات والرهانات الأمنية التي تعكسها في المقام الأول السياسات العامة لأنظمة المغرب العربي، والتي تؤكد في مجملها على طروحات التحليل الاستراتيجي في كون أن المنطقة المغاربية بخصائصها وتحدياتها الأمنية التي تهم وتخص جميع السياسات القطرية لهذا الكيان، وفي هذا الشأن سنحاول الوقوف عند أهم الرهانات الأمنية لمنطقة المغرب العربي.

لقد مثلت منطقة المتوسط ولازالت تمثل فضاء للتنوع والتبادل بين الشعوب، ونقطة تواصل بين مختلف الحضارات، هذه الخصوصية كثفت من أهميتها لاسيما مع زيادة التطورات الجيواستراتيجية التي جعلت من الضروري إعادة النظر في توازنات القوة في المنطقة، والبحث عن سبيل لتقريب سياسات التعاون وإرساء قواعد السلم والأمن فيها، وبتزايد حدة الاعتماد المتبادل في منطقة البحر المتوسط، تزايدت مصادر التهديد والأخطار التي لم تعد ذات صبغة تقليدية عسكرية، وإنما اكتست صبغة جديدة وبحدة أكبر ، هذا ما فرض

الخوض في مقاربة جيوسياسية جديدة، والبحث عن طرق لمحاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية ... وغيرها من العوامل المؤثرة على مفهوم الأمن ومضمونه، وبذلك اعتبرت منطقة المتوسط مصدر التنافس بين القوى الأوروبية، والذي يعتبرها أستاذ الجيوبوليتيكا الأمريكي سول كوهن Soul Cohn "البوابة الخلفية لأوروبا"، هذا ما يفسر القلق الأوروبي من التطورات السياسية على بوابته الخلفية [1]، وقد تجسد الاهتمام الأوروبي بجنوب المتوسط بشكل أكثر وضوحا مع الهاجس الأمني الأوروبي تجاه مستقبل الهجرة وتدفق العمالة من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدان الشمال في أوروبا وما طرحه ذلك من إمكانات تصدير التطرف والعنف من بلدان الساحل الجنوبي للمتوسط إلى ساحله الشمالي، والممتد به إلى أعماق القارة الأوروبية.

هكذا نلاحظ أن البعد الأمني قد فرض نفسه بقوة على العلاقات الأوروبية المغاربية انطلاقا من التصور الشامل لمفهومه المعاصر في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، وجعل من قاعدة التأثير المتبادل محورا أساسيا في هذا التصور، وتؤكد تلك الفرضية أن الأخطار التي تخيم على منطقة من المناطق أيا كان مصدرها أو حجم خطورتها لن يكون تأثيرها قاصرا على هذه المنطقة وحدها ... ولكنه ينتقل تلقائيا إلى المناطق المجاورة بنفس الدرجة ونفس الحدة [2]، هذا ما استدعى التعاون مع دول المنطقة من أجل مواجهة مختلف التحديـــــات والتقليل من آثارها، وفي هذا الإطار أصبحت هناك عدة ظواهر تثير مخاوف الدول الأوربية والمتوسطية لعل أهمها مايلي:

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب

يعتبر الإرهاب باتفاق مختلف المحافل العالمية والمنظمات الدوليـــــــة والمجموعات الإقليمية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية على أنه يشكل تهديدا وتحديا للمجتمع الدولي يجب محاربته،

[1] – أحمد سليم البرهان، "جيوبوليتكا الأمن القومي العربي". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد15، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. 2007. ص. 118.

[2] – بطرس بطرس غالي، "البعد الأمني للعلاقات الأورومغاربية [رؤية مستقبلية]". مجلة العلوم السياسية. العدد 127. يناير 1997. ص-ص. 224-225.

والإرهاب بمفهومه العام يعتبر بعيدا عن المقاومة المشروعة، ذلك أنه يعتمد على العنف واستعمال القوة، وتقويض سلطة الدولـــــة وتهديد الأشخاص والممتلكات[1].

كما يمكن القول بأن الإرهاب أصبح مشكلة إقليمية بالنسبة لدول المغرب العربي وأنه فرض نفسه كخطر آني ومتوسط المدى بالنسبة لجميع دول المنطقة، وإن كان بنسب متفاوتة، فالمعلوم أن تنظيم القاعدة ليس هرميا في هيكليته، وتتمتع الجماعات المرتبطة به غالبا بكل استقلالية في القرار والتخطيط والتنفيذ، فتنظيم القاعدة ليس حزبا بالمفهوم التقليدي، وإنما رؤية عامة لطبيعة الصراع وإستراتيجية بسيطة في أهدافها وواضحة في مرتكزاتها، يتبناها الكثيرون، دون أن يربط بينهم رابط تنظيمي موثق، وبالتالي فكل ما من شأنه أن يربك الأنظمة ويزرع الخوف فيها وفي المجتمعات، أمر مرغوب فيه ويأتي على رأس قائمة الأهداف.

وهكذا كان التنسيق الأمني بين حكومات المغرب العربي لمواجهة خطر الإرهاب ليس مجرّد رغبة، وإنما هو أمر واقع، وقد شجّـــعت عليه إدارة بوش ورعاه رامسفيلد قبل استقالته، ووضعت له عام 2003 خطة سُـــميت بـــ "خطة الساحل والصحراء" بميزانية في حدود 500 مليون دولار، قسمت على خمس سنوات، إلى جانب تكثيف التعاون الثنائي مع كل دول المنطقة، باستثناء ليبيا، التي أبدت رغبتها في ذلك، لكن الخطة فشلت فيما يبدو في تحقيق أهدافها، حيث شهدت المنطقة تطورات تراجيدية خلال السنوات الأربع الأخيرة، و تعتبر ظاهرة الإرهاب أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001[2]، والتي مثلت نقطة حاسمة في مفهوم وبنية النظام الدولي الذي بدأ يتشكل بعد نهاية الحرب الباردة[3]، فالنظام الدولي لم يتبلور كمفهوم ليومنا هذا و لم يحصل على اتفاق نهائي بين كل الدول بعد، لأنه مازال يتأرجح بين الإيديولوجيات والمصـــالح، وأيضا يخضع لتكيفات مصلحية غير ثابتة، لذا فإن مفهوم الإرهاب خضع لنفس التذبذب في تحديد المعنى الدقيق له[4]، فالسياسة التي تبنتها الولايات المتحدة

---

[1] – عبد الجبار شعيبي، "نحو تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب ". مداخلة في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق. قسنطينة 2008.

[2] – عبد الجبار شعيبي، "نحو تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب"، المرجع السابق الذكر.

[3] – بن صغير عبد العظيم، "الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني: دراسة في تحول مضامين الأمن لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001". مداخلة في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق. قسنطينة،2008.

[4] – محمد غربي، المرجع السابق الذكر.

في حملتها على الإرهاب كرد فعل على أحداث 11 سبتمبر فتحت بذلك جبهة القتال، والمواجهة على نطاق واسع، معلنة الحرب على الدول والجماعات والأفراد التي لا تؤيد حملتها ضد الإرهاب [1]. لكن المقاومة المشروعة للشعوب المضطهدة في العديد من مناطق العالم كفلسطين والعراق لا يمكن اعتبارها إرهابا بالرغم من تصنيفها كذلك من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحلفائها، فالتطرف أو الانحراف الفكري ظاهرة معقدة ومتداخلة مع غيرها من الظواهر، وتشترك في جملة من العوامل والأسباب حيث تتداخل العوامل الدينية والسياسية والنفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتشكل ظاهرة الإرهاب التي تتبناها الكثير من الجماعات والأفراد لتحقيق أهدافهم عن طريق العنف وإلغاء الأخر، ومما يزيد في تعقيده هو أنه مفهوم مرن ومتغير من مجتمع لآخر فأسباب التطرف تختلف من دولة إلى أخرى، وعموما يمكن التركيز على أهم أسباب التطرف كالآتي:

عوامل البيئة الدولية: من المتفق عليه أن النظام الدولي الحالي يعيش حالة عدم الاستقرار في ظل المتغيرات الدولية، فعجز هيئة الأمم المتحدة عن تحقيق الأهداف والمبادئ التي اتفقت عليها المجموعة الدولية من القضاء على الاستعمار والعنصرية والظلم وإيجاد تسوية عادلة للعديد من المسائل الدولية على رأسها القضية الفلسطينية باعتبارها أهم قضية تثير التطرف في منطقة البحر المتوسط، فرؤية الظلم والقتل والإذلال في ظل الصمت العربي والتواطؤ الدولي يعطي لأصحاب الأفكار المنحرفة والمتطرفة حجة تخدم أفكارهم في أن الإسلام مع الدول الغربية، كما أن تحيز وعدم موضوعية الدول الكبرى في حل الكثير من القضايا حملت قسطا كبيرا من المسؤولية في تفشي الإرهاب[2].

العوامل السياسية: ترجع إلى الشعور بالإحباط واليأس مما وصلت إليه الأحوال السياسية والأنظمة الحاكمة في معظم دول جنوب المتوسط إن لم نقل كلها، فتفشي الأزمات الداخلية واللامبالاة من طرف السلطات المعنية والخطب والوعود الواهية، نجم عنها فقدان الثقة مما أدى بالكثيرين إلى القيام بأعمال إرهابية كنوع من التعبير ووسيلة لتغيير الواقع[3].

---

[1] – بن صغير عبد العظيم، المرجع نفسه.

[2] – بن صغير عبد العظيم، المرجع السابق الذكر.

[3] – خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره. ص-ص.29-30.

العوامل الاقتصادية: أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وطيدة بين العوامل الاقتصادية كالفقر، البطالة، ارتفاع الأسعار، وضعف القدرة الشرائية ... الخ وانتشار العنف والإرهاب بسبب النقمة على سياسة الدولة.

العوامل الإعلامية: خاصة الغربية وما تنشره من مقالات صحفية أو ندوات أو برامج تهزء بالدين، وتسخر من قيم المجتمعات الأخرى، وهو ما أجج بواعث الغضب في نفوسهم حماية لدينهم وانتصارا لقيمهم.

ونظرا لخطورة الإرهاب على أمن الدول واستقرارها دفع بالكثير من المفكرين والباحثين إلى القول أن الإرهاب قد فرض نفسه بقضية ذات أولوية على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، فهو خطر حقيقـــــــي ومتعاظم تزداد خطورته مع حدة التطرف في كل المجتمعات، ونتيجة لتشابك المصالح بين شعوب المعمورة وتشعب وتنوع العلاقات التي تسود العالم والثورة التقنية الهائلة، والتقدم التكنولوجي، أضحى العالم قرية صغيرة، يؤثر على ما يقع في أدناها على أقصاها و لم يعد بمقدور أي دولة مهما بلغت من قوة لا تكتفي وحدها في القضاء على هذا النوع من التهديدات. وبالتالي لا سبيل لذلك إلا بالتعاون وتضافر الجهود الذي أصبح ضرورة لا مفر منها، ويأتي تحقيق الأمن والأمان في مقدمة أولويات هذا التعاون لأنه لا أمل يرجى من تحقيق نمو اقتصادي أو رخاء تجاري بدون استقرار أمني، والتعاون الأمني يتخذ أشكالا عدة، فقد يكون ثنائي أو إقليمي أو دولي، ويرتبط نجاحه بمدى تحقيق أهدافه[1].

إن ما يمكن قوله في تأصيل الإرهاب أن هناك ثلاث مدارس في تفسير مصادر الإرهاب، الأولى نشأت داخل القطاعات اليمينية في الفكر الأمريكي، حيث تنظر لأولئك الذين نفذوا عمليات 11 سبتمبر بصفتهم نتاج مجتمعات يسودها الإحباط والغضب نتيجة للأوضاع السياسية التي تعيشها هذه البلدان، والتي تتمثل في القهر السياسي وغياب الديمقراطية والمشاركة السياسية، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة كالفقر، البطالة وانتشار الفساد وكذا الثقافة السائدة التي تشجع على التعصب والشك في الآخر وتنقل غضبها وإحباطها إلى مجتمعات آخرى، والحل لدى هذه المدرسة في التعامل مع هذه الأوضاع هو خلق البيئة الصحية التي تنشئ أجيالا لا تستجيب لدعاوى التطرف وتتربى على التسامح واحترام الآخر.

[1] – عبد الجبار شعيبي ، مرجع سبق ذكره.

أما المدرسة الثانية فهي تميل إلى التركيز على العوامل الخارجية، وعلى سياسات الولايات المتحدة، وخصوصا قضايا الشرق الأوسط، حيث ترى أن قوى التطرف تزداد وتتغذى على هذه الأوضاع وأن احتلال العراق وتداعياته قد جعل منه قوة جذب لقوى التطرف والإرهاب.

في حين لا تقتنع المدرسة الثالثة بتفسيرات المدرستين السابقتين، حيث ترى فيهما اختزالا وتبسيطا لظاهرة الإرهاب، حيث أن فحص التاريخ الاجتماعي و العائلي للكثير من العناصر الإرهابية يلغي تفسير المدرسة الأولى بدليل أن بعض العناصر جاءت من أصول اجتماعية ميسورة ومتعلمة ، بل إن بعضها كما دلّت أحداث لندن (07 يوليو2005)، قد تربت ونشأت في بيئة مزدهرة لا تعرف القهر السياسي، في حين ترد على المدرسة الثانية بأن أحداث 11 سبتمبر وقعت قبل غزو العراق، وبناءا على هذا التحليل فان هذه المدرسة تشدد على الجانب الفكري والثقافي والعقائدي لدى الجماعات الإرهابية ورؤيتها للمجتمع والعالم، وهي رؤية ترى المجتمعات العربية والإسلامية مجتمعات كافرة ومرتدة وتحيى حياة الجاهلية ، وهو الفكر الذي بثته كتابات أبي الأعلى المودودي في الهند، وأبي الحسن الندوي في باكستان، وسيد قطب في مصر، وتستخلص هذه المدرسة أن الإرهاب هو في نهاية الأمر إيديولوجية منحرفة استخدمت الدين وقوته بشكل جاهلي ومنحرف.

خلاصة القول أن المدارس الثلاث تتداخل وتغذي كل منها الأخرى، والتعامل مع إحداها وإهمال الأخرى سيجعل مواجهة الإرهاب قاصرة ومنقوصة، وستظل هناك دائما ثغرات ومنابع ينفذ منها ويتغذى عليها.

لقد قدم جاريث ايفانز مدير المجموعة الدولية لإدارة الأزمات إستراتيجية شاملة للتعامل بفاعلية مع الإرهاب ومقاومته، وهي إستراتيجية تعتمد على ثلاثة مستويات:

- **المستوى الشامل comprehensively** الذي يرى أن المشاكل الأمنية ليست ذات بعد واحد، وأن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لا تقل أهمية عن الأبعاد العسكرية والسياسية.
- **المستوى التعاوني cooperative** الذي يرى أنه أيا كانت قوة الدولة، فان معظم المشكلات الدولية يمكن أن تحل فقط بالعمل مع الآخرين.

- **مستوي التعامل بذكاء intelligently** الذي يعني التصرف بشكل شامل وتعاوني، لأنه الطريق الوحيد للوصول إلى جذور المشكلة وحلها بشكل دائم وأيضا بشكل وقائي قبل وليس بعد الأحداث المرتبطة بالإرهاب وتداعياته.[1]

المطلب الثاني: قضايا الهجرة

يكتسي موضوع الهجرة الدولية أهمية متزايدة في الأوساط الأكاديمية، والسياسية العالمية، فقد اتسعت الهجرة بشكل هائل خلال العقود الماضية والحالية سواء عبر تنقلات الشعوب داخليا ضمن المنطقة الواحدة أو دوليا إلى خارج الحدود، وتؤكد الإحصائيات أن القرن العشرين شهد أكبر حركة للهجرة الدولية بجميع أنواعها إلى مناطق العالم المختلفة ، ومهما كانت السمات التي تميز الهجرات الدولية إلا أنها تشكل مرآة عاكسة للظروف الدولية بكل توجهاتها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

فالهجرة تعد أحد أوجه التفاعل الإنساني خاصة في المجال الأورومتوسطي التي تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة والآثار الناجمة عنها على كل البلدان الموفدة والمستقبلة، والتي تشمل قضايا بشأن تكيف المهاجرين مع الأوضاع الجديدة، والتغير في أسلوب الحياة، والقيم والمعايير والعلاقات الاجتماعية[2].

تعريف الهجرة الدولية:

إن تعدد تعاريف الهجرة راجع إلى تعدد جوانب الظاهرة فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي تعرفها الموسوعة الحرة wikipedia بأنها "أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، أطول من كونها زيارة أو سفر "[3]. أما في الموسوعة السياسية فهي كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة.

---

[1] – السيد أمين شلبي،" الإرهاب الدولي.. المصادر والإشكاليات"، مجلة السياسة الدولية، العدد162، أكتوبر2005،ص ص 126-128.

[2] – زهور مناد، مسألة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية رهانات وآفاق. رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم والاتصال، جامعة الجزائر. مارس 2004. ص.60.

[3] – "الهجرة". في الموقع: rttp//ar.wikipedia.org.

أما عند الحديث عن المعيار القانوني نجد أن المهاجر يعني الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها[1].

وبالتالي يمكن تعريف الهجرة بأنها عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة، وباختلاف دوافع الهجرة تختلف أنواعها.

- الهجرة العمالية ذات الدوافع الاقتصادية.

- الهجرة السياسية ذات الدوافع السياسية والأمنية.

- الهجرة السكانية ذات الدوافع الديمغرافية.

وهناك أنواع حديثة للهجرة كالهجرة السرية أو غير الشرعية.

لقد أدت التحولات التي شهدها العالم خلال العشرينيات إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية اتسمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الصناعية والأكثر نموا وهذا راجع إلى عدة أسباب تكمن في الآتي:

- **أسباب اقتصادية:** تلك المتعلقة باختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالأفراد ينتقلون من منطقة إلى أخرى حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلى المناطق ذات المستوي المعيشي الجيد [2].ففي المجال المتوسطي اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي هو الذي أدى إلى ارتفاع نسب البطالة بكل أنواعها نحو الشمال[3].

أسباب اجتماعية: إن الهجرة تبدو في مجالين مختلفين ديمغرافيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والخدمات الاجتماعية، ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان، لكن من النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي في دول المتوسط نجد مشكلة البطالة [4]، فإذا

---

[1] – عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. ج7. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1994. ص. 67.

[2] – سمير محمد عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل و السياسات". مداخلة مقدمة في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع وآفاق. قسنطينة. 2008.

[3] – عمار جفال، "العلاقات بين المغتربين دولهم الأصلية: حالة الجزائر ". مداخلة مقدمة في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق. قسنطينة. 2008.

[4] – سمير محمد عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات".المرجع نفسه.

كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من الكافي، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية إلى الخارج طلبا للعمل[1].

الأسباب السياسية والأمنية: هناك عدة أسباب سياسية للهجرة وهذا منذ فترة تواجد المعمر الأوروبي والفرنسي على وجه الخصوص في البلاد المغاربيـــة. ولكن أهم وأول سبب هو إقدام إدارة المستعمر على خرق النظام السياســـــي والاجتماعي القائم آنذاك وأصبح بذلك المغاربة مجردون من جميع الحقوق السياسية، كما أن هناك سبب تاريخي يتعلق بالتجنيد العسكري الذي فرضته القوة الاستعمارية على شبان الجزائر فابتداء من عام 1912 الذي تقرر فيه فرض الخدمة العسكرية على جميع الشبان الجزائريين، أخذت تتخذ طابعا جديدا نتيجة للاحتكاك الذي وقع بين الفرنسيين والجزائريين، فالخدمة العسكرية جعلت من الشباب يشعرون أن المجتمع الفرنسي قد قبلهم ومنحهم بعض الحقوق التي لم يحصلوا عليها في بلدانهم، بالإضافة إلى العامل الأمني الذي يعتبر دافعا أساسيا في ارتفاع ظاهرة الهجرة المغاربية.

فحركات اللاجئين الفردية أو الجماعية التي تميزت بها فترة نهاية القرن العشرين من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها العديد من مناطق العالم، وعدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاك حقوق الإنسان بسبب انتماء العرقية أو الدينية أو السياسية، يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى المناطق الأكثر أمناً[2].

- **العامل البيئي أو الجغرافي:** يضاف إلى العوامل المساهمة في الهجرة من اقتصاد وسياسة عامل القرب من أوروبا ذلك أن منطقة جنوب المتوسط خاصة، وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المستقبلة والمصدرة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة[3].

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة المغرب العربي هي منطقة عبور رئيسية للاجئين خاصة المغرب عبر اسبانيا حيث هناك سنويا حوالي 100 شاحنة تعبر مضيق جبل طارق، فقد سجل بين سنتي 1997 و

[1] – المرجع نفسه.

[2] – زهور مناد، المرجع السابق الذكر، ص-ص. 30-31.

[3] – عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط لظاهرة الهجرة غير القانونية". المرجع السابق الذكر.

2001 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق، كما تعد الجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء [1].

نشير إلى أن معظم الدول الأوروبية تواجه شبح التناقص السكاني، وذلك نتيجة انخفاض معدلات النمو، وهو ما أدى بالعديد منها إلى اللجوء للهجرة كخيار لمواجهة النقص الحاد في عدد السكان، وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة عوائق تواجه مسألة الهجرة، لاسيما فيما يتعلق بكيفية تحقيق الاندماج والتكيف مع المهاجرين، خاصة أولئك القادمين من الدول العربية والإسلامية، هذا ما دفع بالعديد من الدول الأوروبية إلى فتح قنوات جديدة للهجرة، تشجع على العمالة القادمة من أوروبا الشرقية، ومحاولة استبدالهم بأولئك القادمين من حوض البحر المتوسط.

فقد تحولت الهجرة الأمنية إلى مشكلة تؤرق العديد من الدول الأوروبية، فبعد أن استفادت أوروبا من المهاجرين إلى أقصى حد ممكن في إعادة بناء نفسها من جديد خلال العقود الثلاثة الماضية، بدأ الحديث يتركز حول خطر المهاجرين على هوية أوروبا واستقلاليتها بسبب الاختلافات الحضارية ، الثقافية، القيمية والدينية التي لا يمكن تجاوزها بين الجانبين ، وبات البعض ينظر للهجرة العربية والإسلامية عبئا على الدول الأوروبية خاصة بعد فشل القارة العجوز على مدى العقود الأربعة الماضية على تذويب المهاجرين [2] في مجتمعاتها وقيمها وسياستها.

إلا أن تفجيرات مدريد ولندن مثلث صدمة كبيرة لأوروبا وأثبتت مدى فشل هذه الإستراتيجية خاصة أن معظم المشاركين في تنفيذ وإعداد هذه الهجمات هم أبناء الجيل الثالث الذين ولدوا وعاشوا كل حياتهم في أوروبا، مما وضع الجاليات الإسلامية في أوروبا تحت منظار الشك والاتهام الجماعي بالإرهاب مما أدى بالدول الأوروبية إلى وضع قوانين استثنائية تحت اسم "مكافحة الإرهاب بين المهاجرين المسلمين في أوروبا" .

فقد توالت التحذيرات من خطورة التحول في الخريطة السكانية الأوروبية واحتمالات زيادة عدد المسلمين، وذلك إلى درجة أن أشار فيها المستشرق الأمريكي "برنارد لديس" في مقابلة مع صحيفة دي فيلت الألمانية في 19 أفريل 2006 إلى تخوفه من اختفاء القارة الأوروبية بنهاية هذا القرن لأنها حينئذ

[1] – سمير محمد عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، المرجع السابق الذكر.

[2] – وليد الشيخ، "مصر وأوروبا: قضايا الهجرة و معضلة الأمن والاندماج". مجلة السياسة الدولية. العدد: 165. يوليو 2006. ص. 68.

ستكون مجرد جزء ملحق بالعالم الإسلامي وذلك بسبب تدني مستوى المواليد بأوروبا مقابل تزايد معدل المسلمين في أوروبا فضلا عن استمرار الهجرة من العالم الإسلامي باتجاه أوروبا وكذلك دخول العديد من الأوروبيين سنويا في الإسلام الأمر الذي جعل المسلمين هم الغالبية على أقصى تقدير بحلول 2075[1].

ومع ظهور الجماعات الأصولية في دول الجنوب، وامتداد نشاطهـــــــــا وتأثيرها إلى أوروبا وصعود الحركات اليمينية الأوروبية المعادية للأجانب وللجالية المسلمة خاصة، أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين مجتمع الإقامـــــة والمهاجرين، فالدول الأوروبية اليوم تحمل المهاجرين بشكل خاص مسؤولية الصعوبات التي تعرفها المجتمعات الأوروبية والبلدان المصدرة والمستقبلة، وحتى بلدان العبور[2].

فقضية الهجرة تعتبر إحدى القضايا المهمة التي يجب أن تحضى باهتمام الدول المعنية بها، عن طريق التعامل مع الهجرات غير الشرعية إنسانيا واجتماعيا وخلق ظروف جديدة في بلدان جنوب المتوسط بتقديم المساعدات الكافية لمواجهة والتقليل من آثارها[3].

بالحديث عن الهجرة التي كانت مرتبطة بقضية اللجوء نتيجة صراعات الحرب الباردة في فيتنام وأنجولا وأفغانستان، أصبحت بعد الحرب الباردة مرتبطة أساسا بالدوافع الاقتصادية لا العوامل السياسية، نتيجة الفارق الكبير بين اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة، بالإضافة إلى التركيبة الديمغرافية شديدة الاختلاف بينهما.[4]

ما يمكن قوله على قضايا الهجرة أن الطلب على العمالة الأجنبية سيتزايد في عدد كبير من البلاد المتقدمة، لأن تركيبتها السكانية تضم أعدادا كبيرة من المتقدمين في السن ويوجد فيها تناقص في الشرائح العمرية في سن العمل، وفي الوقت نفسه، هناك نقص واضح في مجالات معينة مثل تكنولوجيا المعلومات والخدمات الطبية، والفرق الكبير بين مستوى الأجور وفرص العمل في هذه الدول والدول النامية يشجع أبناء الأخيرة على الهجرة إليها، وفي هذا الإطار تتوقع اللجنة الأوروبية أن تكون معدلات النمو السكاني في الاتحاد

---

[1] – المرجع نفسه. ص. 69.

[2] – سمير محمد عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: واقع و آفاق". مرجع سبق ذكره.

[3] – إبراهيم حماد، "البعد الأمني للعلاقات الأورومغاربية [رؤية مستقبلية]".مجلة السياسة الدولية ،العدد 127.

مصر: دار الأهرام،1997،ص.225.

[4] – سوسن حسين،" اهتمام عالمي متزايد بقضايا الهجرة"، مجلة السياسة الدولية، مصر : مؤسسة الأهرام، العدد162،أكتوبر 2005، ص.93.

الأوروبي خلال السنوات القادمة حتى عام 2030 نحو 0.15 بالمائة وأن هذه الزيادة تعزى إلى نسبة النمو السكاني الكبيرة للمهاجرين بالمقارنة بالسكان الأصليين الذين يتوقع أن تكون نسبة نموهم بالسالب، كما تتوقع اللجنة أن تتناقص نسبة الزيادة في قوة العمل في الفئة العمرية بين 59 و60 سنة لتصل إلى نحو 05 بالمائة فقط، بينما ستزيد قوة العمل في الفئة فوق الستين من 08 بالمائة لتصل إلى 29 بالمائة حيث يتوقع أن تصل نسبة المسنين فوق الستين في قوة العمل نحو 32 بالمائة من إجمالي السكان وانخفاض نسبة الشباب في قوة العمل إلى 18 بالمائة من إجمالي السكان عام 2025.[1]

كما لا يخفى علينا في هذا المجال أن ظاهرة الهجرة غير المشروعة أصبحت إحدى المشكلات المزمنة التي تواجه الاتحاد الأوروبي والتي أصبحت تتم عبر شبكات من عصابات الجريمة المنظمة، تبدأ خدماتها من دولة المنشأ مرورا ببلد التوقف وانتهاء بمحطة الوصول النهائية، متضمنة توفير المأوى والنقل ووثائق السفر والمعلومات والمراقبة والإشراف، كما أصبح هذا النشاط يدر عائدا ضخما على المنخرطين فيه، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن اقتصاديات الهجرة غير المشروعة على مستوى العالم تبلغ نحو 12 بليون يورو سنويا، كما أن رحلة الهروب إلى الاتحاد الأوروبي تقدر تكاليفها بالنسبة للفرد الواحد بين ثلاثة وخمسة آلاف يورو في المتوسط.

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة

عرف المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المدنيين للأمم المتحدة في جنيف 1975 الجريمة المنظمة على أنها: "تتضمن نشاطا إجراميا على نطاق واسع تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم و تهدف لتحقيق ثراء المشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانـــــون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي " إلا أنه تعريف يهمل عنصر الاستدامة ووسيلة العنف أو الترويع، ميزتا هذا النوع من الإجرام.

ويعود سبب غياب تعريف محدد للجريمة المنظمة إلى تعدد صورها، فمن أبرز أنواعها نجد تجارة المخدرات، وعمل تبييض الأموال، وتلك ذات الطابع الإرهابي ، وخطورة الجريمة المنظمة ليست نابعة من كونها جريمة واحدة أو مركبة، وإنما لكونها منظومة جرائم، أو مشروع إجرامي ضخم ينطوي على عدة أنشطة إجرامية تقتضي تعدد الأشخاص المساهمين وهرمية التنظيم والتبعية.

[1]– ناصر حامد،" إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، مصر : مؤسسة الأهرام، العدد159،يناير 2005، ص.189.

فالإجرام المنظم يشكل تحديا جديدا للأمن، وقد تزايد بقوة في العشرية الأخيرة نظرا لتزايد حركة الأشخاص، والممتلكات، فهو مصدر الفوضى السياسية المؤدية للحالات التراعية، فغالبية التراعات الحالية مرتبطة بالخيوط الدولية للإجرام العابر للدول، التي ساهم التقدم التكنولوجي والاتصالي في توسيعها[1].

إن المجتمع الدولي يعتبر الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها، فقد انحدرت هذه الجريمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها[2].

نشاط هذه الظاهرة العابرة للحدود تشكل خطرا داهما على كل الدول دون استثناء، لكن الملاحظ أن المحيط الذي سهل نشاط هذه الجماعات هو المحيط الذي يتميز بالنشاط والاستهلاك الدائم والتطور والتنوع في النسيج الاجتماعي والاقتصادي وهذا ما ينطبق على الدول الأكثر تقدم ا، فقد شكل هذا النشاط ما نسبته 2% سنة 1998 من الناتج الإجمالي العالمي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، كما أن العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر ما بين 300 و500 مليار سنويا.

إن الجريمة العابرة للحدود تشكل خطرا أمنيا متصاعدا حيث تشابكت خيوطها على المستوى الدولي و لم يعد من السهل التحكم فيها إلا بالتعاون وتبادل المعلومـــات وخلق ميكانزمات تسهل عمل الفرق الأمنية المكلفة بملف هذه الجريمة وتبادل الخبرات والتشاور حول مناهج المكافحة وسبل ردعها على المدى القريب والمتوسط، فالمصلحة المشتركة بين دول ضفتي المتوسط تتطلب تكاثف الجهود دون أي خلفيات أو تبادل للتهم والمسؤوليات لأن ذلك يعرقل الجهود ويحبط كل المحاولات الرامية لحماية المجتمعات من مخلفات هذه الظاهرة[3].

المطلب الرابع: تجارة المخدرات

بالنظر إلى الكميات الهائلة من المخدرات التي يتم حجزها في مختلف مناطق المغرب العربي، وكذلك في بعض الدول الأوربية بعد أن تكون قد عبرت بحرا أو جوا، كان لزاما على بلدان المغرب العربي طرح هدا

[1] – عبد الفتاح مصطفى وغيره، الجريمة المنظمة:التعريف، الأنماط، والاتجاهات.الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،1999،ص.25 .

[2] – محمد غربي، "الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية". مداخلة مقدمة في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق. جامعة قسنطينة، 2008.

[3] – المرجع نفسه.

التحدي كواحد من أهم رهانات الأمن في المنطقة المغاربية، لما له من ارتباطات بتحديات أمنية أخرى كالإرهاب، وتجارة الأسلحة، والجريمة المنظمة، وقد شكل موضوع تجارة المخدرات أحد المواضيع الحساسة التي يكون غالبا من الصعب تقفي نشاطاتها، واثبات تهمها خاصة إذا تعلق الأمر بأصحاب النفوذ، وبالرغم من ذلك فقد أدى الانفتاح السياسي والإعلامي النسبي في المنطقة المغاربية مع منتصف التسعينيات إلى ظهور بوادر لمغرب عربي جديد إضافة إلى بعض الشفافية في تناول مجموعة من القضايا، صار بإمكان الصحافة والناس الإشارة بأصابع الاتهام، دون وجل كبير، إلى بعض الوجهاء، من برلمانيين ورجال أمن ورجال درك وبعض القضاة ..، لكن أخطر ما في الأمر هو توريط رجال سلطة ينتمون إلى مختلف أجهزة الدولة وتحويلهم إلى عناصر في شبكات قد تتعدى إطار الحدود الوطنية لتكون جزءا من الما فيا الدولية العاملة في تهريب المخدرات، وربما البشر والأسلحة، كما قد تكون لها نشاطات أخرى خطيرة . وإذا صحت بعض الأرقام، غير الرسمية، فإن عمليات تجارة المخدرات بين المغرب وأوروبا يصل رقم معاملاتها إلى ما يقارب 25 مليون أورو سنويا، وهو رقم غير خاضع للضريبة ولا لأي نوع من الاقتطاعات أو المراقبة وهو ما يعني إسهاما هائلا في تقويض الاقتصاد الوطني. وربما بسبب هذا الفساد ظلت السلطات المغربية، خلال سنوات طويلة، تقلل من أثر حجم زراعة المخدرات (القنب الهندي تحديدا) والاتجار فيها إلى الوقت الذي تم الإعلان عن حملة التطهير الشهيرة في سنة 1996 حيث أتت على الأخضر واليابس، وجعلت بعضهم يعترف بوجود متعاونين معهم من الشرطة الحضرية والقضائية والأمن ومن الدرك وبعض أفر اد القوات المساعدة المكلفين بحراسة السواحل، ومن الممكن الاعتقاد الآن أن ما سمي بحملة التطهير لسنة 1996، كانت الباب الأول الذي انفتح، أو الخطوة الأولى للحرب على المخدرات، ولكن قبل الوصول إلى بعض النتائج التي تحققت، لا بد من الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي ظل يؤاخذ على السلطات المغربية غضها الطرف على زراعة القنب الهندي في بعض مناطق شمال المغرب، خاصة مع الإحصائيات الدولية التي تؤكد أن المغرب هو الممون الأول للأسواق الأوروبية من مادة الشيرا، وحسب الإحصائيات دائما فإن المساحات المزروعة التي كان يتم التصريح بها تتراوح ما بين 30000 و 35000 هكتار دون الإشارة إلى حجم الإنتاج، بيد أن المرصد الجيوسياسي للمخدرات أشار في سنة 1993 إلى أن المساحات المزروعة بالقنب الهندي في المغرب تتراوح مابين 65000 و74000 هكتار وأن كميات الحشيش المنتجة تصل إلى ما بين 1500و 2000 طن، وذلك بعد بحث ميداني طويل. وهي المساحات التي يقول المرصد الدولي للمخدرات، في تقرير صدر في فاتح مارس 2006 إنها تقلصت خلال سنة 2004 بنسبة 10 في المائة مقارنة مع سنة 2003، بفضل الجهود المبذولة في اتجاه القضاء على زراعة القنب الهندي وإيجاد بدائل لها.

وعموما قد حددت أوروبا مفاهيم جديدة للأمن حصرتها في مجموعة من المصادر لعل أهمها هي اعتبار جنوب حوض المتوسط كمصدر أساسي ورئيسي للخطر واللاأمن باحتوائه على عوامل لا استقرار تهدد أمن المتوسط ككل وأوروبا على وجه الخصوص خاصة وأن التهديدات عابرة للحدود وتحمل إمكانية الانتشار إلى أوروبا ، ومن بين هذه التهديدات نذكر: النمو الديمغرافي المتسارع وما ينتج عنه من مشاكل البطالة والهجرة غير الشرعية...، السباق نحو التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتجارتها غير الشرعية، خطر النزاعات الداخلية وإمكانية انتشارها، خطر بروز قوة معادية للنموذج الغربي خاصة بانتشار الأصولية، إضافة إلى بروز الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وماله من مضامين مهددة لتهميش الدور الأوروبي بالمنطقة ، يمكن أن نجملها في مايلي:

النمو الديمغرافي: ارتفع سكان شمال إفريقيا مثلا من 90 مليون نسمة عام1980 إلى 153مليون نسمة عام2000 و هو مرشح لبلوغ عتبة 241 مليون نسمة في حدود العام 2025 ، ويعتبر عامل اختلال التوازن الديمغرافي وما يفرزه من مشاكل البطالة، الهجرة غير الشرعية مصدر قلق لدول شمال حوض المتوسط[1] فهي تعتبر ذلك تهديدا لمستقبلها أمنها سواء: الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي وحتى الثقافي خاصة في حالة ما إذا تم بروز منحى حاد للهجرة من الجنوب نحو الشمال بفعل أي اضطراب ظرفي أو مزمن[2]، فحركة التدفق الكبيرة للمهاجرين خاصة المغاربة نحو الدول الأوروبية تشكل مصدر قلق وتخوف لدى المجموعة الأوروبية بتهديد أمنها واستقرارها فقد جاء في تقرير بروكسل 1992 أن البنية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية لعديد من أقطار المغرب والمشرق العربيين تعد مصدر لعدم الاستقرار وهذا هو سبب الهجرات إلى الدول الأوروبية.

حسب إحصائيات 1993 تأتي المملكة المغربية في المركز الأول من بين الدول المغاربية من حيث إجمالي المهاجرين إلى أوروبا ثم الجزائر فتونس، وتأتي فرنسا في مقدمة الدول المستقبلة للمهاجرين من شمال إفريقيا فقد بلغ عدد مهاجري دول المغرب العربي الثلاث إلى أوروبا 4200000 مهاجر.

[1] -Alvaro de Vasconcelas, la nouvelle Europe et la méditerranée occidental, revue de l'OTAN, vol 39,No5, octobre1991,p 27.

[2] -Marc Bennefous, réflexions sur une politique arabe, défense nationale, aout-septembre1998, pp 44-67.

يعود السبب في اعتبار المهاجرين مصدر فوضى ولا استقرار إلى اعتبارهم منافسين للأوروبيين في سوق العمل المتقلص، تصدير النزاعات بنقلها إلى التراب الأوروبي،كذلك تهديد الثقافة الأوروبية بخلق نماذج هجينة بين الثقافة الأوروبية وثقافة بلد المهاجر الأم...وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية شنقن Shengen ساهمت من جهة آخرى في تزايد المهاجرين بإلغاء الحدود البينية وتسهيل انتقالهم عبر كل أوروبا.

خطر النزاعات الداخلية : بعد حرب الخليج ازدادت حدة النزاعات الداخلية في جنوب حوض المتوسط وتعود أسباب ذلك إلى تعدد القوميات خاصة بعد أن بدأت العديد من الأقليات من داخل الحوض تطالب بالانفصال عن دولها ، والتي تأثرت بموجة الانفصال التي عرفتها الجمهوريات السوفيتية التي تحتوي على عدة قوميات وديانات امتد داخلها النزاع العرقي الذي ساهم في عودة الصراع القديم الذي كان بين القوميات الثلاث الصربية، البوسنية والكرواتية حيث أرادت كل قومية تأسيس كيان سياسي خاص بها، لكن الصرب رفض كل الصيغ السلمية التي جاءت من أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة اللتين ساندتا فكرة إنشاء جمهورية إسلامية في البوسنة والهرسك ما صعب من مهمة هذه المساعي لإيقاف الحرب، هذا إضافة إلى النزاعات القائمة التي لا تزال تهدد أمن واستقرار المنطقة، كالصراع العربي الإسرائيلي والنزاع التركي اليوناني والنزاع في غرب المتوسط بين المغرب الأقصى وجبهة البوليساريو، هذه النزاعات أدخلت المتوسط في حالة من عدم الاستقرار الأمني الذي بدوره يهدد القارة الأوروبية بالتخوف من امتداد ظاهرة الانفصال إلى أراضيها[1].

خطر بروز قوة معادية للنموذج الغربي في جنوب المتوسط : مع بروز ظاهرة الأصولية الدينية في هذه الدول، إذ بعد خروج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان وانتهاء حرب الخليج عاد من كانوا يسمون أنفسهم مجاهدين وهم اللذين شاركوا في حرب أفغانستان إلى بلدانهم مشبعين بأفكار ومقتنعين بايجابية التجربة الأفغانية والإيرانية وعلى هذا الأساس كونوا جماعات سرية دعمت من أطراف خارجية كإيران لإسقاط الأنظمة القائمة فنشطت جماعة البر والإحسان في المغرب والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر سرا بعد أن تم حلها عقب إلغاء الانتخابات التشريعية في دورها الأول [2] في 1991 وهذا ما سمح بظهور جماعات إرهابية تقوم بعمليات القتل والتخريب بهدف الإطاحة بالنظام ، وما يثير قلق أوروبا هو أنه في حالة ما إذا وصلت هذه الجماعات إلى سدة الحكم، فإنها ستغير من النمط السياسي للمنطقة وستغير حتى من وجهة تعاملاتها

[1]- خالد الأشهب، أوروبا-و العرب والمستقبل، مجلة أوروبا والعرب، عدد 166، ماي 1997، ص. 25.

[2]- توفيق المدني، الجزائر:الحركة الإسلامية و السلطة، الكويت:دار قرطاس للنشر، 1998، ص ص. 142-145.

الخارجية لأن هذه الجماعات قد لا تفضل التعامل مع الدول الأوروبية أو مع الولايات المتحدة الأمريكية وإنما ستفضل أن يكون تعاملها مع دول تتبنى النهج الإسلامي كتوجه استراتيجي في سياستها الداخلية والخارجية كإيران، وبذلك ستشكل كتلة سياسية موحدة في المنطقة يمكن أن تمتد تداعياتها إلى باقي الدول المتوسطية.

تأثيرات العولمة والإقليمية: خاصة مع الحداثة التكنولوجية التي تضع التقارب الجغرافي كعامل مهدد لأمن جنوب أوروبا، إضافة إلى ذلك فان عالم ما بعد الحرب الباردة تميز بزوال مجموعة من المفاهيم الدولية التي حكمت العالم لما يقرب الخمسين عاما كالتنافس العسكري والاستقطاب الدولي والردع النووي وفي ذلك عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في إعادة النظر في سياستها العسكرية لتكون منسجمة مع الوضع الدولي الجديد الذي زالت منه المحددات الكبرى التي كانت تحكمه، فالعالم لم يعد كما كان بل أصبحت تحكمه عوامل جديدة كالتنافس الاقتصادي والتكنولوجي حيث الاعتماد المتبادل لمواجهة المشاكل التي تعترضه، كما أن فترة التسعينات شهدت بروز لظاهرة التكتلات الاقتصادية بمعنى أن الدول تتكتل في مجموعات اقتصادية تتعاون فيما بينها لحل مشكلاتها الاقتصادية وإزالة الحواجز الجمركية لتجعل من منطقتها الاقتصادية سوقا موحدة.إن المشكلة هنا بالنسبة إلى الدول الأوروبية هي بروز الاهتمام الأمريكي بالمنطقة لذلك تخشى من تهميشها وعليه فإنها رأت أنه من الضروري الحد من السيطرة الإستراتيجية الأمريكية على الحوض الغربي للمتوسط وتوفير شروط المشاركة الإستراتيجية لدول جنوب غرب أوروبا في ضمان أمن واستقرار المنطقة.

فالمرحلة تتطلب من دول المتوسط أن تفكر في صيغة تتكيف من خلالها مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، فالعديد من القوى الاقتصادية والتكنولوجيا تتنافس على الأسواق الدولية على شكل تكتلات مما يعني أنه على الدول المتوسطية الدخول في تكتل اقتصادي تنافس من خلاله القوى الأخرى على الأسواق الدولية وألا تسمح لهذه القوى بالسيطرة الكاملة على أسواق المتوسط.

نظرا لهذه الأسباب كلها طالبت الدول الأوروبية الدول جنوب وشرق المتوسط البدء في حوارات تمهيدية لمناقشة قضايا أمن المنطقة غير المحصورة في القضايا العسكرية، فحسب ولكن كذلك في القضايا الاقتصادية والثقافية، وبذلك أصبح الأوروبيون ينظرون إلى المتوسط بطريقة مختلفة، فهم أرادوا تأسيس قطب جديد للاستقرار بضم الجيران المتوسطيين كما تبينه تقارير الجماعة الأوروبية [1]:" منذ 1989 تهتم

[1] -Pierre Willa, la méditerranée comme espace inventé, op-cit.

المجموعة خاصة بإقامة أو إحداث تغييرات جيوسياسية سريعة، دعم التنمية الاقتصادية في أوروبا الشرقية كذلك في حوض المتوسط... جعل المتوسط منطقة للتنمية والاستقرار يتطلب مستوى كبير من التعاون الجهوي وحرية التبادل في المنطقة وهذا يتطلب كذلك رفع المساعدات التقنية والمالية من المجموعة إلى الدول المتوسطية...وهذا ما عكفت عليه الدول المتوسطية من خلال مختلف المبادرات الأورومتوسطية بالعمل على جعل المتوسط منطقة للأمن والاستقرار يعمها الرخاء والتنمية.

المبحث الثاني: استراتيجيات معالجة التهديدات الأمنية الأورومغاربية

يمكن الحديث عن الشراكة* كمشروع أوروبي فرضته الظروف العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وقيام عالم بقطب واحد، مما يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في المجال السياسي والاقتصادي إضافة إلى رغبته في تجاوز الأخطار التي تواجه أقطاره والمتمثلة في الإرهاب والهجرة وغيرها من التهديدات التي أصبحت تهدد أمنه واستقراره، ونظرا للأهمية الإستراتيجية للمتوسط التي تستند إلى بعد حضاري وتكتل بشري وموارد طبيعية مهمة أدخل الاتحاد الأوروبي هذا المفهوم (الشراكة) في علاقته مع الدول المتوسطية، فعمل الاتحاد الأوروبي على تطوير سياسته المتوسطية فأصدرت اللجنة الأوروبية وثيقة بعنوان "إعادة توجيه السياسة المتوسطية" بصفة أساسية، هذه السياسة تمثلت في الشراكة الأورو متوسطية، وبصيغة أدق الشراكة الأورومغاربية في ظل الموضوع المعالج وعليه سنحاول الحديث عن الجوانب التاريخية لهذه الشراكة بدءا بالحديث عن الحوار الأوروبي العربي وصولا إلى الحديث عن مؤثر برشلونة وتحليل نقاطه بالتركيز على الشق الأمني.

---

* – الشراكة هي اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك لتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها، أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة، كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات.ومن خلال هذا التعريف نستطيع استخلاص عناصر الشراكة كما يلي:

- الشراكة عبارة عن عقد يستلزم اشتراك شريكين على الأقل، سواء كان الشريك طبيعيا أو معنويا.
- تتطلب الشراكة المساهمة بحصة من مال أو عمل حسب ما يتفق عليه الشريكين عند كتابة العقد.
- كذلك عنصر المساهمة في نتائج المشروع من أرباح أو خسائر حسب ما يتفق عليه الطرفين الشريكين.
- ينتج عن الشراكة وحدة قانونية تسمى بالشخص المعنوي تكون مستقلة قانونيا باكتسابها الاسم والوطن.
- يمكن أن تكون المواضيع والمشاريع المتفق عليها سياسة، مالية، تجارية أو حتى مشاريع علمية كالبحث والتطوير.
- وللشركاء الحق في المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرارات.

المطلب الأول: سياسات الحوار والتعاون

سيتم تناول هذه النقطة من خلال:

أ – الحوار الأوروبي العربي:

أصبحت ظاهرة الحوار الجماعي الذي يدور بين الدول والمنظمات الدولية على مختلف المستويات، الإقليمية والقارية والعالمية، من أبرز الظواهر التي غلبت على دبلوماسية إدارة وتوجيه العلاقات الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في المرحلة التاريخية المعاصرة، حيث يمكن القول إن ظاهرة الحوار الجماعي تمثل إحدى تطبيقات السلوك الدولي المتطور، وهي في جوهرها نمط من أنماط التفاوض المتعدد الأطراف والأغراض في آن واحد، وقد يجمع بين الدول المشاركة في الحوار، الجوار الإقليمي أو القاري أحيانا، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الحوار الأوروبي–العربي (المغاربي)، وغالبا ما تربطها بعضها ببعض علاقات تاريخية وتقليدية، هذا بالإضافة إلى المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وتسعى دول الحوار لتكتيل جهودها من أجل تنمية وتطوير العلاقات في ما بينها، عن طريق الاتفاق على وضع إستراتيجية لتوثيق التعاون في المجالات المختلفة ترمي إلى تحقيق المصالح والأهداف المشتركة [1]. فمن المعروف أن المجتمع الدولي شهد نماذج متعددة من الحوار الجماعي منذ أوائل السبعينات في القرن العشرين، منها الحوار الأوروبي–العربي، والحوار العربي–الإفريقي، والحوار بين الشمال والجنوب. وقد سعت الدول من وراء مشاركتها في هذه الحوارات لإعادة تقويم العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، ووضع أسس جديدة تعيد إليها التوازن والمساواة في تحقيق المصالح وتوزيع المنافع والأعباء [2]، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي، وذلك في ضوء المتغيرات الجوهرية العميقة التي حدثت في العلاقات الدولية، وانعكست آثارها بوضوح على خصائص ومرتكزات النظام العالمي.

بما أن منطقة المغرب العربي تمثل منطقة إستراتيجية مركزية على خريطة العالم ذات تأثير في مجريات السياسة الدولية، فقد لاقت أقطار المغرب العربي في الماضي والحاضر اهتماما متزايدا من القوى الدولية كافة، وخاصة الدول الأوروبية التي تجمعها بالمنطقة المغاربية علاقات مميزة منذ أقدم العصور، وعلى الرغم من انقضاء

[1] – حامد ربيع، "أنواع التعامل الدولي السياسي وظاهرة الحوار العربي–الأوروبي"، ندوة الحوار العربي–الأوروبي ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص.1-2.

[2] – إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية ، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1976، ص.56.

القرون، فإن هذه العلاقات لم تتراجع، على العكس من ذلك، ازدادت أهميتها وحيويتها، وتعمقت جذورها، وتعددت جوانبها وأطرافها، واتسعت مصالحها، فانتهت مرحلة الاستعمار والتحكم والسيطرة، وبدأت مرحلة المساواة والتعاون، فبرزت الحاجة إلى وضع إستراتيجية مشتركة لتنظيم ومتابعة موضوعات الحوار الأوروبي-العربي.

وتنبع إستراتيجية الحوار الأوروبي-العربي في الأصل من الإدراك المتبادل، والرؤية المشتركة لكل من البلدان العربية -بما فيها المغاربية- ودول الإتحاد الأوروبي للعلاقات والمصالح التي تجمع بينها، وهي تقوم على وضع الخطط، وتنسيق السياسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الإستراتيجية والوصول بها إلى الوضع الأمثل للتعاون بين الأطراف المذكورة[1]. ويجب الإشارة إلى أن الحوار لا يدور في فراغ بمعزل عن المتغيرات التي تقع في محيط البيئة الإقليمية أو الدولية، بل هو وليد هذه المتغيرات، ومما يؤكد على ذلك، أن الدافع الأول والمباشر للحوار الأوروبي-العربي، هو حرب أكتوبر 1973 التي قام بها العرب لتحرير أراضيهم من الاحتلال الإسرائيلي، وما تبع ذلك من فرض حظر على تصدير النفط العربي إلى الدول التي ساندت الموقف الإسرائيلي آنذاك.

بدايـــــة الحوار (1973-1975) :

حين اندلعت حرب أكتوبر واستخدام سلاح النفط، قسمت الأقطار العربية المصدرة للبترول الدول الأوروبية إلى دول صديقة ودول محايدة، وتعرض أمن أوروبا الاقتصادي لخطر مباشر، حيث قررت البلدان العربية الأعضاء في الأوبك، في 16 أكتوبر 1973، تخفيض إنتاجها من النفط بنسبة 5 % شهريا، وفرض حظر على صادراتها من النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا، وهما البلدان اللذان تم اعتبارهما مفرطين في انحيازهما إلى المواقف الإسرائيلية. أثار الحظر في الغرب معارضة عامة بحجة أنه شكل تدخلا مرفوضا في سياسة الدول، وبالمقابل لم يكن قصد العرب المعاقبة، بل لفت النظر إلى ضرورة تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي الذي كثيرا ما هدد أمن المنطقة وأعاق تنميتها.

1- للمزيد من التفاصيل أنظر:

-Haifa a. jawad, Euro- Arab Relation : a study in collective diplomacy, London: Ithaca press, 1992.

-Saleh A. Al-Mani and Saleh Al-Shaikhly, The Euro-Arab Dialogue: Astudy in Associative Diplomacy, London: Frances Pinter Publishers, 1983.

لقد جاءت ردود الفعل الأولى للدول الأوروبية منفردة ومتسمة بالغموض وعدم التجانس، وبرغبة كل دولة في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مصالحها الخاصة، ففي أقصى اليمين، نجد فرنسا التي اعترفت بشرعية التحرك العسكري المصري-السوري على اعتبار أنه وسيلة لتحرير الأرض المحتلة، وفي أقصى اليسار نجد موقف هولندا التي اتهمت مصر وسوريا بخرق الهدنة الفعلية القائمة، كذلك رفضت الدانمارك وهولندا السماح لبريطانيا وفرنسا بالحديث باسم الجماعة الأوروبية في مجلس الأمن الدولي [1]، كما رفضت بريطانيا وفرنسا مساندة هولندا لمواجهة الحظر النفطي خوفا من النيل من وضعهما المميز لدى الأقطار العربية المصدرة للنفط. و لم يحظ القرار الأوروبي الصادر في 17 أكتوبر 1973 باهتمام كاف، والمتعلق بالنداء الذي وجهته الجماعة لوقف إطلاق النار كخطوة لبداية مفاوضات حقيقية لتطبيق القرار 242، بمبادرة أوروبية قوية، إلا أنه كان يبدو أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية هما مستسلمتين لترك إدارة الأزمة في يد الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي سابقا، وخاصة وضع الجماعة الأوروبية لم يكن ليساعد على القيام بتحرك قوي.

لم تأت المبادرة الأوروبية الحقيقة إلا مع بيان بروكسل في 06 نوفمبر 1973، والصادر عن اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين في إطار التعاون السياسي. ثم قمة كوبنهاغن في ديسمبر 1973، حيث لعبت الدبلوماسية الفرنسية دورا كبيرا في إعداد المناخ الذي سبق إصدار هذا البيان وانعقاد هذه القمة، حيث أكدت تأييد قرار مجلس الأمن 242 بدون تحفظ وبجميع بنوده والدعوة إلى حوار عربي-أوروبي بقصد تحديد مسار العلاقات السياسية والاقتصادية بين العالم العربي وأوروبا[2].

جاءت المبادرة الأوروبية لبدء الحوار في 6 نوفمبر 1973، وصدر الترحيب العربي بالمبادرة في بيان مؤتمر القمة العربي السادس بتاريخ 29 نوفمبر 1973، إلا أن الحوار لم يبدأ بشكل رسمي إلا في 10 جوان 1975 بالقاهرة.

لقد ظلت عملية الحوار في تأرجح لغاية 1974، عندما تم إلغاء الحظر النفطي من قبل الدول العربية، حيث استؤنفت الاتصالات الأوروبية-العربية على المستوى الوزاري، في باريس بتاريخ 31 جوان

---

[1] Hans Maull, The Strategy Of Voidance : Europe's Middle East Politics After October War, Boulder, CO : Westview Press, 1976, pp.115-117.

[2]- لقد حضر أربعة وزراء خارجية عرب هم وزراء خارجية: الجزائر وتونس والسودان والإمارات العربية المتحدة، مؤتمر كوبنهاغن بصفتهم ممثلين عن مؤتمر القمة السادس الذي عقد في الجزائر في 29 نوفمبر 1973.

1974، وتم تحديد بنية التعاون الأوروبي في 16 سبتمبر 1974، وفي الوقت ذاته من 14-17 سبتمبر 1974، التأم في دمشق المؤتمر البرلماني الأول للتعاون الأوروبي-العربي، ووافقت القمة العربية في الرباط في 28 أكتوبر 1974 على مبدأ الحوار الأوروبي-العربي، لكن الجامعة العربية استعجلت طلب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما أدى إلى تأجيل الاجتماع الأول للجنة العامة [1]، حيث استؤنفت المناقشات في 18 جانفي 1975، فتجاوزت تسوية دبلن [2] في 19 فبراير مسألة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية باعتماد صيغة التفاوض بين مجموعتين لا بين دول، وهكذا في 10 جوان 1975 انطلقت فعليا عملية الحوار الأوروبي-العربي، حيث عقد أول اجتماع للخبراء الأوروبيين والعرب.

كان على الحوار العربي الأوروبي-العربي أن يتجاوز عقبتين أساسيتين في الفترة الممتدة ما بين قمة كوبنهاغن عام 1973 ومؤتمر دبلن 1975، تكمن العقبة الأولى في الموقف الملتبس للجانب الأوروبي الذي يسعى —مع اعترافه بالطابع السياسي للحوار- إلى حصر هذا الحوار في جوانبه الاقتصادية والتجارية، أما العقبة الثانية فهي مشاركة السلطة الفلسطينية.

وقد استمرت العقبة الأولى لعام 1975، ولكن الموقف الأوروبي تطور نحو اعتراف ضمني بمركزية المسألة الفلسطينية عند العرب[3]، أما العقبة الأخرى، فتم اجتيازها بصيغة دبلن المشهورة التي أوضحت أن المشاركة في الحوار ليست مشاركة دول، بل مشاركة مجموعة، بحيث يكون كل طرف حرّا في اختيار مندوبيه.
هكذا أزيلت العوائق مع درب الحوار، إلا أنه سرعان ما اهتزّ بفعل الاتفاق الاقتصادي بين السوق الأوروبية المشتركة وإسرائيل في 11 ماي 1975، حيث اعتبر العرب أن هذا الاتفاق مكافأة للاحتلال، وحركة سياسية تمكّن إسرائيل من الخروج من عزلتها الدولية، لكن الاحتجاج ذهب سدى، لأن الأوروبيين اعتبروا هذا الاتفاق ضمن إطار التوجه السياسي الجديد الشامل في الشرق الأوسط.

---

[1] – اللجنة العامة أعلى جهاز للحوار الأوروبي-العربي، وتتألف من مبعوثي الطرفين على مستوى السفراء، ومن أعضاء المنظمتين الإقليميتين (جامعة الدول العربية والجماعة الأوروبية) ولها حق المبادرة وتوجيه الحوار، وتناقش توجهاته العامة وتدرس الاقتراحات التي ترفعها إليها كل مجموعة، وتقر المشاريع التي تقدمها لجان العمل.

[2] – كان هناك عقبة أساسية في انطلاق الحوار العربي-الأوروبي تتمثل في مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات والحوار، وقد تم حل هذه المسألة في مؤتمر دبلن (فبراير 1975) الذي اعتبر أن المشاركة في الحوار ليست مشاركة دول بل مشاركة مجموعتين.

[3]- Bernard Corbineau, « Le Dialogue Euro-Arabe : Instance Du Nouvel Ordre Internationale, 1973-1978 », Revue Francaise De Science Politique, Vol.30, N 3, Juin 1980, p.566.

ب- مرحلة النشاط (1975-1980):

لقد شارك كل أعضاء الجماعة الأوروبية العشرة وأعضاء الجامعة العربية الواحد والعشرين في عملية الحوار العربي-الأوروبي في هذه المرحلة، حيث اتسم الحوار بالنشاط، وقد عكس الحوار العربي-الأوروبي في هذه المرحلة وجود آليات عكست تشكيل عدة لجان هي:

1- لجنة عامة على مستوى السفراء.

2- لجان عمل على مستوى الخبراء، حيث تتشكل كل لجنة من حوالي عشرة خبراء أوروبيين أو أكثر ومثلهم من الخبراء العرب[1].

3- اللجنة السياسية وتتكون من ثلاثة ممثلين رفيعي المستوى، وثلاثة من مساعديهم، إلى جانب ممثل عن المفوضية الأوروبية وآخر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وفي عام 1980 اتفقت الدول العربية-الأوروبية المشاركة على رفع مستوى الممثلين في اللجنة السياسية إلى مستوى وزراء الخارجية.

عقدت اللجنة العامة ولجان العمل خلال السنوات 1975-1980 حوالي خمسون اجتماعا، منها خمسة اجتماعات على مستوى اللجنة العامة، ووصل المعدل السنوي لاجتماعات اللجنة العامة واللجان المتخصصة إلى حوالي ثمانية اجتماعات[2]، أما فيما يتعلق بأماكن اجتماعها، فقد استحوذت المدن الأوروبية على 53 % بينما حظيت المدن العربية بـــ 47 % من هذه الاجتماعات، كما يلاحظ أن من أكثر اللجان التي عقدت اجتماعات هي لجنة العلم والتقنية (14.3 %) واللجنة المالية (12.3%) واللجنة الزراعية (12.7 %) واللجنة التجارية (8.2 %)[3].

بدأت تظهر—على الرغم من التقدم الإيجابي في عملية الحوار- بعض الخلافات التي تتعلق بالأفضليات التجارية وبالاستثمارات العربية في أوروبا، وحرية نقل الثقافة والمنتوجات النفطية المكررة. إضافة إلى ذلك،

---

[1]- هذه اللجان المتخصصة هي: اللجنة الصناعية، لجنة البنية التحتية، اللجنة الزراعية، لجنة التعاون المالي، اللجنة التجارية، لجنة العلم والتقنية، لجنة التعاون الثقافي والعمل والشؤون الاجتماعية.

[2]- هذه الاجتماعات هي: اجتماع الخبراء الأول بالقاهرة في 1975/6/14، اجتماع الخبراء الثاني بالقاهرة في 1975/7/14، اجتماع الخبراء الثالث بأبوظبي في 1975/11/27، الاجتماع الأول للجنة العامة بلوكسمبورغ في ماي 1976، الاجتماع الثاني للجنة العامة بتونس في فبراير 1977، الاجتماع الثالث للجنة العامة ببروكسل في أكتوبر 1977، الاجتماع الرابع للجنة العامة بدمشق في ديسمبر 1978.

[3] Saleh A. Al-Mani, Op.Cit, pp.54-55.

فقد سيطرت على الأحداث التي كانت سائدة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1977 و1980، الزيارة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في نوفمبر 1977، واتفاقات كامب ديفيد في سبتمبر 1978، ومعاهدة السلام بين إسرائيل ومصر في مارس 1979، ما أدى إلى دخول الحوار العربي-الأوروبي في مرحلة ثبات طويلة بالتزامن مع حصول اضطرابات واسعة في العلاقات العربية-العربية، هذا بالإضافة لما تركته الحرب العراقية-الإيرانية من آثار سلبية في هذه العلاقات.

لقد شهدت هذه الفترة تأرجحا في المواقف الأوروبية من الصراع في الشرق الأوسط، حيث حثّ الجانب العربي الأوروبيين على ضرورة الاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية، بينما اكتفى الأوروبيون بالتذكير بمركزية المسألة الفلسطينية، دون بلوغ حدّ الاعتراف بالمنظمة.

ج- مرحلة الركود (1981-1994):

توصف هذه المرحلة بالركود، نظرا لندرة الاجتماعات التي عقدت على مستوى اللجان العامة خلال السنوات 1981-1994، وقد اتفق الجانبان العربي والأوروبي خلال اجتماع اللجنة العامة بلوكسمبورغ في 12-1980/11/13 على عقد اجتماعات ترويكا عربية-أوروبية بهدف تفعيل عملية الحوار العربي-الأوروبي[1].

وفي الفترة من فبراير 1981 إلى نوفمبر 1981 عقدت الترويكا العربية-الأوروبية خمسة اجتماعات هي:

- اجتماع الترويكا في لاهاي في 1981/2/24.
- اجتماع الترويكا في تونس 1981/4/1.
- اجتماع الترويكا في لاهاي في 21-1981/5/22.
- اجتماع الترويكا في لندن في 1981/10/28.
- اجتماع الترويكا في تونس في 13-1981/11/14.

كان الهدف من اجتماعات الترويكا العربية-الأوروبية يتمثل في وضع جدول أعمال شامل للاجتماع السادس المقترح للجنة العامة على مستوى وزراء الخارجية، وهو الاجتماع الذي لم يعقد في الوقت المحدد له في إطار الاجتماع الخامس في لوكسمبورغ في صيف 1981، وقد انعقد الاجتماع السادس للجنة العامة

[1] – تتكون الترويكا العربية-الأوروبية من الرؤساء السابقين والحاليين والمستقبلين لكل من الجماعة الأوروبية وجامعة الدول العربية، وبالتالي فهي تضم ثلاثة ممثلين عن كل تنظيم إقليمي.

متأخرا عن الموعد المحدد له بحوالي عامين في أثينا باليونان في ديسمبر 1983 على مستوى السفراء وليس على مستوى وزراء الخارجية كما كان متوقعا [1]. اتسم اجتماع أثينا بالفشل مقارنة بالاجتماعات السابقة للجنة العامة، نظرا لعدم توصل الجانبين العربي والأوروبي إلى أي اتفاق، وعدم صدور بيان ختامي له، ويعزى سبب فشل المؤتمر السادس للجنة العامة إلى اختلاف وجهات النظر العربية-الأوروبية حول البعد السياسي للقضية الفلسطينية.

كما اتسمت عملية الحوار خلال اجتماعات اللجنة العامة في السنوات 1983-1990 بالجمود التام، حيث لم تعقد أي اجتماعات في هذه الفترة بسبب استمرار الخلافات حول البعد السياسي للحوار، لكن الترويكا العربية-الأوروبية استمرت في عقد اجتماعاتها على أساس أنها القناة المتاحة للتنسيق والتعاون الأوروبي في السنوات 1983-1990، حيث عقدت الاجتماعات التالية بهدف تفعيل عملية الحوار العربي-الأوروبي من جديد، وهذه الاجتماعات هي:

- اجتماع الترويكا العربية-الأوروبية في تونس في 12-1984/11/13.
- اجتماع الترويكا العربية-الأوروبية في روما في 7-1985/2/8.
- اجتماع الترويكا العربية-الأوروبية في تونس في 1988/6/6.
- اجتماع الترويكا العربية-الأوروبية في بون بألمانيا في 1988/6/24.

ونتيجة لاجتماعات الترويكا العربية-الأوروبية، ومساعي الأمين العام للجامعة العربية وبعض الدول العربية-الأوروبية، مثل المغرب وفرنسا وإسبانيا، وعودة مصر إلى الصف العربي، تم عقد الاجتماع السابع للجنة العامة على مستوى وزراء الخارجية لأول مرة، منذ بدء عملية الحوار عام 1975، في باريس خلال 21-1989/12/22. وقد ناقش وزراء الخارجية العرب-الأوروبيين البعدين السياسي والاقتصادي للحوار، وتم التوصل إلى صيغة جديدة للحوار يتم عن طريقها تفادي الخلاف العربي-الأوروبي حول مدى أهمية أي من البعدين السياسي والاقتصادي بالنسبة للآخر، وذلك عن طريق تبني مبدأ التخصص، وقسم العمل بين جهازين هما على التوالي:

- **اللجنة الوزارية للترويكا**، وتجتمع سنويا لمناقشة كل القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك، لا سيما الصراع العربي-الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، ومكافحة الإرهاب.

[1] - مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة، طرابلس: معهد الإنماء العربي، 2002، ص.83.

- **اللجنة العامة للحوار** ، وتجتمع بدورها مرة في السنة ويكون اجتماعها قبل اجتماع اللجنة الوزارية للترويكا، وتختص بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتقنية للحوار، إلى جانب إشرافها على اللجان العامة التي قلصت إلى ثلاث لجان عامة فقط، هي:

أ- اللجنة الاقتصادية.

ب- اللجنة التقنية.

ج- اللجنة الاجتماعية والثقافية.

بعد مرور حوالي ستة أشهر على عقد الاجتماع السابع للجنة العامة في ديسمبر 1989، عقدت اللجنة العامة اجتماعها الثامن في 7-1990/6/8 بمدينة دبلن الايرلندية لمناقشة قضايا ذات اهتمام مشترك، مثل التعاون المالي، والاستثمار، وعقد حلقات نقاش لمعالجة قضايا تتعلق بالصناعات البتروكيماوية، والتنمية والتعاون الرياضي والهجرة غير الشرعية...، و لم تعقد اللجنة العامة للحوار أي اجتماعات بعد ذلك، نتيجة لحرب الخليج الثانية في بداية عام 1991، وانعقاد مؤتمر السلام في أكتوبر 1991، وتوصل منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاق مع إسرائيل في سبتمبر 1993، حيث أن العلاقات الأوروبية-العربية دخلت مرحلة جديدة منذ التوقيع على إعلان برشلونة في نوفمبر 1995.

المطلب الثاني: سياسات الشراكة

على الرغم من وجود مجموعة من الاتفاقيات التي أبرمت بين دول الاتحاد الأوروبي وكل من تونس، الجزائر والمغرب والتي اشتملت على كل مجالات التعاون بين الأطراف السياسية، الأمنية، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية، الثقافية والإنسانية مع مراعاة خصوصية كل بلد، وإن كانت المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات قد جرت بصفة منفردة بالنسبة للدول المغاربية مع الطرف الأوروبي، فإن ذلك يرجع إلى غياب التنسيق بين البلدان المغاربية الراجع إلى تعطل مؤسسات اتحاد المغرب العربي- الهيئة الوحيدة التي من الممكن في إطارها أن يكون توجه مغاربي مشترك – ولكن من المهم الإشارة إلى أن كلا من تونس والمغرب والجزائر تعتبر شركاء في مسار الشراكة الأورو- متوسطية الذي تم إقراره وتأطيره من خلال إعلان برشلونة 1995[1*]،

---

* - ويمكن إيجاز أهم المؤثرات التي مهدت لمؤتمر برشلونة فيما يلي:

- **قمة المجلس الأوروبي**: التي انعقدت بلشبونة بالبرتغال في جوان 1992، والتي خرجت ببيان تضمن التأكيد على ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار في الضفة الجنوبية والشرقية لحوض البحر المتوسط.

وبالتالي فهي تلتزم بأهداف ومبادئ هذا الإعلان وتساهم في هذا المسار، وإذا كان إعلان برشلونة هو الاتفاق الإطار المنظم للعلاقات الأورو- متوسطية "والعلاقات الأورو- مغاربية جزء منها"، فإن كل الاتفاقيات الثنائية تندرج في نفس الإطار وتعمل على تحقيق أهدافه الأساسية، وقد انعقد في إطار المؤتمر الأوروبي المتوسطي لوزراء الخارجية المنعقد في برشلونة يومي 27-28 نوفمبر 1995، ويمكن تحديد أهم الأهداف التي كانت وراء عقد هذا الاتفاق بالنسبة للطرفين كما يلي:

1 - أهداف الإتحاد الأوروبي:

من الملاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي تتفاوض كمجموعة ومنطلق قوة مع الدول المغاربية وذلك قصد تحقيق بعض الأهداف المتمثلة أساسا في:

-أهداف سياسية وأمنية: تهدف الشراكة إلى نزع فتيل الحروب والتوترات في منطقة ذات مصالح حيوية للغرب ووفق ما يسمونه " بالإرهاب " الذي بدا ينال من الأمن الأوروبي ذاته.[1]

هذا إضافة إلى فرض النفوذ الأوروبي في المنطقة وتوسيعه باعتبار أن دول المغرب العربي هي مناطق نفوذ تقليدية لأوروبا، فقد كان إعلان برشلونة كرد فعل للمنافسة الأمريكية للإتحاد الأوروبي في المنطقة حيث يبدو من التوجهات الأولى المعلنة لهذا المشروع أنه يأتي تزامنا مع مشروع آخر هو المشروع الشرق

- **المجلس الوزاري الأوروبي**: الذي انعقد في كورفو باليونان خلال شهر جوان من سنة 1994 حين طرحت فكرة الشراكة الأورو متوسطية والتي تقوم على مفهوم جديد يضفي بعد أكثر تعقيدا يتجاوز التعاون التجاري الذي حكم لحد الآن العلاقات الأورو مغاربية للوصول إلى بناء فضاء أوروبي مغاربي تكون الخطوة الأولى إليه بناء منطقة التبادل الحر[1].

- **القمة الأوروبية**: التي انعقدت في أيسن بألمانيا في ديسمبر من سنة 1994، والتي تم من خلالها إقرار مضمون وثيقة العمل المقدمة من طرف اللجنة الأوروبية للإتحاد والتي أعدت خلال خمسة (05)أشهر تقريبا لتضع أسسا عامة لسياسة عامة لسياسة أورو- متوسطية.

- **المجلس الأوروبي**: والذي انعقد بكان في فرنسا في جوان 1995، هذا المؤتمر مثل مرحلة حاسمة بتخصيص ظرف مالي جديد، موجه إلى الدول المتوسطية الأخرى خلال الفترة 1995-1999، إذ بلغت المساعدات العالية المتخصصة 6.4 مليون إيكو.

كما خرج المؤتمر بهدف عام وهو تحويل حوض البحر المتوسط إلى حوض السلام وجعل المنطقة المتوسطية منطقة ازدهار، وأمن واستقرار.

- **مؤتمر برشلونة**: اجتمع ممثلو الدول الخمسة عشر (15) الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مع ممثلي إثنى عشر (12) دولة متوسطية، بالإضافة لممثل عن المجلس الأوروبي " خافيير سولانا "، وآخر عن المفوضية الأوروبية "مانويل مارن" في مدينة برشلونة الإسبانية في 27-28 نوفمبر من عام 1995، بهدف إعطاء بعد جديد للعلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الطرفين، ولجعلها تقوم على التعاون والتضامن والحفاظ على علاقات حسن الجوار والتاريخ المشترك الذي يربط بينهما[1].

[1]- إكرام عبد الرحيم،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة.مصر، مكتبة مدبولي، ط1، 2002، ص253.

–أوسطي، ولعل المشروع المتوسطي بفكرته وانطلاقته وتوجهاته مع مشروع أوروبي يأتي مكرسا نفسه من أجل التعاون والحوار مع العرب بالدرجة الأولى علما أن المتوسطي أقدم بفكرته من الشرق أوسطي.[1]

– تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى مناطق للتعاون، ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل.

– تطوير عملية الاندماج الأوروبي.

– التحكم في الهجرة نحو أوروبا: تعتبر دول أوروبا من الناحية الاقتصادية دولا ذات كثافة سكانية متقـــدمة في السن، وهو ما يدفعها إلى الاستعانة باليد العاملة الأجنبية والشابة، وهي الميزات التي تتصف بها سكان الضفة الجنوبية للمتوسط، فهناك ثلاث ملايين عامل من الجزائر والمغرب وتونس يعملون في أوروبا ساهموا في بنائها وتعميرها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

تلك الأعمال التي لم تقبل عليها العمالة الأوروبية نظرا لخطورتها وانخفاض أجورها [2] غير أن الإقامات غير الشرعية للمهاجرين تشكل هاجسا كبيرا للدول الأوروبية بسبب أثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والمتمثلة أساسا في خلق التوتر والتراعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة والإرهاب...الخ.

من أجل ذلك تسعى الدول الأوروبية من خلال الشراكة إلى التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المشاركة بها للتقليل من التفكير في الهجرة للعمل ومحاولة تنظيمها في إطارها الشرعي.[3]

والجدول التالي يبين عدد المهاجرين المغاربة إلى دول الاتحاد الأوروبي:

البلدان الأوروبية	عدد إجمالي المهاجرون	المغـــاربـــيون المهـــاجـــرون		
		الجزائريون	المغربيون	التونسيون

[1] – سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم،لبنان. مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1997.1، ص215.

[2] – سيد شويخي عبد المولى، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي. الرياض، المركز الغربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992، ص.173.

[3] – سعدية قصاب،"الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي" الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 21-2002/05/22.

فرنسا	3596.6	614.2	%17.1	572.7	%15.9	206.3	%5.7
الأراضي المنخفضة	662.4	—	—	128.6	%19.4	1.4	%0.2
بلجيكا	892.0	8.5	%0.9	125.1	%14.0	4.2	%0.5
إيطاليا	1250.2	—	—	145.8	%11.7	47.3	%3.8
ألمانيا	7365.8	17.5	%0.2	83.9	%1.1	25.4	%0.3
اسبانيا	694.5	—	—	135.7	%19.5	—	—

الجدول رقم 03: عدد ونسبة المغاربة المستقرون بالبلدان الأوروبية 1998، بالآلاف وبالنسب

Source : Remy leveau, Le partenariat euro-méditerranéen : La dynamique de l'intégration regional.Paris : la documentation française.2000, p : 100.

-أهداف اقتصادية وتجارية:

تعتبر الأهداف الاقتصادية والتجارية من أكثر الأهداف أهمية لأن المنطقة (دول المغرب الغربي) تعتبر بالنسبة للإتحاد الأوروبي البيئة التي يتشكل فيها الفضاء الاقتصادي الجهوي الأوروبي على غرار الأقطار الاقتصادية المنافسة، ذلك أن دول جنوب المتوسط تعد من أهم المنافذ للصادرات الأوروبية، ويعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لهذه الدول.

إضافة إلى فتح أسواق تجارية تستطيع من خلالها منافسة الأسواق اليابانية والأمريكية التي باتت تهدد اقتصادها[1]. وبالتالي تدعيم إبراز الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض المتوسط خاصة الدول المغاربية منها.

2 - أهداف الدول المغاربية:

لقد حرمت نهاية الحرب الباردة دول الجنوب من دورهم الأساسي في المنطقة، وبالنتيجة فقد تقلصت المساعدات الاقتصادية التي كانت تمنح لهم في نفس الوقت، كما أن التطور التكنولوجي قلص من الأهمية الإستراتيجية للصادرات من الموارد الأولية، الشيء الذي يفسر نقص إيرادات دول جنوب حوض المتوسط.

هذه الوضعية جاءت في الوقت الذي تواجه فيه دول الجنوب أزمة المديونية وسياسات التصحيح الهيكلي، وهذا ما أدى إلى تراجع في التنمية وتهميش عدد كبير من الدول في المبادلات التجارية والمالية الدولية. وحتى تتمكن دول المغرب الغربي من الدخول في هذه المنافسات، كان عليها أن تمتلك أجهزة

[1] – محمد الربي، فلاح،المتوسطية والشرق أوسطية وجهات لعملة واحدة. الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2001، ص52.

تكنولوجية قادرة على جلب اهتمام الأسواق العالمية، غير أن أغلبية هذه الدول لديها إمكانيات قليلة في هذه القطاعات وتجد نفسها مهـــمشة، فتبقى دول الجنوب تابعة نسبيا لدول الشمال حيث أن 50% من مبـــادلاتهم تتم مع الـــدول المتقـــدمة، وبالعكس فإن وزن دول الجنوب في تجارة الدول المتقدمة مستمرة في التقلص.

إن هذا التطور يظهر أشكالا جديدة للتبعية، كالفقر، والنمو الديمغرافي والهجرة ومشاكل البيئة، وتـــجارة المخـــدرات، والجرائم، وانتشار الأوبئة والإرهاب التي كان لها آثار ليس فقط على دول الجنوب بل حتى على دول الشمال، وبالنسبة لدول المغرب الغربي، فإن الشراكة من جهة تعتبر مشروع اندماج ضمن فضاء اقتصادي لا يمكنهم رفضه إذا أرادوا تجنب تهميشهم من الساحة الدولية[1].

ومنه فإن الشراكة الأورو مغاربية وسيلة لتخفيض آثار الحرمان المرتبطة باندماج دول أوروبا الوسطى والشرقية في الفضاء الأوروبي خاصة توجيه تدفقات التبادل والاستثمار، خاصة آثار المديونية التي أرهقت الدول المغاربية، فليس لدول جنوب حوض المتوسط خيار آخر في إقامة مستقبل مشترك مع القطب الأقرب لها و المتمثل في أوروبا.

	1980	1992	الدين الصادرات1992	الدين الناتج الوطني الإجمالي
الجزائر	19359	26349	%71.3	%59.9
المغرب	9710	21305	%23.6	%71.2
تونس	3526	8475	20.6%	%49.6

الجدول رقم04: يمثل المديونية الخارجية لدول المغرب العربي.

المصدر: فتح الله، ولعلو، المشـــروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية . المغـــرب: دار توبـــقـــال للنشر،ط 1 ،1997، ص202.

ويمكن تلخيص أهم أهداف الدول المغاربية في:

- يمكنها أن تستفيد من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية، سيضمن للدول المغاربية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي.

[1]- محمد سليم صمار، مرجع سبق ذكره. ص.147.

- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتحويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الأوروبية منها، إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.
- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الأوروبية على الأراضي المغاربية.
- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها خاصة مشكل البطالة[1].

وبناء على هذه الاعتبارات يتضح جليا التباين في الأهداف بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، فالأولى تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية وإستراتيجية، أما طموحات الثانية فلا تتعدى أن تكون طموحات اقتصادية وتنموية خاصة.

[1]- عابد، شريط،دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية : حالة دول المغرب الغربي . أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2003-2004، ص96.

دراسة تحليلية لبيان برشلونة 1995 (تحليل مضمون الوثيقة)

جاء إعلان برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995 كرد فعل للتطورات والمتغيرات الدولية والإقليمية التي هيأت المناخ المناسب لطرح هذه الصيغة للتعاون الأورومغاربي في إطار التعاون الأورو متوسطي، وخاصة بعد شعور أوروبا الموحدة باختلال الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمنافسة الأمريكية لدول الإتحاد الأوروبي في المنطقة.

لقد تضمن إعلان برشلونة الشراكة ليس على أنها اتفاقا تجاريا عابرا أو توافقا سياسيا محددا، بل على أنها سيرورة نحو مصير مشترك يشتمل كل الجوانب الاقتصادية، السياسية الاجتماعية والثقافية، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية، يجب أن يؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات مما يخلق جوا من الانفتاح بين هذه الأطراف.[1]

وقد اهتم الإعلان بمجالات أساسية للشراكة حسب الأولويات هي الاقتصادي والمالي ثم السياسي والأمني ثم الاجتماعي والثقافي.

وتتضمن الدراسة التحليلية للإعلان تحليل مضمون كل من الديباجة والخاتمة ومختلف المجالات التي تمت الإشارة إليها سابقا.

لقد حدد الإعلان في ديباجته وخاتمته التوجيهات الكبرى للسياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي، والتي ترتكز على مفهوم الشراكة. ووضع قواعد المسار قصد خلق إطار يجمع الإتحاد الأوروبي من جهة والدول المتوسطية من بينها الجزائر، تونس والمغرب من جهة ثانية.[2]

تختلف أنماط الشراكة في الإعلان، حيث نجد أن معدل تكرار الكلمات المتعلقة بالشراكة باعتبارها الهدف الأساسي لانعقاد المؤتمر- برشلونة- بين ضفتي المتوسط، وذلك في ديباجة وخاتمة الإعلان يصل إلى (14%). في حين لو لاحظنا معدل تكرار الكلمات التي تتعلق بالنمط الاقتصادي والمالي للشراكة فنجدها تصل إلى (49.6%)، ومعدل تكرار الكلمات المتعلقة بالنمط السياسي والأمني تصل إلى

[1]- يوسف، مسعداوي و رفيقة، باشوندة، "واقع وآفاق الشراكة الأورو متوسطية الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، عدد4، مارس 2005، ص.400.

[2]- مصطفى، بخوش،مرجع سبق ذكره.ص.92.

(30.7%)، أما عن الكلمات المتعلقة بالشراكة الاجتماعية والثقافية فلم تتجاوز (19.7%) من معدل تكرار إجمالي الكلمات.[1]

ومن خلال تحليل ديباجة وخاتمة إعلان برشلونة الممثلة في الجدول التالي نلاحظ:

الكلمة وتكرارها			الكلمة وتكرارها		
الكلمة	التكرار	%	الكلمة	التكرار	%
الشراكة	12	14.0	تحديات مشتركة	1	1.2
اجتماعات دورية	6	7.0	علاقات ثنائية	1	1.2
شراكة اجتماعية وثقافية	6	7.0	مبادرات السلام	1	1.2
حوض البحر المتوسط	4	4.7	التنمية	1	1.2
الشركاء	4	4.7	سلام عادل وشامل	1	1.2
الحوار	4	4.7	الشرق الأوسط	1	1.2
وزراء الخارجية	4	4.7	قرارات مجلس الأمن	1	1.2
برنامج عمل برشلونة	3	3.5	مبدأ الأرض مقابل السلام	1	1.2
التعاون	2	2.3	الرفاهية	1	1.2
علاقات جماعية	2	2.3	الديمقراطية	1	1.2
السلم	2	2.3	حقوق الإنسان	1	1.2
الاستقرار	2	2.3	تنمية متوازنة ودائمة	1	1.2
شراكة اقتصادية ومالية	2	2.3	تنمية اجتماعية	1	1.2
كبار المسئولين	2	2.3	الفقر	1	1.2
اللجنة الأوروبية	2	2.3	شراكة سياسية	1	1.2

1- مصطفى عبد الله أبو القاسم، خشيم،الشراكة الأورو متوسطية (ترتيبات مابعد برشلونة)، مرجع سبق ذكره،ص.377.

المتوسطية					
العلاقات المستقبلية	1	1.2	الخبراء	1	1.2
التلاحم	1	1.2	تبادل الخبراء والمعلومات	1	1.2
روابط التاريخ	1	1.2	المجتمع المدني	1	1.2
روابط الجوار	1	1.2	حوار البرلمانيين	1	1.2
المفوضية الأوروبية	1	1.2	السلطات الإقليمية	1	1.2
الاتحاد الأوروبي	1	1.2	ترويكا الإتحاد الأوروبي	1	1.2
			السلطات المحلية	1	1.2
				85	100.0

الجدول رقم 05: تحليل مضمون ديباجة وخاتمة إعلان برشلونة 1995

المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم، خشيم، الشراكة الأورو متوسطية (ترتيبات ما بعد برشلونة). بيروت: معهد الإنماء العربي، ط1، 2002، ص. 378.

- وصل معدل تكرار الكلمات المتعلقة بالشراكة الاجتماعية والثقافية إلى (7%) فيما وصل معدل تكرار الكلمات المتعلقة بالشراكة الاقتصادية والمالية والشراكة السياسية إلى (2.3%) و(1.2%) على التوالي.
- ونجد أن الكلمات التي كانت لها أكبر حصة من التكرارات هي التالية حيث وصلت معدلات تكرارها إلى: اجتماعات دورية (7%)، الحوار (4.7%)، وزراء الخارجية (4.7%)، البرلمانيين (1.2%)، أما الكلمات التي تدل على التقارب والجوار مثل: حوض البحر المتوسط (4.7%)، الشركاء (4.7%)، روابط التاريخ (1.2%)، روابط الجوار (1.2%)، تحديات مشتركة (1.2%).
- ونجد كلمات تعبر عن الجانب الأوروبي مثل الإتحاد الأوروبي (1.2%)،المفوضة الأوروبية(1.2%) ،وترويكا الإتحاد الأوروبي (1.2%) ما يعبر عن تأثير الجانب الأوروبي على عملية برشلونة.
- نلاحظ عدم التأثير الملحوظ للدول المتوسطية، لكن يبقى اهتمامها المشترك مع الدول الأوروبية بقضايا السلم (2.3%) والاستقرار(2.3%)، واهتمامها بحل الصراعات من بينها الصراع العربي

الإسرائيلي حيث نجد الكلمات المعبرة عنه تكررت مثل السلام العادل والشامل(1.2%)، والشرق الأوسط (1.2%) وقرارات مجلس الأمن(1.2%) ومبدأ الأرض مقابل السلام (1.2%).

- ويلاحظ أن تحقيق أهداف مؤتمر برشلونة يتم في إطار مستويين هما مستوى العلاقات الجماعية(2.3%) ومستوى العلاقات الثنائية الذي يجسد إبرام اتفاقية الشراكة(1.2%)[1] .

تحليل البعد السياسي والأمني لإعلان برشلونة

لقد اعتبر السلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط قناعة وعنصرا مهما عبّر عنه المؤتمرون المشاركون في مؤتمر برشلونة. واعتبروها مكاسب يتعهدون جميعا بتشجيعها وتعزيزها [2].وذلك لتحقيق فضاء مشترك للسلم والأمن وترقية الأمن الإقليمي.[3]

الكلمة وتكرارها			الكلمة وتكرارها		
الكلمة	التكرار	%	الكلمة	التكرار	%
القانون الدولي	6	8.0	حق تقرير المصير	2	2.7
الاستقرار	5	6.8	منع استخدام القوة	2	2.7
حقوق الإنسان	4	5.3	نزع السلاح	2	2.7
الحريات الأساسية	4	5.3	مناطق منزوعة السلاح	2	2.7
عدم انتشار الأسلحة النووية	4	5.3	السلام	2	2.7
ميثاق الأمم المتحدة	3	4.0	دولة القانون	1	1.3
المساواة في السيادة	3	4.0	الديمقراطية	1	1.3
وحدة وسلامة الأراضي	3	4.0	فض الخلافات سلميا	1	1.3
التعاون	3	4.0	الإرهاب	1	1.3
الإرهاب	3	4.0	الجريمة المنظمة	1	1.3

[1] -نفس المرجع. ص 380.

[2] - سيار، الجميل،مرجع سبق ذكره. ص-ص220-221.

[3] - مصطفى، بخوش، مرجع سبق ذكره. ص97.

عدم التدخل	3	4.0	المخدرات	1	1.3
الأمن	1	2.1	الرقابة على التسلح	1	1.3
المنطقة المتوسطية	2	2.7	الرقابة على الأسلحة التقليدية	1	1.3
الحوار السياسي	2	2.7	علاقات حسن الجوار	1	1.3
التعددية	2	2.7	الازدهار	1	1.3
التسامح	2	2.7	ميثاق أوروبي– متوسطي	1	1.3
العنصرية	2	2.7	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	1	1.3
معاداة الأجانب	2	2.7			
المجموع				75	100.0

الجدول رقم06 : البعد السياسي والأمني لإعلان برشلونة 1995

المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم، خشيم، الشراكة الأورو متوسطية (ترتيبات ما بعد برشلونة). بيروت: معهد الإتحاد العربي، ط1، 2002، ص 388.

يبين الجدول الخاص بتحليل البعد السياسي والأمني للشراكة تنوع القضايا المـــرتبطة بهذا النمط من الشـــراكة، حيث أنها امتدت لتشمل عدة مجالات مثل: الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي، والاستقرار في حوض البحر المتوسط والالتزام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والمساواة في السيادة بين الدول الأوروبية المتوسطية خاصة منها المغاربية، والتعاون في المجالين السياسي والأمني ومكافحة العنصرية وعدم التسامح، وإقامة دولة القانون والديمقراطية والتوصل إلى عقد ميثاق أوروبي متوسطي وغيرها من القضايا الأخرى التي اتسمت بالتداخل والترابط[1].

تدخل القضايا المشار إليها في إطار اهتمام النظام العالمي ككل ليس فقط باهتمام الدول الأورو مغاربية.ثم إن حرص الإتحاد على جعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة استقرار وأمن وسلام ما

[1] – مصطفى عبد الله أبو القاسم، خشيم،الشراكة الأورو متوسطية (ترتيبات ما بعد برشلونة)، مرجع سبق ذكره.ص 387.

جعل معدل تكرار هذه الكلمات الثلاث يصل إلى 6.8%، 4%، 2.7%، وبالتالي يلاحظ أن معدل تكرار الكلمات المتعلقة بتحقيق الاستقرار والسلام وصل في مجمله إلى 16.2% وهذه العناصر لا تحقق إلا في إطار تعاون الدول الأورو مغاربية على جعل حوض البحر المتوسط منطقة متروعة السلاح.

وتعتبر الدول المغاربية عنصرا ذا تأثير في هذا الشق من الشراكة حيث يعكس تكرار الكلمات التالية: المساواة في السيادة (4%)، وحدة وسلامة أراضي الدول(4%)، عدم التدخل في الشؤون الداخلية (4%) ، معاداة الأجانب ، حق تقرير المصير (2.7%).

يتبين لنا البعد السياسي لمسألة الهجرة غير الشرعية من خلال تكرار الكلمات التالية: التسامح وعدم التسامح، العنصرية، معاداة الأجانب، الإرهاب والجريمة المنظمة ، ويلاحظ أن عدم الاستقرار السياسي في الجزائر خلال تلك الفترة وبروز الإسلام السياسي تعتبر من ضمن الأسباب التي أدت وتؤدي إلى تأثير العلاقات الأوروبية المغاربية وذلك لوجود جاليات مغاربية في أوروبا من جهة ونظرا لأن الإتحاد الأوروبي يعتبر مثل هذه القضايا تهديدا للاستقرار والأمن والسلام في حوض البحر المتوسط من جهة أخرى. وعليه فإن تبني ميثاق أوروبي متوسطي اعتبر الحل الأمثل لتنسيق العلاقات السياسية والأمنية بين دول الأعضاء في الشراكة السياسية والأمنية[1].

1- نفس المرجع.ص-ص 389-391.

تحليل البعد الاقتصادي والمالي لإعلان برشلونة

يجب الإشارة أولا إلى ارتباط الشق الاقتصادي بالقضايا السياسية في المنطقة والذي يمكننا فهمه بشكل أعمق لدى تحليلنا لمجريات الحوار خلال مؤتمر برشلونة [196]، ومن ثم فإن للإسراع في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة، وتحسين فرص المعيشة عن طريق زيادة فرص التوظيف والإقلال من حجم الفجوة التي تعانيها عملية التنمية في المنطقة ودعم التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي، أولوية وأهمية كبيرة في هذا الشق من الشراكة[197].

الكلمة وتكرارها			الكلمة وتكرارها		
الكلمة	التكرار	%	الكلمة	التكرار	%
التعاون	19	15.7	اقتصاد السوق	2	1.7
التنمية	14	11.6	قطاع الإنتاج	2	1.7
المساعدات	7	5.7	المرأة	2	1.7
التبادل التجاري الحر	7	5.7	الديون	1	0.8
الزراعة	6	4.9	الدخل	1	0.8
منطقة تجارة حرة	6	4.9	البطالة	1	0.8
البيئة	5	4.3	قطاع الخدمات	1	0.8
الاستثمار	4	3.3	قواعد شهادات المنشأة	1	0.8
الطاقة	4	3.3	حقوق الملكية الفكرية	1	0.8
نقل التقنية	3	2.5	القطاع الخاص	1	0.8
النقل البحري	3	2.5	الفئات محدودة الدخل	1	0.8
البحث والتطوير	3	2.5	الادخار	1	0.8
منطقة ازدهار مشتركة	2	1.7	الصادرات	1	0.8

[196]- مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره، ص.98.

197- إكرام عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص.249.

المنطقة المتوسطية	2	1.7	التصحر	1	0.8
الحوار	2	1.7	المياه	1	0.8
التكامل	2	1.7	التبعية الغذائية	1	0.8
اتفاقيات الشراكة	2	1.7	البيئة التحتية	1	0.8
منظمة التجارة العالمية	2	1.7	التقنية الإعلامية		0.8
الحواجز الجمركية	2	1.7	تحديث نظام الاتصالات	1	0.8
الجات	2	1.7	قانون البحار الدولي	1	0.8
			تبادل البيانات والمعلومات	1	0.8
المجموع				121	100.0

الجدول رقم07: البعد الاقتصادي والمالي لإعلان برشلونة 1995

المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم، خشيم، الشراكة الأورو متوسطية (ترتيبات ما بعد برشلونة) . بيروت: معهد الإنماء العربي، ط1، 2002، ص381.

يبين لنا الجدول الذي يعكس الشق الاقتصادي والمالي لعملية الشراكة من خلال معدل الكلمات الخاصة به، المساحة الكبيرة التي أولتها أطراف الشراكة لهذا الشق نظرا للأهمية البالغة للتعاون الاقتصادي والمالي.

ونلاحظ من الجدول أن:

- القضايا الاقتصادية تنوعت فشملت: التعاون(15.7%) من معدل الكلمات، والتنمية (11.6%) والتبادل التجاري الحر (5.7%)، الاستثمار (3.3%)، نقل التقنية (2.5%)، المنطقة المتوسطية(1.7%)، التكامل(1.7%)، اتفاقيات الشراكة (1.7%)، فنلاحظ أن مختلف هذه القضايا تحظى باهتمام طرفي الشراكة.
- اختلف سلم أولويات القضايا الاقتصادية بالنسبة للطرفين الأوروبي والمغاربي فنجد أن قضايا كالتعاون والتنمية والتبادل التجاري والاستثمار والطاقة والحوار وإنشاء منطقة ازدهار مشتركة كانت لها أولوية في اهتمام الطرفين حيث حصلت على أعلى نسبة تكرارات تتجاوز (61%).

- ونلاحظ قضايا أخرى مثل: منظمة التجارة العالمية(1.7%) والجات(1.7%)، التصحر، المياه، قانون البحار الدولي(0.8%)، تحظى باهتمام عالمي وليس فقط على مستوى أطراف الشراكة.
- ونلاحظ أن الدول المتوسطية خاصة منها الدول المغاربية ليس لها تأثير بالغ في عملية برشلونة فالقضايا التي تحظى باهتـــمام هاته الدول لم تكـــن لها نسبة تكرارات كبيرة مقارنة بالقضايا الأخرى مثل: الديون(0.8%) ، البطالة(0.8%) ، التبعية الغذائية(0.8%) ...
- ونلاحظ أن البعد الاقتصادي لعملية برشلونة تضمن التقيد بالقانون الدولي وأيضا بمبادئ منظمة التجارة العالمية والجات.

إن دول الإتحاد الأوروبي باعتبارها كتلة متلاحمة والطرف الأقوى في مؤتمر برشلونة تمتعت بنفوذ وتأثير قوي على عكس الدول المغاربية والعربية بصفة عامة.

ويهدف إعلان برشلونة في إظهار بعده الاقتصادي إلى خلق شراكة أوروبية مغاربية في الشراكة الأوروبية المتوسطية بهدف دعم علاقات التنسيق والتعاون في المجالات الاقتصادية والمالية والتقنية.[198]

يعتبر نجاح عمليتي الحوار والتعاون على مستوى الطرفين الأوروبي والمغاربي عامل مساعد على نجاح الأبعاد المدروسة في المؤتمر خاصة منها الشق الاقتصادي والمالي. وتعكس الاتفاقيات بين الطرفين ضرورة تحقيق التكامل الإقليمي والجهوي.

تحليل البعد الاجتماعي والثقافي لإعلان برشلونة:

تعترف الوثيقة بالتقاليد الثقافية والحضارية للصفتين ونرى أن الحوار بين هذه الثقافات والتبادلات الإنسانية هي مكونات أساسية للتقارب والتفاهم بين الشعوب وتقترح الوثيقة أن يقوم هذا الشق من الشراكة على[199] أهمية الحوار بين الثقافات والحضارات في التقريب بين شعوب المنطقة و تنمية التعاون من أجل التغلب على مشاكل الهجرة عن طريق خلق وظائف بواسطة إنشاء برامج التدريب

---

[198]– صالح، بكر الطيار، "الأمن العربي : التحديات الراهنة والانطباعات المستقبلة"، ندوة منعقدة بالمغرب 1996/1/11، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، 1996، ص–ص471–472.

[199]– مصطفى، بخوش،مرجع سبق ذكره. ص.99.

المهني وللتعاون في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد وإبراز أهمية التعاون[200] في تطوير الموارد البشرية وتبادل الخبرات في مجال التربية والتكوين.[201]

والجدول التالي يبين معدل تكرار الكلمات التي تشير إلى القضايا الاجتماعية والثقافية.

الكلمة وتكرارها			الكلمة وتكرارها		
الكلمة	التكرار	%	الكلمة	التكرار	%
الهجرة	5	10.4	الشباب	1	2.1
المبادلات	5	10.4	الديمقراطية	1	2.1
المجتمعات المدنية	4	8.2	سيادة القانون	1	2.1
الحوار بين الثقافات	4	8.2	السكان	1	2.1
التعاون	4	8.2	التدريب المهني	1	2.1
تنمية الموارد البشرية	3	6.3	البطالة	1	2.1
الصحة	2	4.2	المخدرات	1	2.1
التنمية الاجتماعية	2	4.2	الجريمة المنظمة	1	2.1
التنمية الاقتصادية	2	4.2	الفساد	1	2.1
الإرهاب	2	4.2	العنصرية	1	2.1
المنطقة المتوسطية	1	2.1	معاداة الأجانب	1	2.1
وسائل الإعلام	1	2.1	التسامح	1	2.1
			الهوية الثقافية	1	2.1
المجموع				48	100.0

الجدول رقم : البعد الاجتماعي والثقافي لإعلان برشلونة 1995

المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم،خشيم، الشركة الأوروبية المتوسطية (ترتيبات ما بعد برشلونة). بيروت: معهد الإنماء العربي، ط1،2002، ص 393.

[200]- إكرام، عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره. ص .201.

[201]- مصطفى، بخوش،نفس المرجع. ص.99.

نلاحظ من تحليل مضمون البعد الاجتماعي والثقافي لإعلان برشلونة تنوع قضاياه منها: الهجرة، الحوار بين الثقافات، الإرهاب، الشباب، الجريمة المنظمة، الديمقراطية وغيرها من القضايا الأخرى.

لقد تميزت هذه القضايا بالتداخل والترابط، فالتعاون الأورو مغاربي في المجال الاجتماعي والثقافي يقود إلى دعم الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان بقصد التغلب على العقبات التي تعيق تحسين وتطوير العلاقات الأورو مغاربية ومن أمثلتها: الإرهاب(4.2 %)من معدل التكرارات، المخدرات(2.1%) ، الفساد(2.1%) ، العنصرية (2.1%)، معاداة الأجانب (2.1%)وعدم التسامح الديني.

ولقد أولت عملية برشلونة أهمية خاصة لبعض القضايا التي لها تأثير على مسار العلاقات الأورو مغاربية منها: الهجرة (10.4%)والتي تريد الدول الأوروبية وضع حد لها من طرف الدول النامية لا سيما دول المغرب العربي، حيث تعتبر الجاليات المغربية من ضمن الجاليات المنتشرة في الإتحاد الأوروبي.

ويعتبر نجاح التعاون الأورو مغاربي في مجال الهجرة غير الشرعية سيحقق في إطار تسهيل المبادلات، هذه العملية التي تتم في إطار عدة مستويات أبرزها المستويات الإنسانية والعلمية والتقنية وأيضا يرتبط مفهوم المبادلات بالتبادل الثقافي والمجتمعات المدنية ويرتبط المفهوم بالتعاون اللامركزي بين الدول الأورو مغاربية والاتصال المباشر بين الشباب.

فالمبادلات قد تتم بين التنظيمات الرسمية أو غير الرسمية: وهي تتسم بالمركزية واللامركزية في وقت واحد.

ونلاحظ تكرار الكلمات ذات العلاقة بالثقافة الغربية: المجتمعات المدنية (8.2%) ، الديمقراطية(2.1%) وسيادة القانون(2.1%) فيربط إعلان برشلونة مفهوم المجتمع المدني بتطبيق الديمقراطية وأيضا الكلمات المعبرة عن التنمية الاجتماعية(4.2%) والتنمية الاقتصادية(4.2%).

كما نلاحظ وجود كلمات تعكس تأثير الدول المتوسطية من بينها دول المغرب العربي منها: تنمية الموارد البشرية(6.3%) ، وتطوير قطاع الصحة(4.2%) والقضاء على البطالة والعنصرية(2.1%)[202].

[202]– مصطفى عبد الله أبو القاسم، خشيم،الشراكة الأوروبية المتوسطية (ترتيبات ما بعد برشلونة)، مرجع سبق ذكره. ص-ص. 393-397.

ولمعرفة أهم النقاط التي جاءت في إعلان برشلونة، قمنا بإجراء تحليل كمي لمضمون الإعلان، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الكلمة أو المصطلح	عدد مرات تكرارها	النسبة المئوية
1- السلام	6	% 5.7
2- الاستقرار	6	% 5.7
3- التنمية	11	% 10.5
4- الديموقراطية	4	% 3.8
5- حقوق الإنسان	8	% 7.6
6- التنمية المستدامة	7	% 6.7
7- الإرهاب	6	% 5.7
8- الجريمة المنظمة	5	% 4.8
9- المخدرات	5	% 4.8
10- الأمن	7	% 6.7
11- التنمية الاجتماعية	2	% 1.9
12- منطقة رفاه مشتركة	4	% 3.8
13- منطقة تجارة حرة	8	% 7.6
14- الحوار	10	% 9.5
15- المجتمع المدني	4	% 3.8
16- الهجرة	8	% 7.6
17- القطاع الخاص	4	% 3.8
المجموع	105	% 100

الجدول رقم 09: البعد الكمي لإعلان برشلونة 1995 بناءا على كلمات دالة مختارة.

إن إجراء هذا التحليل وتفحص نتائجه يسمح لنا باستخلاص أهم النقاط والمحاور التي تقوم عليها اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية بما في ذلك الاتفاقيات الأورو- مغاربية، كذلك باستنتاج الأهداف

التي يرمي إليها كل الأطراف المشاركون في مسار عملية الشراكة، حتى وإن كانت كل دولة تحظى باتفاق خاص بها مستقل عن الدولتين الأخريين، إلا أنه كما قلنا سابقا تبقى كل هذه الاتفاقيات في إطار المسار العام للشراكة الأورو- متوسطية مع مراعاة خصوصية كل بلد، والمقارنة سمحت لنا أن نستنتج أنها اتفاقيات متقاربة من حيث مضامينها عموما.

إن الملاحظة الأولى حول نتائج التحليل الكمي الذي يوضحه الجدول تبين أن خلق منطقة من السلام والأمن والاستقرار هي الهدف الذي يسعى إليه الشركاء، فنلاحظ أن كلمة "الأمن" تكررت 7 مرات بنسبة 6.7 % وكلمة "سلام تكررت 6 مرات بنسبة 5.7 %، ونفس الشيء بالنسبة لكلمة "الاستقرار"، وبعملية حسابية بسيطة نجد مجموع التكرار فيما بينهما هو 19 مرة، وبالتالي بنسبة % 18.1، وعلى اعتبار أن الطرف الأوروبي – الإتحاد الأوروبي – تفاوض مع الدول المغاربية من موقع قوة، وبالتالي فرض منطقه على مجمل الاتفاقيات، فقد كان القصد بخلق منطقة السلام والأمن والاستقرار هو العمل على تجاوز وإنهاء حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها الدول المغاربية على اعتبار أنها تشكل عمقا استراتيجيا للأمن الأوروبي.

إدراكا لمصادر التهديد التي تؤثر على الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، والتي تتمثل أساسا في "الإرهاب" التي تكررت 6 مرات بنسبة 5.7 % و"الهجرة" التي وردت 8 مرات بنسبة 7.6 %، وكذا "الجريمة المنظمة" و"المخدرات" التي تكررت كل منها 5 مرات أي بنسبة 4.8 % لكل واحدة، وبنفس العملية الحسابية السابقة نجد المجموع الكلي للكلمات الدالة على مصادر التهديد هو " 24"، بنسبة كلية تقدر بـــ 22.9 %، وهذا يدل على الأهمية القصوى التي يوليها جميع الأطراف لهذه القضايا الحساسة.

كما حدد إعلان برشلونة – مثل كل الاتفاقيات الأخرى – الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف الشراكة والتي تعتبر من ركائزها، وهي المتعلقة "بالتنمية"، هذه الكلمة التي وردت 11 مرة، أي بنسبة % 10.5، ومصطلح "التنمية المستدامة" الذي تكرر 7 مرات بنسبة 6.7 %، ويكون ذلك من خلال إنشاء "منطقة التجارة الحرة"، الكلمة التي تكررت 8 مرات بنسبة 7.6 % ومجموعها هو 26 مرة بنسبة إجمالية هي 24.8 %، وما هذا إلا دليل على الأولوية التي يوليها الأطراف للمسائل الاقتصادية

الكلية والجزئية، وأن إحراز أي تقدم في مجال العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف يجب أن يمر أولا بالتعاون الاقتصادي على جميع الأصعدة والمستويات.

أما مصطلح "حقوق الإنسان" فقد ورد تكراره 8 مرات بنسبة 7.6 %، و"الديمقراطية" تكررت 4 مرات، فكانت نسبتها 3.8 %، فقد أكدت كل الاتفاقيات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية على ضرورة احترام مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعمل في إطارها، وتفعيل مبادئ الديمقراطية خاصة فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات الداخلية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة منطقة سلام وأمن واستقرار في ظل التعدي على حقوق الإنسان وخرقها، ودون تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، ولذلك لا يمكن الفصل بين الأهداف والمبادئ التي أقرتها كل اتفاقيات الشراكة، فبينها ارتباط وظيفي وثيق.

الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية بصفة خاصة، وكل الدول المتوسطية بصفة عامة، قد تأسست قياما على مبدأين هما:

1- لا يمكن فصل أمن واستقرار دول الإتحاد الأوروبي عن أمن واستقرار دول الجوار الجنوبية.

2 - السلامة الإقليمية في سياق العولمة الاقتصادية ينظر إليها على أنها وسيلة من وسائل استقرار الدول.

يتضح مما سبق أن الانشغالات الأمنية تسيطر على اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية، في إطارها الكلي، أي الشراكة الأورو- متوسطية، ويتجلى ذلك من خلال ثلاثية "الإرهاب، الهجرة والمخدرات" التي يرتكز عليها مسار الشراكة في تصوره الهادف إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار، وبالإضافة إلى الجوانب السياسية الأمنية، فإن الجوانب الأخرى للشراكة في الميدان الاقتصادي، المالي، الاجتماعي، الثقافي والإنساني تساهم في نفس المسعى في التقليل أو القضاء نهائيا على مخاطر اللاأمن.

و في السنوات الأخيرة حاولت الدول الأوروبية بالمحافظة على سياسة الشراكة إضافة أفكار جديدة على سياستها و الإتيان بسياسة جديدة أطلقت عليها اسم سياسة الجوار، هذه الأخيرة التي انبثقت من

الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي اقترحها المفوض الأعلى للسياسة الأوروبية خافييرسولانا سنة 2003، وقد دخلت هذه الأخيرة حيز التطبيق من طرف دول الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2004[203].

المطلب الثالث: السياسة الأوروبية للجوار ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

لقد شكلت هذه السياسة نقطة البداية في الاقتراب الشامل للإستراتيجية الأوروبية الأمنية في الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين كل أبعاد الأمن السياسي، الاقتصـــــادي، الاجتماعي، الثقافي، البيئي والعسكري، وتم ترجمة هذا الاقتراب إلى هدف عام في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية عرف بالتعددية الفاعلة من خلال تطوير دائرة من الدول ذات الحكم الرشيد في شرق الاتحاد الأوروبي وعلى حدود المتوسط عبر إقامة علاقات تعاونية عميقة[204].

هذه الإستراتيجية الجديدة هي استمرار للجهود الأوروبية السالفة وتنطلق من أن البحر المتوسط هو فضاء أوروبي يحتاج إلى العناية والسلم، لذلك لابد من تعزيز وسائل الحوكمة السلمية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير إمكانية عقد شراكات متميزة مع الدول المجاورة وإرساء مبدأ الملكية المشتركة في إشراك دول الجوار المعنية في أولويات الإصلاح المعمول بها في الاتحاد.

وتتركز مجالات عمل سياسة الجوار الأوروبية على ما يلي:

– تدعيم الحوار السياسي بين الضفتين وتقديم كل المعلومات حول كل النشاطات المشبوهة والهجرة السرية والحد من خطورة انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة.

– تعزيز سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

– التعاون في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الرئيسية مثل مكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

---

[203] – مصطفى ينون، "المسألة الأمنية في منطقة البحر المتوسط". مداخلة ألقيت في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائـــر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق. قسنطينة، 2008.

[204] – محمد مطاوع، "أوروبا و المتوسط ... من برشلونة إلى سياسة الجوار". مجلة العلوم السياسية، العدد: 115. مصر: دار الأهرام. 2006. ص. 40.

- تشجيع التوظيف والترابط الاجتماعي.

- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق.

- تعزيز الأمن في الدول المجاورة [205] وإنشاء منطقة استقرار وأمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي و التكامل السياسي.

ولقد أوضحت بنيتافيريروفالدنر المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية في كلمة ألقتها في مارس 2006 أن سياسة الجوار الأوروبية تهدف إلى: "أن تقدم لجيرانها في الشرق والجنوب الكبير من المزايا التي كانت فيما سبق مقصورة على أعضاء الاتحاد فقط مثل: حصة تجارية في أسواقنا الداخلية والمشاركة في برامج الاتحـــاد والتعاون في مجالات النقل وشبكات الطاقة وأنها تهدف إلى أن توفر لهم شكلا مميزا من أشكال الشراكة الآن بغض النظر عن طبيعة علاقتهم المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي ."

وعلى غرار إقامة مشروعات تنموية لمصلحة البحر المتوسط والدول المطلة على شواطئه جاءت فكرة **الاتحاد المتوسطي**[206]، والتي برزت فكرته جليا في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء ايطاليا وفرنسا واسبانيا وذلك في 20 ديسمبر 2007، ولقد شكل هذا المشروع هاجس الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي انتقد بحدة مسار برشلونة بسبب فشله في تحقيق أهداف إقامة السلام والرفاهية والتنمية الاقتصادية والتقارب بين الشعوب[207]، و هذا ما برز في خطاب ساركوزي الذي ألقاه حول فكرة إنشاء الاتحاد في قصر مارشال في 2007/10/23 و قال: "بأن الوقت قد حان لننتقل من الحوار إلى السياسة و تجاوز النقاش إلى البناء."[208]

بعد اجتماع الاتحاد الأوروبي المنعقد ببروكسل في 13 و 14 مارس 2008 أصبحت فكرة الاتحاد المتوسطي تعرف بالاتحاد من أجل المتوسط [*] بمبادرة فرنسية ألمانية، و قد ضم هذا الاجتماع 44 دولة [**]

---

[205] – عبد السلام يخلف، "المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار". مداخلة ألقيت في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع و أفاق. قسنطينة ، 2008.

[206] – "الاتحاد من أجل المتوسط" ، مرجع سبق ذكره.

[207] – عبد القادر رزيق المخادمي ،الاتحاد من اجل المتوسط :الأبعاد و الافاق . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2009. ص. 31.

[208] : المرجع نفسه ، ص: 33.

حضرها قادة نحو 40 دولة وكان الطموح المشترك الذي يجمعهم هو تحقيق مستقبل سلام و أمن وديمقراطية ورخاء وتفاهم إنساني واجتماعي وثقافي[209].

تتلخص أهداف الاتحاد من أجل المتوسط في ستة مشروعات إقليمية وهي:

- مكافحة التلوث في المتوسط: وقد قدمت المفوضية الأوروبية في آذار 2008 مشاريع عملية تهدف إلى إزالة 80% من مصادر التلوث بحلول 2020.
- إنشاء طرق بحرية برية لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر المتوسط.
- تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالاحتباس الحراري.
- وضع خطة للطاقة الشمسية في المتوسط.
- تطوير جامعة متوسطية دشنت في حزيران بورتوروز (سلوفينيا) .
- مبادرة المساعدة على تطوير الشركات الصغيرة و المتوسطة[210].

إن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يقوم على تبني مقاربة شاملة لمفهوم الأمن حيث ركز على التنمية المشتركة بين أعضائه مما يقلل من التناقضات الحاصلة في المتوسط، كما يقوم على أساس تقاسم التكنولوجيا، المعرفة، الخبرات بين البـــــلدان وإنشاء مخابر مشتركة وجامعات مشتركة، كما يشتمل المشروع على التعاون في مجالات حساسة كالمياه والطاقة وحماية وترقية التراث المشترك وتجسيد التعاون

---

*: ينظر إلى الملحق رقم:04 .ص: 110.

**: شاركت في الاتحاد 44 دولة، 32 دولة أوروبية هي: ألبانيا، المملكة المتحدة، النمسا ، بلجيكا، البوسنة و الهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمارك، لاتيفيا، استونيا، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، المجر، ايرلندا، ليتوانيا، ايطاليا، هولندا، مالطا، رومانيا، لوكسمبورغ، البرتغال، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، إمارة ماناكو، الجبل الأسود، و 9 دول عربية: تونس، المغرب، الجزائر، مصر، لبنان، الأردن، سوريا، موريتانيا، السلطة الوطنية الفلسطينية .

"الاتحاد من أجل المتوسط". مرجع سبق ذكره.

[209] –عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سبق ذكره. ص. 46.

[210]– "الاتحاد من أجل المتوسط". مرجع سبق ذكره.

القضائي في مكافحة الجريمة المنظمة، الإرهاب، محاربة الرشوة،. [211]. لأجل ذلك تم اقتراح إنشاء بنك متوسطي للاستثمارات يماثل البنك الأوروبي للاستثمارات مهمته تقديم تسهيلات للتعاون وعقد الصفقات بين المؤسسات الاقتصادية[212].

خلاصة واستنتاجات:

في دراسة الرؤية الأمنية الأوروبية في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط يشير الباحث "إدوارد مورتيمير" إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية اتجاه المتوسط، وصارت ترتبط بموقع كل دولة ومصدر تهديدها لأمن واستقرار الضفتين [213]، هذا ما انعكس على مفهوم الأمن الذي تغير بعد الحرب الباردة والذي انتقل من أحادي الاتجاه ذو معنى عسكري إلى أمن شامل متعدد

[211]– –محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكية مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، ط1، بيروت:دراسات النهضة العربية، 1979، ص ص79-111

[212] – بونوار بن صابم ، " تطور المقاربة الأوروبية في المتوسط" . مرجع سبق ذكره.

[213]– إبراهيم الدسوقي ، "القضايا الإستراتيجية و الأمنية في البحر المتوسط". مجلة العلوم السياسية، العدد 115، مصر: دار الأهرام، يناير 1994. ص. 85

الأبعاد[214]، وأصبح التوجه العالمي مرتكزا على أن أمن الأخر يقوم على أمن الآخرين لتحقيق الأمن المشترك الجماعي والتعاون المتبادل في مواجهة ومجابهة مصادر التهديد الجديدة[215].

على أساس هذا التغيير الذي طرأ على مفهوم الأمن حددت أوروبا مفاهيم جديدة للأمن وحصرتها في مجموعة من المصادر، ولعل أهمها أن جنوب حوض المتوسط هو المصدر الرئيسي للأمن الأوروبي، على أساس ذلك بدأ الاهتمام الأوروبي بالمنطقة لإعادة تنظيم مجموعة من الاتفاقيات وفق سياسة شاملة لتنميتهـــــا وضمان استقرارها [216]، وذلك من خلال تأسيس قطب جديد للاستقرار والأمن وضم الجيران المتوسطين لإحداث تغيرات جيوسياسية سريعة في المنطقة [217]، ما تبلور في السياسات المنتهجة بدءا بالحوار العربي- الأوروبي وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط، كل بأهدافه وتطلعاته.

[214] – مصطفى بوخوش، "التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط". مداخلة ألقيت في ملتقى حول الجزائر و الأمن في المتوسط. قسنطينة. 2008.

[215] – عبد النور ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط لظاهرة الهجرة غير القانونية .مرجع سبق ذكره.

[216] – علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. 2001. ص. 273.

[217] – يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورو متوسطية. رسالة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008. ص. 70.

الفصل الثالث

انعكاسات و سيناريوهات العلاقات الأورومغاربية

لاقى إعلان برشلونة ومشروع الشراكة الأورو مغاربية اهتماما كبيرا، وصخبا عالميا مما جعل التوقعات والاستشراف لهذا المشروع تتعدد وخاصة أنه مشروع شراكة بين ضفتين مختلفتين من حيث التنمية، الحضارة، اللغة والدين وفي الأنظمة السياسية والاقتصادية وفي التركيبة المجتمعية ، ومن هذا المنطلق كان لا بد من دراسة أهم الانعكاسات التي واجهت كلا طرفي الشراكة بعد عقد الاتفاقيات بينهما والشروع في تنفيذ مشروع برشلونة على أرض الواقع، وذلك للتوصل إلى معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو فشله والحكم على هذه التجربة خاصة في ما يتعلق بالمجال الأمني.

المبحث الأول: انعكاسات الشراكة على طرفي العلاقة

إن التحدي الأمني الذي تعيشه منطقة المتوسط عامة والمغرب العربي خاصة تعدى كل الحدود وصعبت التهديدات الأمنية وطالت آثارها إلى المساس بأمن القارة الأوروبية[218].

نتيجة لتشابك المصالح وتشعب العلاقات التي تسود العالم لم يعد بمقدور أية دولة العيش بمعزل عن غيرها من الدول وأصبح التعاون ضرورة لا مفر منه لاستتباب الأمن والأمان خاصة مع بروز تهديدات جديدة زعزعت أمن واستقرار العالم عامة والشمال والجنوب بصفة خاصة والتي سبق ذكرها ، على أساس ذلك برزت الرغبة لدى الجانبين بضرورة تبني استراتيجيات فاعلة للحد من هذه التحديات الأمنية[219]، هذا ما تبلور في مشروع الشراكة، وانطلاقا من النظرة الأوروبية لمنطقة المتوسط أنها جزء لا يتجزأ من أوروبا وأن أمنها مرتبط بأمن المنطقة، اتبعت الجماعة الأوروبية إستراتيجية أمنية جديدة، إستراتيجية مرنة تمكنها من أن تتفاعل وتتكيف مع أي متغير من أي نوع وعلى أي مستوى كان، وتحاول الحفاظ على المكتسبات الأوروبية التقليدية في علاقتها مع دول الضفة الجنوبية ، وهو ما يعرف بسياسة التعاون الاقتصادي والتي تتمحور حول بناء شراكة اقتصادية بإقامة منطقة تبادل حر وتقديم إعانات مالية لدول الجنوب لتقليص الهوة والتفاوت في مجال التنمية بين ضفتي المتوسط، وخلق مناصب شغل دائمة بتوجيه وتشجيع الاستثمارات الأجنبية خاصة الأوروبية منها [220]، ومن خلال هذا التقديم نحاول في هذا المبحث دراسة انعكاسات الشراكة على دول المغرب العربي من جهة ومن جهة أخرى انعكاساتها على دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: انعكاسات الشراكة على دول المغرب العربي

لم تحمل الوثيقة المقدمة من الاتحاد الأوروبي، والتي اعتمدت كصيغة مثلى للشراكة والتعاون في البحر المتوسط في الواقع جدية التعاون الحقيقي ونديته بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، فثمة شروط ومعايير في النظر إلى الشراكة والتعاون، ولا نغفل هنا بالتذكير بأن الوثيقة الأوروبية، على

---

218 – خير الدين العايب، مرجع سبق ذكره. ص. 87.

219 – عبد الجبار شعيبي، مرجع سابق ذكره.

220 – سامي جمال، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط "،مداخلة ألقيت في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق. قسنطينة. 2008.

الرغم من وجود العديد من الدعوات التي صدرت من تونس، الجزائر، فالشروط التي تكفل تحقيق الشراكة والتعاون في البحر المتوسط يجب أن تستند إلى مشاركة كاملة وواسعة وشاملة للأطراف المتوسطية، وهذا الشرط يتطلب قناعة مبدئية بمفهوم الشراكة والتعاون، وإذا كانت العلاقات الاقتصادية، التجارية، السياسية والثقافية، قائمة بين دول المتوسط، على المستوى الثنائي، فما هي انعكاسات الدعوة إلى شراكة أوروبية مغاربية لا تقوم على مبدأ المساواة في العلاقات الدولية؟ وهو الشرط الثاني إلى جانب التكافؤ والندية، واعتماد الحوار الحضاري إلى جانب المصالح المشتركة.

أولا: الانعكاسات الاقتصادية

يعتبر الجانب الاقتصادي للشراكة الأورومغاربية من أكثر ملفات هذا التعاون أهمية، وذلك لأن الجانب المتوسطي وخاصة الدول المغاربية لديها وجهة نظر تخالف إلى حد كبير التوجهات الأوروبية في هذا المجال[221]، ففي مجال تبادل السلع والخدمات، سعى مشروع الشراكة الأورو مغاربية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع عام 2010، بحيث يتم تحرير تبادل السلع الصناعية بين الجانبين فور التوقيع على اتفاق الشراكة المعروض على كل دول حوض المتوسط، أما السلع الزراعية المتبادلة بين الطرفين فيتم الاتفاق عليها بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة على حدى، وهذا يعني أن الشراكة الأورو مغاربية تمكن دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب السلع الصناعية التي تتمتع فيها بمزايا نسبية وتنافسية وتحرم الدول المتوسطية وخاصة المغاربية من المزايا التي تتمتع بها في مجال السلع الزراعية.

كما تعتبر الدول المغاربية سوقا مهما لدول الاتحاد الأوروبي وشريكا مهما في عمليات التنمية ، ومن المؤكد أن الاستفادة من إنشاء منطقة تجارية حرة تعود على الطرفين بالنفع وهذا تدريجيا، لكن ما يلاحظ على النتائج أن الاستفادة لم تكن كبيرة ومتكافئة، حيث أن الصناعة في دول المغرب العربي لم تتمكن من النفاذ لأسواق أوروبا إلا بعد فترة تأهيل وبالتالي باستعداد كبير لمواجهة هذه الضغوط [222].

---

[221]– رابح فضيل،التعامل الاقتصادي الأورومغاربي بين العولمة والإقليمية،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2004، ص. 144.

[222]– عبد الحميد، زعباط،" الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"،في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد1، 2004، ص.60.

وهناك العديد من الملاحظات التي تؤكد أن نتائج الشراكة الأورومغاربية تتوزع بالتساوي وأهمها:

– أن السوق الأوروبية سوف تستفيد بصورة كبيرة من إلغاء التعريفة الجمركية في الدول المغاربية على الواردات الأوروبية، وذلك لارتفاع التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في هذه الدول المغاربية.

– لا تكفي التجارة وحدها لتحقيق طموحات التنمية والتكامل الاقتصادي، ومن الضروري الاستفادة من المعونات الأوروبية في زيادة نقل التكنولوجيا حتى تستطيع الصناعات المغاربية أن تنافس في الأسواق الأوروبية وهو أمر غير وارد في اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية.

– إن الدول المغاربية لم تنسق مع بعضها قبل الدخول في اتفاقيات الشراكة الأوروبية، حيث أن المفاوضات مع أوروبا تتم مع الدول المغاربية بصفة منفردة، وهو ما أثر على المزايا الاقتصادية التي حصلت عليها هذه الدول من علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

– كما ستؤدي خلق منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي إلى تحويل التجارة لصالح الاتحاد الأوربي بعيدا عن غيره من الشركاء التجاريين للدول المغاربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ويكون لتحويل التجارة من هذه الدول في اتجاه الاتحاد الأوروبي آثار سياسية واقتصادية واضحة على الدول المغاربية.

– وقد تفقد مزايا ومعونات تحصل عليها الآن من أطراف خارج أوروبا إذا ما تدهورت تجارتها مع هذه الأطراف، لذا هناك أهمية لوضع إستراتيجية مغاربية توضح مستقبل العلاقات المغاربية بالقوى الاقتصادية والسياسية الكبرى[223].

– لا بد من إدراك الفلسفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة بحيث يعمل على تهيئة الشريك وإقحامه في المشاركة بغية رفع مستواه حتى يرتقي إلى مستوى الأعضاء الأكثر تقدما وهي فكرة نشك في المصداقية الأوروبية عن تطبيقها وفقا لما يظهره تاريخ العلاقات الأوروبية

---

[223]– خيرة الشيباني، " الاتحاد المغاربي بين تعثر المسيرة وتحديات الراهن" في الموقع:

www.penclub.virtualave.net/selechions.htm

المغاربية، فقد أسفر هذا التعاون على إهمال الدول المغاربية في مجابهة أسواق الأقطار الصناعية الشريكة المتقدمة.

وبالتالي فإن إقامة منطقة تجارة حرة في إطار الشراكة الأورو مغاربية سيشمل في حقيقة الأمر الصناعات التحويلية فقط، وليس منتوجات الصناعة الإستخراجية أو السلع الزراعية، وهذا يعني صعوبة تطوير الصناعة التحويلية لأقطار المغرب العربي التي يكون بحاجة إلى الحماية ما يترتب عليه من ارتفاع معدل البطالة في هذه القطاعات وتكثيف برامج الخصخصة فيها[224].

كما أن الأقطار المغاربية ستواجه مشكلة صعوبة الاندماج الاقتصادي المؤسسي فيما بينها وذلك بهدف تحقيق الجودة والنوعية الصناعية المطلوبة التي تشترط الشراكة توفرها عند التصدير إلى أوروبا وبالتالي ستجابه بمنافسة شديدة من هذه النواحي إزاء المنتوجات الأوروبية وحتى الإسرائيلية.[225]

– كما أن الاتحاد الأوروبي قد ألقى مسؤولية التمويل لأغراض التنمية في أقطار المغرب العربي إلى المؤسسات الدولية المعنية مثل صندوق النقد والبنك الدولي، والتي لا تكفي برامج التنمية المطلوبة فيه.[226]

– وبالارتباط مع النقطة أعلاه، فإن تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى البلدان المغاربية بما تحمله من تقانة وخبرات، فإنه من المتوقع أن تتجه صوب قطاعات محددة مثل النفط والصناعات الإستخراجية والقطاع المصرفي.

تلك هي أهم النتائج الاقتصادية التي انعكست على اقتصاديات البلدان المغاربية بعد انضمامها إلى الشراكة الأوروبية.

ثانيا: الانعكاسات السياسية والأمنية

إن المفهوم المطروح للشراكة والتعاون، هو مفهوم أوروبي، بمعنى أنه ليس مفهوما متوسطيا خالصا، وهو يتجه إلى إعادة تنميط للعلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها على الضفاف

224– سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص. 224.

225– حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص.505.

226– محمد، محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص. 623.

المتوسطية وفي ضوء المتطلبات السياسية والأمنية لأوروبا، وليس على مبدأ " الطبيعة المتميزة للعلاقات التي حاكها الجوار والتاريخ " وهذه العبارة هي أولى ركائز وثيقة برشلونة ولكنها مستبعدة كليا من مضمون الاتفاق المقترح في سياق تحديد مجال مشترك للأمن والاستقرار ، فالملف الأمني المتوسطي لم يعالج بجدية في برشلونة، والمؤتمرات اللاحقة فقد تم التشديد على إقامة منطقة سلام وأمن في حوض المتوسط، وقد قررت الدول المشاركة تكليف لجنة خاصة مشكلة من موظفين كبار يجتمعون دوريا ابتداء من عام 1996 من أجل تحقيق هذا الهدف، وكذا تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأورو مغاربية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاط تدخل حيز العمل ابتداء من 1996.

أما في القمة الأورو متوسطية برشلونة 28-27 نوفمبر 2005، فقد كانت بمثابة محطة تقييم لما توصل إليه منذ انطلاق مسار برشلونة عام 1995، وإعطاء دفعة لتعميق الشراكة الأورو متوسطية، ببعديها الثنائي والمتعدد الأطراف وقد تصدرت قضايا الإرهاب الهجرة غير الشرعية الإصلاحات السياسية والشراكة الاقتصادية أهم الملفات التي تباحثتها دول القمة. وعلى الرغم من أن القمتين قد تعرضتا لكثير من النقاط التي يمكن من خلالها وضع إستراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب، وتحقيق الأمن الفكري فإنه طيلة 10 سنوات لم يرقى مستوى التعاون الأمني بين الشريكين إلى المستوى المطلوب، حيث اكتفت الدول المشاركة في 1995 وحتى 2005 بإحالة هذه المسألة بضرورة الامتثال و لم يتم الاتفاق عليه على المستوى الدولي في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة واكتفت بإصدار مدونة أقل ما يقال عنها أنها تحمل طموحات مثالية تفتقد إلى ميكانيزمات وكيفيات من أجل تجسيدها على أرض الواقع [227]،وهذا ما انعكس على آمال الدول المغاربية في محاولة منها لإيجاد شراكة أمنية تضمن لها أرضية للتنمية والتقدم.

ضف إلى ذلك أنه من أحد المنطلقات الأساسية للمشروع هو التأكيد على حق كل دولة ضمن إطار حكم القانون والديمقراطية في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي إلا أن هذا الحق قد تراجع حين أصّر الاتحاد على أن أحد مضامين الشراكة الاقتصادية والمالية هي المزيد من الحرية الاقتصادية والمزيد من دعم القطاع الخاص، وهذا في واقع الأمر يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ذات العلاقة.

[227]– عبد الجبار شيعي،" نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب" في ملتقى دولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،مرجع سبق ذكره، ص .147.

كما لا يغيب على البال أن حرص الاتحاد الأوروبي في التعامل الانفرادي مع الدول المغاربية بصورة انتقائية سيقوض من الجهود الرامية نحو تعزيز أوامر التعاون الاقتصادي المغاربي بمختلف صوره وتعطيل قيام تكتل مغاربي[228] فقد مثلت فكرة المغرب العربي الكبير لا فقط بالنسبة لأجيال الاستقلال بل أيضا بالنسبة للطليعة الثقافية والسياسية التي تزعمت حركة التحرير الوطني في هذه المناطق المغاربية منذ ثلاثينيات القرن الماضي ولا شك أن ترجمة هذا الشعور إلى بناء حقيقي وتحويل البرنامج النضالي إلى واقع ملموس يقوم على تشريعات واضحة ومؤسسات قوية، قد أخذ وقتا طويلا من القادة المغاربة الذين انشغلوا ببناء الدولة القطرية حتى كان إعلان زرالدة في 17 فيفري 1989 بداية للإتحاد المغاربي والذي كان حلم العقود الماضية[229].

لكن هاهي تحديات جديدة تواجه الإتحاد المغاربي ، تحديات تجعل التراجع عنه أمر غير مقبول لأنه يمثل ضرورة قصوى بل حتمية لنمو المنطقة وتطورها وصمودها في وجه التحديات العاتية، فدول المنطقة المغاربية اليوم تواجه مشروع الشراكة الأورو مغاربية، وإذا كانت تونس أولى بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط التي وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي وتبعتها المغرب والجزائر بصفة منفردة، دون وجود تجمع إقليمي يجمعها في حين تفاوض الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي، وبهذا لم تستطع دول المغرب العربي أن تحسم بعد الأهداف والغايات المرجوة من التعامل مع أوروبا بالرغم من أن مشاكلها وانشغالاتها متقاربة ومتشابهة والمتمثلة أساسا في مسألتي الأمن والتنمية على عكس أوروبا التي وضعت عموما الصيغ التعاملية التي يتم وفقها تسيير مجالات التعاون، أي أن هناك صعوبات في الوصول إلى إطار مشترك وأن تطلعات وأولويات بعض دول الضفة الجنوبية في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي تختلف اختلافا جوهريا، هذا ما جعل التنسيق بينهما صعبا ، فتونس والمغرب دولتان تعتبران نفسيهما غير معنيتين بالمشاكل الأمنية والسياسية وأن اهتمامهما بالتالي يركز على المسائل الاقتصادية.

عكس الجزائر الذي ينصب اهتمامها على المجال الأمني ممثلا في الدعوة إلى محاربة جماعية لظاهرة الإرهاب دون أن ننسى الجانب الاقتصادي وكيفية الوصول إلى عقود شراكة مع أوروبا.[230]

---

[228]– "إيف لاكوست بيهم فرنسا باجهاض مشروع الاتحاد المغاربي"،جريدة الخبر، العدد 5631-2009/05/09، ص. 20.

[229]– يوسف مسعداوي، رفيقة باشوندة، مرجع سبق ذكره. ص. 416.

[230]– محمد بوعشة، العرب والمستقبل في الصراع الدولي. الجزائر: المكتبة الجامعية، ط1، 2000، ص. 105.

كما أن اختلاف المصالح والرؤى خاصة عند الحديث عن مسألة الصحراء الغربية التي مازالت عالقة حيث لم يتم التوصل إلى اليوم لحل لهذه المشكلة التي تحول دون تكوين اتحاد مغاربي فاعل إقليميا ودوليا. فقد شكلت قضية الصحراء الغربية قضية مركزية في أمن المغرب العربي ومعيارا أساسيا في ربط التحالفات الخارجية ومن ثم إمكانيات الاختراق الخارجي .[231]

لقد كانت هذه المشاكل ولازالت تشكل وسيلة في يد الدول المغاربية لإضعاف بعضها البعض وفي يد دول الأوروبية لإضعافهم أكثر وتحقيق أغراض ما.

وعموما يمكن القول أنه في حين تتمتع أوروبا عموما بمنهاج يكاد يكون واحدا في العديد من القضايا، فان دول المغرب العربي تعادل منهاجها عددها، وهي مناهج متناقصة ومتصارعة، من النادر أن تقبل الحوار بينها، هذا ما ساعد في تراجع قوتها التفاوضية في اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية، مما انعكس على الامتيازات التي كان من الممكن أن تستفيد منها الدول المغاربية في إطار الاتحاد المغاربي. وهذا ما سعى إليه الاتحاد الأوروبي من خلال تفكيك أقطار المغرب العربي وضمها في منظومة متوسطية يغلب عليها طابع الهيمنة الأجنبية.

ثالثا: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية

منطقة التبادل الحر لم يكن لها حظ التطور الإيجابي وتحولها إلى منطقة للسلم والتفاهم إلا انطلاقا من ربطها بحوار ثقافي حقيقي في المدى القريب، فقد كان من المأمول أن تكون منطقة متوسطية خلاقة ومبدعة، يوجد فيها التآلف والتقارب بين الثقافات والحضارات لشعوبها، وبيداغوجيا للحياة المشتركة في إطار التنوع والاختلاف رافضة للانغلاق والانطواء الثقافي، لهذا تعزيز المبادلات الثقافية على مستوى المجتمع المدني ينبغي أن يكون متابع في تطوره، إذن لا يمكن أن تعتبر اليوم أن الثقافة الغربية كثقافة أجنبية على بلدان الضفة الجنوبية ولكن نعتبرها كإرث عام، أين ساهمت الحضارة العربية والإسلامية فيه بشكل أساسي بدون الدخول في مناقشة فلسفة يجب أن نذكر هنا أن الاقتصاد لم يكن ولن يكون غاية في حد ذاته ، لنلمح إلى قانون هيغل الذي مفاده: أن الاقتصاد في خدمة الإنسان وليس الإنسان في خدمة الاقتصاد، وهو ما يلمح للمقولة الشهيرة: نأكل لنعيش ولا

[231]– بونوار بن صايم، مرجع سبق ذكره. ص.135.

نعيش لنأكل[232]، ورغم أن هذا البعد الثقافي والحضاري يجد مفهومه بقوة في المحور الثالث لمشروع برشلونة، فإن المبادلات الثقافية هي عنـــصر أساسي، يسمح للمنطقة المتوسطية من أن تصبح منطقة للسلم ومجال التفاهم والاحترام المتبادل وتبادل الثقافات، لكن طبقا لأحد شروط الشراكة فأوروبا تشجع الهجرة من أقطار المغرب العربي في حين لا يزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوروبي والدخل المغاربي، حيث يصل إلى 10 أضعاف[233]، وعلى الرغم من مشكلة البطالة والضمان الاجتماعي فلا يزال الاتحاد الأوروبي يشدد الرقابة ويزيد القيود على منح تأشيرات الدخول لمواطني دول المغرب العربي، هذا ما لم ينعكس إيجابيا على هذه الأخيرة حيث لا يزال العديد من المهاجرين يعانون من العنصرية والضغط فلا تزال صورة العربي المسلم في أذهان الكثير من الأوروبيين وفي الكتب المدرسية ووسائل الإعلام غير الصورة الحقيقية ولا يزال الأوروبي ينظر إلى المسلم على أنه متخلف ومتطرف وإرهابي.

إضافة إلى هذا فلا يزال الجانب الأوروبي من خلال دعمه لجوانب التغيير في المجتمعات المغاربية (حقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية) لتكون صورة طبق الأصل عن رؤيته لها في المجتمعات الغربية، متجاهلا خصوصية المجتمعات الأخرى الثقافية والدينية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى فإن تردد بلدان المغرب العربي، حيث ترى في الشراكة ذوبان لشخصيتها وهويتها فهو يعبر عن أزمة هوية وهي سمة للمجتمعات الراكدة، فالمجتمعات المنهمكة بالعمل لا تخشى تضييع ثقافتها، وإنما هي تعيد تشكيل ثقافتها حسب متطلبات العصر الحديث محافظة على ما هو نافع منه.

المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة على الاتحاد الأوروبي

باعتبار أن مشروع برشلونة كان مشروعا أوروبيا بالدرجة الأولى فالشراكة الأوروبية المغاربية جاءت محافظة على مصالح الدول الأوروبية في منطقة جنوب المتوسط في كافة المجالات السياسية والأمنية والاقتـــصادية والاجتماعية، وذلك من خلال المخططات الأوروبية والحسابات الهادفة لجعل

---

[232]- رابح فضيل،مرجع سبق ذكره.ص 159.

[233]- مغاوري شبلي، "انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية"،أنظر الموقع

www.islam-online.net/iol/dowalia/namaa

انعكاسات هذا المشروع إيجابية على الطرف الأوروبي. إلا أن أوروبا لم تسلم من أن يكون لمشروعها انعكاسات سلبية عليها رغم كل الاحتياطات التي وضعتها. ومع كل هذا فقد كانت الانعكاسات الإيجابية للمشروع أكثر من السلبية على أوروبا بخلاف البلدان المغاربية التي حصدت سلبيات المشروع أكثر من إيجابياته المعلنة في ميثاق برشلونة.

أولا: الانعكاسات الايجابية للشراكة على أوروبا

لقد حرصت الدول الأوروبية عند اقتراحها لمشروع الشراكة الأورومتوسطية وفي إطار إعلان برشلونة على حماية مصالحها بالدرجة الأولى، فكان الاتفاق يجري على أساس تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي في الضفة الجنوبية للمتوسط أكثر من كونه تحقيقا لطموحات دول الجنوب في التنمية والرفاه، وتتمثل إيجابيات مشروع الشراكة الأورو متوسطية على أوروبا في:

التخفيف من ضغط الهجرة: لقد أدرجت قضية الهجرة ضمن القضايا الاجتماعية للشراكة وليس ضمن القضايا الاقتصادية لأن الاتحاد الأوروبي دعا إلى تحرير المبادلات التجارية في الشق الاقتصادي من إعلان برشلونة و لم يدع إلى حرية تنقل الموارد البشرية، ففي الشق الاجتماعي من الإعلان ورد مشكل الهجرة والهجرة السرية (غير الشرعية) والدعوة إلى التعاون للحد من التروح نحو الشمال، فبالحد من الهجرة وحسب المنظور الأوروبي سيتم الحد من تداعياتها على المجتمعات الأوروبية.

فالهجرة تعني انتشار مكثف لظاهرة الإرهاب على مستويات مختلفة- حسب المنظور الأوروبي كما تعني انتقال مخزون بشري لكل الأمراض والفوضى الاجتماعية ومظاهر الأمن المجتمعي، السيدا (التي تأتي من المهاجرين الأفارقة الذين ينتقلون عن طريق الدول المغاربية إلى أوروبا)، العنف المادي، الإرهـــاب، تجـــارة المخدرات، تبييض الأموال، الجريمة المنظمة...الخ[234].

فمن خلال اتفاق برشلونة وفي شقه الاجتماعي القاضي بالحد من الهجرة فقد تم إلى حد ما تطويق هذا المشكل عن طريق التعاون الأورو مغاربي المشترك ما ينعكس إيجابا على الاتحاد الأوروبي.

ضمان التموين المستقر بالطاقة: لقد كان الحضر البترولي على الغرب من طرف البلدان العربية سنة 1973 المنبه الأساسي لدول الاتحاد الأوروبي لتفعيل الحوار والتعاون الأورو متوسطي حتى لا تتكرر المسألة، وأكثر من ذلك فقد سعت الدول الأوروبية إلى ضمان اكتفاء ذاتي لها في مجال الطاقة خاصة

234- منيرة بلعيد، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة" ، الملتقى الدولي، مرجع سبق ذكره. ص 104.

بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الدول المتوسطية الجنوبية الغنية بمصادر الطاقة والموارد الأولية التي تعتبر من أساسيات الاستيراد الأوروبي، فتجارة البترول والغاز تؤكد مبدأ التكامل بين الشمال والجنوب بهذا فقد استطاعت أوروبا أن تضع لها خلفية في دول جنوب المتوسط وتؤمن لها مخزنا لموارد الطاقة. وتعتبر المبادلات الطاقوية هي المهيمنة على المبادلات التجارية بين ضفتي المتوسط، فالتبادل الطاقوي هو المجال الوحيد الذي يجعل من مشروع الشراكة الأورو متوسطية مشروعا منسجما وعادلا ، حيث أنه يسمح للبلدان الجنوبية المتوسطية من الحصول على أقصى الأرباح في حين يسمح لأوروبا من تحقيق اكتفائها الذاتي من مادة الطاقة.[235]

نجد أن الغاز الطبيعي مرشح ليلعب دورا متزايدا في استهلاك الطاقة العالمي فإذا كان القرن العشرين للبترول فالقرن الواحد والعشرين سيكون للغاز الطبيعي، وهناك عدة أسباب تؤيد هذه الفكرة، فهناك سبب حماية البيئة التي تشجع استهلاك الغاز لأنه من بين أهم مصادر الطاقة الأقل تلويثا للبيئة فالإتحاد الأوروبي قدر في حدود آفاق 2020 يكون الغاز يمثل بين 40% و 50% من تمويل أوروبا بالطاقة من خارج إنتاج المجموعة، فثلاث بلدان (الجزائر، روسيا والنرويج) تساهم في هذا التمويل ب 40%.

ثم إن الوضعية الطاقوية لبلدان المغرب العربي تتيح ليس فرص عديدة للتعاون الإقليمي فحسب بل يمكن أن تسمح بتشييد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، فقطاع الطاقة يشكل إذن واحد من العوامل الإستراتيجية للعلاقات بين ضفتي حوض المتوسط، وهو القطاع الذي بالتأكيد يتقدم فيه التعاون بسرعة.[236]

إنشاء سوق استهلاكية لتسويق المنتجات الأوروبية في جنوب المتوسط: إن مشروع الشراكة الأورو مغاربية انطلاقا من حرية السلع وتحرير المبادلات التجارية بإنشاء منطقة تبادل حر، تجعل من بلدان جنوب المتوسط سوقا مفتوحة لتصريف المنتجات الأوروبية نتيجة لرفع الحواجز الجمركية ومزاياه والذي يعود بالنفع على الإتحاد الأوروبي اقتصاديا ولأن السلع المغاربية لا ترقى للمستوى الذي تستطيع به منافسة السلع الأوروبية ومن خلال عولمة الاقتصاد ورفع الحواجز الجمركية عن

---

[235] – رابح فضيل، مرجع سبق ذكره. ص.179.

[236] – نفس المرجع. ص.181.

السلع الأوروبية الموجهة للدول المغاربية نجد أن السلع الأوروبية تكون ذات جودة عالية وبأثمان رخيصة في السوق المغاربية أما السلع المغاربية فتكون جودتها أقل من السلع الأوروبية. وأثمانها غالية نتيجة رفع الضرائب على المصانع المحلية فيزيد الطلب على السلع الأوروبية وهذا يؤدي إلى غلق المصانع المغاربية التي منتوجاتها أقل جودة وأغلى سعرا من المنتوجات الأوروبية.

وبهذا الشكل تحتكر السلع الأوروبية السوق المغاربية، وتصبح دول الجنوب المتوسط سوقا لتصريف السلع الأوروبية.

ثم إن إنشاء منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة في إطار الشراكة يعني أننا أمام اقتصاديات تتفاوت بهامش كبير جدا في مستوى التنمية الصناعية وبالتالي فإن القدرة على التنافسية لتصبح أكثر حدة في تفاوتها[237] وهذا في صالح الاتحاد الأوروبي.

المساهمة في استقرار أمن الواجهة الجنوبية لأوروبا: يرتبط استقرار أمن الواجهة الجنوبية لأوروبا بنجاح مشروع الشراكة الأورو مغاربية حيث يعتبر المغرب العربي الضفة الجنوبية والمقابلة لأوروبا. ومع تغير مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، فقد أصبح أمن أوروبا مرتبطا بعوامل عدة منها تأمين الواجهة الجنوبية لها والدول المغاربية هذه المنطقة التي عرفت وتعرف توترات وأزمات عديدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال التعاون شمال جنوب وضمن مشروع الشراكة وميثاق برشلونة تستطيع أوروبا تأمين واجهتها الجنوبية من الأخطار التي تهددها والقادمة من جنوب المتوسط.

يعتبر مشروع الشراكة الأوروبية المغاربية مشروعا أوروبيا يحمي المصالح الخاصة بالإتحاد الأوروبي، ويعتبر سياسة جديدة من سياسات الاتحاد لضمان منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط منطقة تابعة لها، وذلك تجسيدا للطموح الأوروبي في تبوء المكانة الأولى عالميا سياسيا واقتصاديا وجعله قادرا على منافسة العملاق الأمريكي في المنطقة وهذا المشروع هو استعمار أوروبي لدول الجنوب ولكنه يأخذ شكلا مختلفا عن الاستعمار القديم العنيف فهو استعمار اقتصادي سلمي ينادي بالحوار والتعاون والشراكة. ولكن تحت هذا الستار هناك مخططات أوروبية وطموحات ترغب أوروبا في تحقيقها عن طريق الاستعانة بجنوب المتوسط تحت شعارات الشراكة بين الطرفين. وما يساعد أوروبا

[237]– عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ط1، 2007 ص–ص 136-137.

على الوصول إلى مبتغاها هو كونها تتفاوض مع الدول المغاربية وتتعامل معها من منطلق مجموعة دول متحدة في حين دول المغرب تتعامل مع أوروبا الموحدة كل على حدة ما يضعف من قوة الضفة الجنوبية للمتوسط والدول المغاربية بالتحديد.

ثانيا: الانعكاسات السلبية للشراكة على أوروبا

قد تشهد دول الاتحاد الأوروبي أزمات سياسية مع واحد أو أكثر من شركائها في المغرب العربي نتيجة عدم قيامها بالدور الذي يجب أن تقوم به في معالجة بعض الأزمات الإقليمية المستقبلية.

فكما حصل مع المغرب وإسبانيا سنة 2002، الأمر الذي يجعل الإتحاد الأوروبي أمام خيارين: إما الدفاع عن مصالحها الاقتصادية مع هذا الشريك مقابل دعم مواقفه على الصعيدين الإقليمي والدولي، أو تأييد التزاماتها الدولية اتجاه شركائها الغربيين. مما يجعل الاختيار بين الاثنين من أبرز تحديات السياسة الأوروبية المستقبلية. لذلك يواجه الاتحاد الأوروبي بعض التحديات على صعيد الشراكة.

حصل الإتحاد الأوروبي في إطار عملية برشلونة على حق التعامل المباشر مع المجتمع المدني والجمعـــيات الأهلية، وحتى على حق دعم هذه الجمعيات ماليا، ويشمل ذلك بعض الجمعيات التي تعارض سياسات أنظمتها، إلا أن هذه التدابير أزعجت بشكل خاص بعض البلدان المغاربية التي أخذت تبدي استياء متزايدا من المحاولات الأوروبية لتذكيرها بالتزاماتها إزاء حقوق الإنسان، وبلغ الأمر حد قيام مسؤولين جزائريين وتونسيين ومن بلدان عربية أخرى بإدانة ما رأوا فيه نوعا من (إمبريالية حقوق الإنسان) وطالبوا من الأوروبيين عدم التدخل في شؤونهم الداخلية. وعليه بات المسؤولين في الاتحاد يخشون أن يعمد بعض شركائهم المتوسطيين إلى إلغاء (الحوار السياسي) الذي تدعو إليه اتفاقيات الشراكة وفي هذه الحالة سيكون على الإتحاد الأوروبي أن يقرر إلى أي مدى سيأخذ على محمل الجد البعد المتعلق بحقوق الإنسان في سياسته الاقتصادية مع بلدان المنطقة المتوسطية.

إن رفض عدم تطبيق سياسة التعاون الأوروبية- المتوسطية كما وردت في برشلونة قد يعرض هذه السياسة بمجملها للخطر وهذا ما يشكل بحد ذاته أهم التحديات التي قد تعترض السياسة الاقتصادية الموحدة للإتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية. وبالتالي فإن هذا يعني أن على الإتحاد الأوروبي لتجنب هذا التحدي، إدراك أنه من دون الاستعداد لشراكة اقتصادية ومالية ومن دون فتح

خطوط الاتصال مع مجتمعات بلدان المنطقة الجنوب متوسطية والمغاربية لن يكون هناك تعاون أمني مع هذه البلدان (والذي تسعى إليه الدول الأوروبية).

لقد أعرب الدبلوماسيون الأوروبيون عن تخوفهم من أن تؤدي ردود الفعل الأوروبية المختلفة اتجاه الصراع العربي- الإسرائيلي وضرورة استقلال فلسطين (الذي يعتبر من أهم المطالب العربية من الشراكة) من جانب واحد إلى وضع حد نهائي لإمكانية قيام سياسة أوروبية موحدة إزاء المنطقة العربية خاصة أن بعض دول الإتحاد الأوروبي (بريطانيا) ترى أنه يجب على السياسات الأوروبية اتجاه المنطقة العربية أن لا تكون متعارضة مع السياسة الأمريكية ومن جهة أخرى تضغط الدول العربية على الإتحاد في إطار الشراكة الأورو متوسطية طلبا لموقف أوروبي لحل القضية ووقف العدوان الإسرائيلي على فلسطين والدول العربية المجاورة لهذا الكيان.

تواجه السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية تحديا آخر يتمثل في رفض البلدان العربية والمغاربية لأي مشروع أوروبي أمني في المنطقة لا تساهم فيه البلدان العربية والمغاربية بشكل أساسي[238].

تعتبر المنافسة الأمريكية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي من أهم العوائق التي تقف أمام بناء اتحاد أوروبي قوي خاصة سياسيا واقتصاديا، فقد جاء مشروع "إيزينسات" الأمريكي كرد فعل على مشروع برشلونة والقاضي بإدماج منطقة المغرب العربي فيما يسمى بالأورو متوسطية التي يتزعمها الإتحاد الأوروبي[239]، وهذا ما يعكر صفو المخططات الأوروبية ويحبطها في احتكار المنطقة المغاربية.

ومن أهم الانعكاسات للمشروع الأورومتوسطي وخاصة بعد تغلغل أمريكي في هذه المنطقة ومنافسته لأوروبا، احتمال وجود انشقاق في سياسات الإتحاد الأوروبي ووحدة القرار داخل أوروبا، فنجد أن بريطانيا ترتبط إستراتيجيتها بالإستراتيجية الأمريكية، ومن جهة أخرى يعتبر

[238]- علي الحاج، مرجع سبق ذكره. ص-ص .326-330.

[239]- محمد الأمين لعجال أعجال، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط" ، الملتقى الدولي، مرجع سبق ذكره. ص.191.

مشروع الشراكة الأوروم غاربية تحديا للهيمنة الأمريكية على المدى المتوسط. [240] ودور فرنسا التي تحاول أن تظهر كدولة قوية والعودة إلى مكانتها السابقة في العالم كدولة عظمى، هذا الصراع والتفاهم الناتجين عن اختلاف المصالح تارة واتفاقها تارة أخرى، قد يؤثر على وحدة السياسات الخارجية لدول الإتحاد اتجاه القضايا العربية والمتوسطية.

ويعتبر من بين أهم الانعكاسات السلبية التي ستعود على الإتحاد الأوروبي هي إذا توصل المغرب العربي إلى تحقيق التكامل المغاربي الذي لا يعتبر في صالح تحقيق الأهداف الأوروبية في المنطقة، وإذا تحقق هذا التكامل سيكون من أهم المعوقات لأي مشروع مماثل للشراكة الأورو مغاربية.

وأيضا تعتبر مسألة تحرير تنقل الأشخاص (الموارد البشرية) في حالة ما إذا تم إدراجها ضمن الشق الاقتصادي وتأكد تحرير تنقل الموارد البشرية.

المبحث الثاني: استشراف مستقبل العلاقات الأورومغاربية

يعتبر السيناريو وصف معمق لمستقبل ممكن أو محتمل " Future possible"، وسوف نتعرض لمستقبل العلاقات الأورو- مغاربية من خلال سيناريوهين هما:

1- سيناريو الاندماج والشراكة.

2- سيناريو الإدماج والتبعية.

سنعتمد في طرح هذين السيناريوهين على أسلوب تحليل متعدد المستويات ومتداخل المتغيرات من خلال توضيح العلاقات الترابطية والتفاعلية الكائنة بينها، والتي تفضي إلى مستقبل محتمل ونمط علاقاتي معين، من خلال التأثر والتأثير.

المطلب الأول: سيناريو الاندماج والشراكة:

مما لا شك فيه أن مشروع "إتحاد المغرب العربي" يحقق لأطرافه العديد من المزايا الإستراتيجية ، السياسية، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية، مما يمكنهم من مواجهة الظروف الدولية مواجهة مناسبة

[240]- محمد مصطفى كمال وفؤاد نه را،صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية –الأوروبية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2001، ص-ص.218-220.

وفعالة، زيادة على أن إتحاد المغرب العربي مؤهل من الناحية الموضوعية لتجاوز المعضلة الاقتصادية التي تعاني منها أقطاره إن أمكن تحقيقه.

كما يمكن أن يعمل "الإتحاد المغاربي" على تهيئة الأجواء مع دول الجوار الجغرافي الملاصق – خاصة في إطار علاقاته مع دول الإتحاد الأوروبي- وذلك في حالة مواصلة الخطوات نحو بناء سوق مغاربية، التخلي عن التصورات المبالغ فيها للسيادة الوطنية، والتراجع عن سياسة بناء المحاور، والربط بين التعاون الثنائي والتعاون المغاربي، والتقدم بخطوات منتظمة وثابتة نحو بناء الديمقراطية.

إن هذه الأمور، إضافة إلى الرغبة في تجاوز الافتقار إلى تصور مستقبلي واحد للشكل المغاربي المنشود، نتيجة المشارب الثقافية المتعددة والمختلفة، والنزاعات القطرية المتنوعة، وغياب المشروع الوحدوي الإقليمي المؤسس على خصائص علمية وحضارية، فإن الإتحاد المغاربي وقتئذ يمكن أن يكون تجسيدا وتعبيرا عن طموحات أبناء المنطقة في إزالة العقبات وتحقيق الأهداف المشتركة.

لقد كتب الأستاذ عبد العزيز جراد سنة 1988 – أي قبل قيام إتحاد المغرب العربي- أنه ثمة منطقان يميزان العلاقات العربية- العربية، المنطق الأول يخضع للخطاب الوحدوي بوصفه منظومة إيديولوجية تتجاوز الحدود الوطنية وتسعى لتحديد مجاله السياسي والسيطرة عليه من خلال العودة إلى نماذج من السلطة كانت قائمة في الماضي، والمنطق الثاني ينطلق من الأحداث السياسية وسلوك الفاعلين الدوليين في علاقاتهم المتعددة الأبعاد، بغية رصد الواقع وإيضاحه ووضع الأمور في نصابها للتمييز بين الوهم والحقيقة، وهذه المشاهدة المزدوجة تعتبر إحدى الثوابت الملازمة لفهم العلاقات القائمة بين الدول العربية،[241] وينطبق هذا التفكير إلى حد كبير جدا على العلاقات البينية المغاربية منذ الإعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي حتى اليوم، ولعل في ذلك إجابة عن التساؤل المطروح حول أسباب عدم نجاح دول المغرب العربي في خلق ديناميكية قادرة من خلالها على مواجهة مشاكلها والتحديات المطروحة عليها بوصفها مجموعة متكاملة.

[241]- عبد العزيز جراد، "العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع، ترجمة: صالح بالحاج"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص ص 8-9.

وفي صدد الحديث عن الاندماج المغاربي، من المهم التفريق بين مفهومين، هما التعاون والاندماج، فالغرض من التعاون هو تجسيد روابط التضامن والتعاون بين الوحدات السياسية التي تتمتع بسيادتها الكاملة، وهي مصرة على الحفاظ على ذلك، بينما تسعى التكتلات الاندماجية إلى إحداث التنسيق بين السياسات القومية من الجانب الوظيفي، وقد تؤدي على المستوى المؤسساتي إلى تنازل الدول الأطراف عن جزء من سيادتها القومية لصالح الهيئات الجماعية، وعادة ما يميز المحللون بين الاندماج بصفته "حالة Etat" وبين الاندماج "كمسار Processus".

ويمكن أن نعرف الاندماج بأنه عبارة عن تشكيل كلي انطلاقا من أجزاء منفصلة، أو هو العمل الذي يرمي إلى تعزيز التجانس في الكل الذي كان قائما، وهذا المفهوم ينطبق على الاندماج الداخلي أو القومي، حيث يكون الهدف الأساسي منه هو زيادة التجانس داخل التكتل الموجود، وينطبق أيضا على الاندماج الخارجي، الإقليمي أو الدولي، الذي يكون الهدف منه تأسيس "كل" بواسطة دمج عناصر أو وحدات سياسية مستقلة وذات سيادة.

كما يمكن لنا التمييز بين مختلف التكتلات من خلال أنماط وأشكال إقامتها، فهناك تكتلات اندماجية تلقائية تتشكل عن طريق السوق، وهناك تكتلات شكلية مؤسساتية، ومن هذا نميز بين الإتحاد الأوروبي الذي تشكل عن طريق السوق، فهو قام انطلاقا من المصالح الاقتصادية المشتركة للدول الأوروبية بداية من المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، إلى الإتحاد الأوروبي القائم اليوم والذي يضم 25 دولة. أما إتحاد المغرب العربي فهو تكتل شكلي مؤسساتي تشكل بموجب معاهدة سياسية "إعلان مراكش"، ومن خلال مقارنة بسيطة – والواقع يؤكد ذلك في عالم اليوم – أن التجربة التكاملية والاندماجية الأوروبية نجحت إلى حد بعيد مقارنة بالتجربة المغاربية التي مازالت تراوح مكانها.

فلماذا لا نستفيد من التجربة الأوروبية في تحقيق الاندماج المغاربي؟

لقد أثبتت التجارب أن التكامل الاقتصادي يعد جانبا أساسيا لأي اندماج دولي، فأغلب التجارب الاندماجية الدولية الكبرى تم تجسيدها تحت تأثير الضروريات الاقتصادية، ولها صلة وطيدة بتطور رأس المال أو الرأسمالية، وكذا الإيديولوجيا المرتبطة بها، أي الليبرالية الاقتصادية، وينبغي أن ندرك اليوم – ويدرك صناع القرار في دولنا المغاربية – أنه يجب الاعتماد على التكامل الاقتصادي للوصول إلى التوحيد السياسي.

إن تشكيل منطقة التبادل الحر الأورو- مغاربية، يشكل تحديا كبيرا للدول المغاربية واقتصادياتها، وقد يزيد من حدة الصعوبات والمشاكل التي تعترض المبادلات البينية المغاربية، والوضع القائم يفرض على الدول المغاربية التعجيل بإنشاء منطقة تبادل حر مغاربية من أجل الاستعداد للمواجهة الأوروبية.

يرى الدكتور فتح الله ولعلو، الخبير الاقتصادي والوزير السابق المغربي، أنه من الضروري تجاوز التباطؤ والانحصار اللذين حالا لحد الآن دون تحقيق منطقة تبادل حر وإتحاد جمركي على مستوى إتحاد المغرب العربي، حتى تتمكن أقطار الإتحاد من تنظيم نفسها داخل منطقة التبادل الحر الأورو- مغاربية، ويبرز وجود أربعة مؤشرات موضوعية تدل على فرص محفزة لصالح التبادل التجاري بين الدول المغاربية، وهي:[242]

1- **ضعف المبادلات بين الدول المغاربية:** إذ أن محدودية حجم المبادلات بين الأقطار المغاربية يدل بأن إحداث منطقة تبادل حر إقليمية لا يمكن أن يؤدي إلى اختلال أي اقتصاد قطري في المنطقة ما دام مستوى المبادلات البينية لا يتجاوز حدا أدنى، لذا فإن المؤكد أن المفعول الإيجابي لحرية التبادل الإقليمي على تنمية الاقتصاديات المغاربية يفوق بكثير مستوى مفعوله السلبي المحتمل، لذلك فإن رفع العراقيل المعاكسة لحرية انتقال السلع (ومنها الممارسات غير الجمركية) أصبح يفرض نفسه لضمان ديناميكية المبادلات داخل المنطقة.

2- **أهمية المبادلات الباطنية** : إن أهمية التجارة غير المنظمة بين الأقطار المغاربية، تدل على وجود إمكانيات تبادل إقليمي حقيقية، أصبح من اللازم توظيفها لصالح التجارة الإقليمية المنظمة، إذ أن ممارسة التجارة الباطنية تندرج ضمن "منطقة تبادل حر غير منظمة أو غير رسمية"، وهي دليل على وجود علاقات تضامن مصلحية بين سكان المناطق الحدودية – بصفة خاصة – كمنتجين أو مستهلكين.

3- **إمكانيات وفرص التكامل:** فمن المؤكد أن الأنظمة المغاربية متشابهة بعضها ببعض، ولكنها متكاملة إلى حد ما، ويمكن تدقيق مكامن التكامل حول ثلاثة قطاعات من أجل العمل على توظيفها إلى حد أقصى، وهي:

[242]- فتح الله ولعلو، "المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية"، المرجع السابق الذكر، ص ص. 204- 206.

– قطاع الطاقة: حيث يمكن تحويل العلاقات بين بلدان الفائض وبلدان العجز إلى محور أساسي للتجارة والتعاون الإقليميين.

– قطاع الفلاحة: حيث لا نجد هناك ما يدل على أن تكوين منطقة تبادل حر زراعية في المنطقة من شأنه أن يؤدي إلى اختلالات، حيث بإمكان القطاع الفلاحي أن يصبح بدوره منجما لتحقيق التكامل بين اقتصاديات المنطقة اعتبارا لاختلاف الإنتاج الفلاحي بين الأقطار، وكذلك تزايد الحاجات الغذائية للمنطقة.

– القطاعات الصناعية والخدماتية: إذ يجب تدقيق إمكانيات وفرص تبادل منتوجات هذه القطاعات اعتبارا لعناصر التكامل المتاحة على مستوى القطاعات أو الفروع أو المسالك، فإذا كانت الأنظمة الصناعية المغربية والتونسية مسلحة أكثر من غيرها على مستوى إنتاج مواد الاستهلاك، فإن قدرة الأنظمة الجزائرية والليبية قد تكون ذات جدوى فيما يخص المواد الوسيطة والمنتوجات البتروكيماوية المشتقة.

4– التقارب بين أدوات السياسة الاقتصادية: إن التقارب المتزايد حاليا بين أدوات السياسة الاقتصادية "تحرير التجارة الخارجية، تقليص الحماية الجمركية، التراجع عن تأطير الأسعار والقروض، إصلاح وتوحيد الأنظمة الضريبية، تنازل الدولة عن التدخل في بعض القطاعات ومسلسل التحرير بصفة عامة"، منذ اعتماد الأقطار المغاربية لضوابط التقويم والتحرير، أصبح اليوم عنصرا مشجعا لتطوير المبادلات البين مغاربية ولإحداث منطقة تبادل حر إقليمية، وهذا ما يفرض كذلك انخراط مجموع الأقطار المغاربية بشكل إرادي في بناء المشروع المغاربي عبر أربعة جوانب هي منطقة التبادل الحر في حد ذاتها، التعاون كمرحلة أولى، ثم الاندماج، والموقف الموحد إزاء الإتحاد الأوروبي.

ليس من الذاتية في شيء أن نقول أن الدول المغاربية تملك من الإمكانيات والمؤهلات والفرص ما يتيح لها تحقيق التكامل والاندماج الإقليميين إذا ما أحسن توظيف هذه الإمكانيات واستغلال الفرص، والعودة إلى الديمقراطية وحدها وإلى متطلبات الاستنهاض التي تسمح للبلدان المغاربية بإيجاد الطرق والوسائل للخروج من المأزق الذي توجد فيه، سواء على المستوى الوطني بإيجاد حلول مناسبة لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، أو على المستوى الجهوي بخلق مجال اقتصادي مغاربي قوي، وفي هذه

الحالة، فإن كل إستراتيجية بديلة للتنمية الوطنية والجهوية يجب أن تقوم على سلسلة من المبادئ والأسس المرجعية.[243]

إذ هناك مشاكل اقتصادية تعاني منها الأقطار المغاربية تحول دون العمل من أجل إتمام البناء الوحدوي المغاربي،[244] الذي يعد مطلبا شعبيا وجماهيريا أيضا، حيث أن شعوب الدول المغاربية لا تشعر بوجود فوارق بينها، وإنما لها نفس الانتماء الحضاري والثقافي وحتى الإيديولوجي، فضلا عن عدم وجود حدود طبيعية، وإنما الحدود المكرسة هي مجرد حدود سياسية.

إن مشهد التنسيق والتعاون والاندماج ينطوي على مجموعة من الملامح العامة والافتراضات التالية التي تحكمه:[245]

1- في ظل وجود واستمرار الأشكال الوسيطة للتنسيق والتعاون، ستنمو مفاهيم وتوجهات وممارسات ومؤسسات تكرس فكرة الولاء لكيان أكبر.

2- يستمر المضمون الاجتماعي والسياسي لهذه التوجهات والممارسات مشابها لما كان سائدا في حالة التجزئة.

3- تستمر التوجهات التنموية نفسها، وإن يكن على نطاق يستفيد من زيادة حجم الموارد وحجم السوق، وباستخدام أفضل نسبيا للموارد مما كان سائدا في حالة التجزئة، وبالتالي سيتحسن الأداء العام للاقتصاد، وتقل نسبيا الاختناقات الخاصة الحادة.

---

[243]- عبد الحميد براهيمي، "المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات الدولية الراهنة"، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص. 404.

[244]- ميلود عبد الله المهذبي، أحمد عبد الحكيم ذياب، "إتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية"، المستقبل العربي، العدد 184، سنة 1994، ص. 64.

[245]- مجموعة باحثين، " مستقبل الأمة العربية، التحديات والخيارات: التقرير النهائي لمشروع إستشرا ف مستقبل الوطن العربي" ، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص ص .347- 348.

4- سترتفع القدرة العامة للمجتمع والدولة، وبخاصة في مجالات الأمن والقوة العسكرية، ويبدوا هذا الارتفاع أكثر وضوحا في التجمعات الإقليمية التي تتم بعيدا عن مخططات القوى الخارجية.

5- سيرتفع تدريجيا مستوى التعبئة الشعبية وبالدرجة التي لا تهدد مصالح الأنظمة الحاكمة، أو دعائم النظام الاقتصادي- الاجتماعي القائم.

6- ستزداد فعالية بعض المؤسسات والجماعات أكثر من غيرها وأكثر مما كانت تلعبه من قبل، وعلى رأسها الأجهزة التكنوقراطية، والجيش والأجهزة الأمنية، كما قد تجد بعض القوى الرأسمالية مجالا أوسع نسبيا لتأثيرها في إطار التجمع الإقليمي.

7- يحتمل أن تقل النزاعات بين الأقطار، وتتغير لتأخذ شكلا سلميا تنافسيا وتتطور آليات جديدة لفض النزاعات.

من المهم القول بأن أية سياسة تنتهجها الدول المغاربية لا يجب أن تخرج عن الإطار الذي تنبع عنه، والذي تتفاعل معه وهو المجتمع، فالسياسة هي نتاج لخبرات الدولة السابقة وللمعتقدات السياسية والإيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن، ويمكن النظر إلى تلك المعتقدات كعوامل مكونة "لنسق الدولة"، فالمعتقدات تمثل حقيقة ثابتة بالنسبة للذين يؤمنون بها، وقد أوضح "ماكليفر" أن كل مجتمع يتوحد من خلال نسق أسطوري، وهذا النسق هو مركب من الأفكار التي توجه حركة المجتمع[246].

بالتالي ينبغي للسياسات المغاربية أن تكون نابعة من صميم المجتمعات المغاربية ومكوناتها الثقافية والحضارية، وجوهر الهوية الحضارية للمجتمع المغاربي يتمثل في الثنائية: "الإسلام- العروبة"، ويتمظهر بأشكال مختلفة تتميز بعضها بتغير العلاقة بين طرف ثنائية الجوهر الواحد، والتي يمكن أن نحددها كعلاقة بين الحامل والمحمول، ويقصد هنا بالحامل والمحمول التموضع الداخلي للعناصر التركيبية للوعي الاجتماعي، ففي مراحل التاريخ المختلفة تتغير تلك العلاقة بين الثنائية "الإسلام- العروبة" بالترتيب، وليس بالتصادم أو التناقض، فأحيانا تكون العروبة حاملة حكما للإسلام، وأحيانا أخرى يتضمن الإسلام

[246]- لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، تر: محمد بن أحمد مصطفى، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1989، ص 83.

العروبة حتما في إطار منطق التبادل الدائم بين المقدمة النتيجة، [247] وهذه الثنائية المكونة للهوية الحضارية للمجتمعات المغاربية هي التي جعلت له نفس الأفق الثقافي العام ونفس الأفق الحضاري، وبالتالي نفس الرؤية للعالم، ورؤية العالم هي النظرة المتميزة للكون والمجتمع والإنسان، وهذه النظرة تتغير عبر الزمن نتيجة للعوامل الخارجية المتعلقة بما يحدث في العالم من تطورات علمية وتكنولوجية وتغيرات سياسية وثقافية، وكذلك بتأثير العوامل الداخلية في الحضارة ذاتها، والتي تتعلق بدورات الصعود والهبوط والتي تحكمها متغيرات سياسية واقتصادية وثقافية شتى، [248] هذه المعطيات تؤكد حالة الاندماج الكامل بين العروبة والإسلام في المغرب العربي، والتقارب الكبير بين الشعوب المغاربية الذين يملكون نفس المخيال الاجتماعي.

هناك مؤشر آخر على العلاقات التفاعلية والمترابطة بين شعوب المغرب العربي، والتنقل المستمر والمتزايد للسكان من بلد مغاربي لآخر، ويمكن أن نورد في هذا الصدد– على سبيل المثال – حجم تواجد الجزائريين والمغربيين والليبيين في تونس مقارنة بتواجد جنسيات أخرى، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجنسية	العدد	النسبة من الأجانب
الجزائريون	13757	% 37
المغربيون	7274	% 19
الليبيون	1224	% 3
جنسيات عربية أخرى	4447	% 12
فرنسيون	3870	% 10
إيطاليون	1622	% 4
جنسيات أخرى	5759	% 15

[247]– محمد صالح الهرماسي، مقاربة في إشكالية الهوية: المغرب العربي المعاصر، دار الفكر، دمشق، 2001، ص ص 67- 68.

[248]– السيد يس، العالمية والعولمة، ط2، نهضة مصر للباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 126.

المجموع	37983	% 100

الجدول رقم 10: تواجد الأجانب بتونس

إن هذه المؤشرات ذات دلالة وأهمية كبيرة، وينبغي أن توظف من طرف الدول المغاربية لصالح المشروع التكاملي المغاربي، وقيام مغرب الشعوب، وتعتبر من الأسس المرجعية لأية مشاريع تنموية، ولأية سياسات يمكن أن تنتهجها وتسطرها الأقطار المغاربية، ولو أنه هناك اعتراف رسمي من السلطات والحكومات المغاربية بأن ما حققته الحكومات على مستوى هذا المشروع لم يرق إلى تلبية طموحات الشعوب، ومن ذلك ما صرح به الرئيس التونسي المخلوع "زين العابدين بن علي" في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، حيث قال:

"العلاقات المتميزة بين الجزائر وتونس علاقات أخوة وتعاون، وتمتد عبر التاريخ...، وتأخذ جذورها من كفاح الشعبين من أجل الحرية والتطلع لغد أفضل، وهي اليوم تتجه نحو دعم آليات التعاون وتوسيع قاعدته...، وهناك عوامل كثيرة تساعد على تطويرها، يجب توظيفها عن طريق التضامن والتعاون والتنسيق، وبالرغم مما تحقق لحد الآن ومدى أهميته، لكنه ليس بمستوى تطلعات شعبينا، وهو الشيء الذي يدفعنا نحو العمل على ترجمة عوامل التقارب، واستغلال الفرص وتوظيف الإمكانيات الاقتصادية بما يخدم العلاقات الثنائية".[249]

كما أكد الرئيس التونسي على ضرورة دعم العلاقات الاقتصادية الثنائية والمتعددة مع باقي البلدان المغاربية، والضرورة الملحة لرفع "اتحاد المغرب العربي" إلى مستوى تطلعات الشعوب المغاربية، ضرورة يجب أن تترجم عبر واقع عملي ملموس يمكن للفرد المغاربي أن يحس به.

في هذا الإطار أشار الرئيس التونسي إلى نقطة مهمة جدا في المسار التكاملي المغاربي، وهي المتعلقة بتجسيد التعاون، لأن الاتفاقيات والنصوص والنوايا مهما كانت أهميتها، لن تكون ذات فعالية ولا ذات مصداقية في عيون الشعوب إلا من خلال تطبيقاتها وتجسيدها على أرض الواقع.

---

[249] – « Le président de la République Tunisienne, M. Zine El- Abidine Ben Ali, à l'APS » : « Nous avons des relations privilégiées de fraternité et de coopération avec l'Algérie », dans : http://www.embassyalgeria.ca/html/tunisie4.htm

إن تحقيق عملية التكامل في المغرب العربي سوف تكون له مزايا ومنافع اقتصادية– خاصة في المراحل المتقدمة لعملية التكامل – ويمكن تلخيصها فيما يلي:[250]

– ستؤدي عملية التكامل إلى توسيع السوق المغاربية، وبالتالي إمكانية الإنتاج على نطاق واسع وتزايد المنافسة والإنتاجية ودعم التنمية المغاربية، كما أن توسيع حجم السوق ضروري لإقامة صناعات مغاربية ثقيلة وصناعات حربية.

– ستخفض من درجة التبعية الاقتصادية للخارج، مما يساهم في تحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار المغاربي.

– ستدعم المركز التفاوضي المغاربي في الاقتصاد الدولي والمؤلف أساسا وبدرجة كبيرة من قوى وتكتلات اقتصادية كبرى.

إن تحقيق التكامل المغاربي يتطلب تحديد طرق العمل المصاحبة والمحفزة للتوسع الأفقي والرأسي، وتسهيل أو الدفع بعمليات الشراكة بين الأقطار المغاربية لتسهيل عمليات الاندماج الإقليمي من خلال إشراك جميع الدول المغاربية في مسار الشراكة، ويعد التحول في السياسة الليبية والانفتاح على العالم دافعا قويا لتحقيق التوسع الأفقي على المستوى المغاربي.

كما أن عملية التكامل المغاربي تقتضي وضع مقاربة موحدة لبلدان إتحاد المغرب العربي إزاء العلاقات مع الإتحاد الأوروبي، وتبني سياسات مشتركة – على غرار ما يفعله الإتحاد الأوروبي – وهذا يعزز التوسع الرأسي أو العمق في عملية الاندماج المغاربي، والتي لن تكون إلا بوجود إرادة سياسية قوية، واقعية وملموسة من طرف الأقطار المغاربية، تترجم على أرض الواقع من خلال تفعيل مؤسسات إتحاد المغرب العربي، وإعادة بعثها وإحيائها من جديد، إذ يجب أن يتم وضع السياسات المغاربية واتخاذ القرارات في إطار مؤسساتي فعال وواضح المعالم وهو "إتحاد المغرب العربي"، خاصة فيما يتعلق بقرارات السياسة الخارجية.

[250]– محمد الأطرش، "حول التوحد الاقتصادي العربية والشراكة الأوروبية المتوسطية"، المرجع السابق الذكر، ص.81.

منه يمكن القول بأن المغرب العربي تنتظره تحديات كبيرة في إطار علاقاته مع دول الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة، وإن كانت هناك مؤشرات أو إشارات حاملة لمستقبل تكاملي واندماجي مغاربي، فإن هذه الإشارات ضعيفة ويتطلب تحقيقها قدرا كبيرا من المسؤولية السياسية على مستوى الدول المغاربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هناك إشارات لمستقبل قطري في المغرب العربي، وهذا ما سنتعرض إليه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: سيناريو الإدماج والتبعية

بعد مرور عشر سنوات على إعلان برشلونة، توصلت القمة الأورو- متوسطية في برشلونة التي عقدت يوم 28 جانفي 2005 إلى إقرار برنامج عمل للسنوات الخمس المقبلة، فيما دب خلاف بين الجانب العربي والجانب الأوروبي بشأن تعريف الإرهاب، الأمر الذي منع إصدار بيان ختامي، وتم استبدال ذلك ببيان للرئاسة البريطانية للإتحاد الأوروبي، تلاه رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير Tony blair" الذي شدد على أهمية التوافق على مكافحة الإرهاب، وجاءت هذه القمة بمناسبة مرور عشر سنوات على انطلاق مسار الشراكة، الذي لم يتوصل حتى الآن إلى تحقيق شراكة فعلية بسبب التباينات السياسية، وبسبب الهوة الاقتصادية بين دول شمال ودول جنوب المتوسط.

إذا كانت الشراكة الأورو- متوسطية – وضمنها الشراكة الأورو- مغاربية – قد قامت بهدف تنمية حوض البحر الأبيض المتوسط عبر دعم التحول الاقتصادي المترافق مع إنشاء مناطق للتبادل الحر بين الدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والمساعدة على تحقيق الإصلاحات الشاملة، وتنمية التعاون بين المجتمعات المدنية، فإن كافة هذه الأهداف لم تتحقق، الأمر الذي دفع بأمين عام إتحاد المغرب العربي السيد "الحبيب بولعراس" إلى القول أن عملية برشلونة لا تراوح مكانها فحسب، بل لم تعد قادرة على الدفاع عن مبرر وجودها. وإذا كان هذا التصريح يعبر عن وجه ة النظر الرسمية للدول المغاربية، فإنه لا يعكس إلى حد كبير سياساتها التي تصب في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وتسعى دوما إلى استيفاء شروطها وتحقيق أهدافها من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها كل الدول المغاربية، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أما وزير المالية الفرنسي الأسبق "دومينيك شتراوس

Dominique Schtraus" فقال أن الأمر لا يتعلق فقط بمشروع الشراكة بل أيضا بوجود أوروبا، مشيرا إلى أن الإتحاد الأوروبي نفسه متعثر[251]

ويعتقد مراقبون بأن خطة الشراكة صيغت على صعيد حوض البحر الأبيض المتوسط ككل، بعد اتفاقيات أوسلو في سبتمبر 1993، لإيجاد إطار إقليمي واسع يدمج إسرائيل والبلدان العربية المجاورة والمطلة على مياه الحوض المتوسط، وحلت السياسة الإقليمية مكان الخطوات شبه الإقليمية التي كان الإتحاد الأوروبي أعدها لتعزيز التعاون مع منطقة المغرب العربي بشكل أولي لاعتبارات عناصر الأمن والهجرة وتعزيز الاستقرار السياسي.

إذا كانت هناك مؤشرات حول إمكانية تحقيق التكامل والاندماج المغاربي التام والكامل، فإن هناك مؤشرات أكثر وأقوى حول إمكانية إدماج دول المغرب العربي ضمن المنظومة الأمنية والاقتصادية الأوروبية، وهي مؤشرات تتعلق بدول المغرب العربي في حد ذاتها، ومؤشرات أخرى تتعلق بدول الإتحاد الأوروبي أو بالسياسة الأوروبية اتجاه شركائه من دول جنوب المتوسط.

ففي الجانب المغاربي، نجد الخلافات والنزاعات بين الدول المغاربية والحساسيات الكبيرة في العلاقات البينية الناجمة عن الشعور بالاستهداف من الطرف الآخر، فالشعور بالعداوة ميز العلاقات الجزائرية-المغربية بالدرجة الأولى بسبب قضية الصحراء الغربية، خاصة في ظل الجانب التدويلي للقضية من خلال تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للموقف المغربي، وعدم تراجع الجزائر عن موقفها الداعم لجبهة البوليزاريو، وبالتالي عجز النظام المغاربي عن احتواء الأزمة وإدارتها،[252] ومسألة الحدود الجزائرية المغربية المغلقة منذ سنة 1994، وكذلك بسبب مسألة الإرهاب، حيث ظهرت اتهامات متبادلة بين الطرفين، وهذا النوع من الحساسيات هو الذي منع خلق إطار مناسب للتطور والتعاون البين مغاربي، وأن يتم توجيه التعاون بين الدول المغاربية – وذلك هو الحل – نحو المجالات الحيوية والفعالة مثل المجال الاقتصادي، والتعاون في مسائل الأمن والدفاع – التي يبدو أنها مستحيلة وغير مرغوب فها – وحتى

---

[251]- بعد 10 سنوات على انطلاقتها: الشراكة الأورو- متوسطية تراوح مكانها"، في الموقع:

http://www.ceea.com/ar/details.php?Bid=13.

[252]- عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص. 164.

الاتفاقيات المختلفة التي وقعتها الدول المغاربية فيما بينها "مثل اتفاقية الأخوة والوئام بين الجزائر وتونس وبين موريتانيا وتونس سنة 1983"، فهي لا تعني التعاون في المجالات الأمنية والدفاعية، أي لا تهدف إلى إيجاد سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، بقدر ما تهدف إلى الالتزام والمحافظة على السيادة الوطنية لكل دولة.

حتى إعلان قيام إتحاد المغرب العربي، فهو يتركز على مقاربتين: الأولى هي المحافظة على الأمن والاستقلال واحترام السيادة الترابية لكل دولة، والثانية هي مبدأ الدفاع الجماعي، فإذا كانت المادة 15 منه لا تمثل إشكالا لأنها تعبر بوضوح عن مصالح كل دولة من خلال اهتمامها بالحماية المتبادلة، فإن المادة 14 التي أسست عقدا للدعم المتبادل والتعاون الجماعي غير الموجود أصلا بين دول المغرب العربي،[253] وبالتالي فإن هذه الوضعية ترهن قيام إتحاد المغرب العربي وإمكانية إيجاد وصياغة سياسات تعاونية مشتركة، خاصة إذا تعلق الأمر بفض النزاعات البينية، وأهمها قضية الصحراء الغربية، وهذا يؤجل إلى أجل غير مسمى إمكانية قيام مؤسسات الإتحاد المغاربي بمهامها وصياغة مقاربة مغاربية موحدة في علاقاته مع دول الإتحاد الأوروبي.

هناك عامل آخر مهم جدا في الاختلافات الموجودة بين البلدان المغاربية والمتعلق بنظم الحكم والدساتير في البلدان المغاربية، فالدستور الجزائري مستمد بشكل كبير من الدستور الفرنسي، ودستور 1996 لم يخرج عن هذا المنطق، ويتميز بإعطاء صلاحيات كبيرة للهيئة التنفيذية وخاصة رئيس الجمهورية، وإن كان نظام الحكم يصنف ضمن الأنظمة الرئاسية، فإن المؤسسة العسكرية تمثل قاعدة الحكم والسلطة، أما النظام التونسي فهو أيضا نظام رئاسي وبرلماني من غرفة واحدة يغطي ديكتاتورية مع تمركز السلطة في يد رئيس الجمهورية، ولذلك يصنف النظامان الجزائري والتونسي ضمن الأنظمة الأقل تقدما نحو الديمقراطية والانفتاح السياسي على الرغم من كل الخطوات والنتائج المحققة في هذا المجال، وأخيرا الدستور المغربي المستمد أساسا من الدستور الفرنسي لسنة 1958، والشخصية المركزية

[253]_ « Coopération régionale en matière de sécurité et de défense », dans : http://www.ieei.pt/index.php?article=5348&visual=5.

في المملكة العلوية هي شخصية "الملك"، التي تصل حد التقديس، [254] وإن هذا الاختلاف في أنظمة الحكم أثر ويؤثر كثيرا على السياسات المغاربية، وخاصة سياساتها الخارجية، وغالبا ما كان هناك تباعد في وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك.

هذا عن الجانب السياسي، أما عن الجانب الاقتصادي، فإن الوضعية العامة للاقتصاديات المغاربية يميزها ثقل المديونية وجمود أنظمتها الإنتاجية والاعتماد على الاقتصاد الريعي، القائم على المواد الأولية، وبالرغم من تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي إلا أنها لم تحقق نتائج كبيرة لحد الآن، وهذا يدل على ارتفاع كلفة التقويم في جانبه الاجتماعي، وخاصة غياب الشروط الدنيا لضمان تنمية مستديمة، شاملة ومتناسقة، فمثلا الجزائر التي حققت نسبة نمو مهمة سنة 2002، قدرت بـــ 2 %، إلا أن ذلك غير كاف لامتصاص مشكل البطالة التي فاقت 30 %، والمغرب أيضا يعاني من نفس الإشكال، أما تونس وإن كان دخل الفرد فيها هو الأعلى مقارنة بالدول المغاربية الأخرى، فإن مؤشرات الاقتصاد الكلي تبين أنها لا تزال بعيدة على مستويات النجاح المنتظرة.[255]

إن هذه الوضعية الاقتصادية للدول المغاربية، جعلها تتجه نحو الشريك الأوروبي الذي غالبا ما يفرض شروطه عليها، وتفضل ذلك على حساب تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري البين مغاربي، في الوقت الذي نجد فيه النسيج الصناعي المغاربي ضعيفا اتجاه النظام الإنتاجي الأوروبي المتفوق كما ونوعا، وهذه المعطيات تؤدي إلى سيطرة وهيمنة المنتوجات الأوروبية على نظيرتها المغاربية المهددة بالزوال إذا أنشئت منطقة التبادل الحر الأورو- مغاربية، وبالتالي لن تكون الدول المغاربية شريكة للإتحاد الأوروبي، وإنما مجرد سوق استهلاكية واسعة.

---

[254] -« Constitutions des états du bassin Méditerranéen », dans : http://www.fmes-france.org/IMG/doc/consitutions_des_pays_du_bassin_mediterraneen_doc.doc.

[255] GAMBLIN André et autres, « Images économiques du monde 2004 », Armand Colin, Paris, 2004, p p 91- 203- 264

إذا كان التقارب المجالي "الجغرافي" بين منطقة المغرب العربي يعتبر من عوامل التقارب والجاذبية المتبادلة في إطار مسار الشراكة، لأنها تطور ما يسمى بهيكل العرض " Structure de l'offre"، فإنه يعتبر أيضا من أسباب بعض التناقضات التي يجب على دول المغرب العربي وكذلك دول الإتحاد الأوروبي مواجهتها في إطار جماعي، ويتعلق الأمر بمسائل الهجرة والمخدرات وعدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط.

إن ملف أو ظاهرة الهجرة ليست بالظاهرة السلبية تماما، فهي تعد من الروابط المهمة التي تجمع بين أوروبا ودول المغرب العربي ولكن الإشكال يكمن في كيفية التعامل معها وطرق مكافحتها، وقد هيمنت النظرة الأوروبية في تناول ملف الهجرة في اتفاقيات الشراكة الثنائية الأورو- مغاربية، والمقاربة الأوروبية جعلت منها ظاهرة سلبية بكل الأبعاد، وبتوقيع الدول المغاربية على الاتفاقيات فإن ذلك يعني أنها قبلت المقاربة الأوروبية، وذلك ليس في صالح الوضع المغاربي – خاصة المهاجرين – إذ أن النظرة الأوروبية تعتبر تواجد المهاجرين المغاربة –العرب والمسلمين – بصفة عامة في الدول الأوروبية مصدرا لعدم الاستقرار، وتصاعدت هذه النزعة بصفة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أقرنت الدول الغربية مفهوم الإرهاب بالعالم الإسلامي والعالم العربي، [256] فالأحداث بعد هذا التاريخ تغيرت بشكل درامي في البيئة السياسية للعالم الإسلامي والمجتمعات الإسلامية المنتشرة عبر العالم، وأصبح هناك تداخل كبير بين السياسات، الديانات والثقافات بأشكال متعددة. [257]

إن سيطرة هذه المقاربة الأوروبية على العلاقات الأورو- مغاربية، لن تكون دافعا لمسار الشراكة، بقدر ما تكرس الهيمنة الأوروبية على صنع القرار في الدول المغاربية، إذا ما تعلق الأمر بمسائل مكافحة الإرهاب والهجرة، وما يلاحظ اليوم هو أن ظواهر مثل التمييز العنصري والتعصب والقومية الضيقة تستفحل وتتفاقم بسرعة متزايدة في بلدان أوروبا كرد فعل نتيجة تعاظم معدلات الهجرة، والشرط الوحيد لنجاح عملية اندماج المهاجرين يتمثل في قدرة الغرب على التعرف على الوجوه المختلفة للإسلام، والتباين بين المهاجرين المسلمين، وعلى ذلك يجب على أوروبا أن لا تقف في مواجهة ضد

---

[256]- انجمار كارلسون، الإسلام وأوروبا تعايش أم مجابهة؟، تر: سمير بوتاني، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003، ص ص .120- 121.

[257] -RABASA. M. Angel and others, « The Muslim world after 11/09 », in :

http://www.rand.org/pubs/monographs/2004/RAND_MG246.sum.pdf.

الإسلام، ولا ينبغي أن تشعر بأن هؤلاء المهاجرين المسلمين يمثلون طابورا أصوليا موحدا، وإذا كان هذا هو شرط الاندماج، فإن المؤشرات الواقعية غير ذلك، والمسجل في أوروبا اليوم هو تنامي نزعات كره الأجانب " Xénophobie" داخل المجتمعات الأوروبية، وبصفة خاصة كره الإسلام والمسلمين "Islamophobie"، ويقول "ألفن توفلر ALVIN Toffler" أن هذه الظاهرة من خصائص عصر القرية الكونية المظلمة، فالأوروبيون ساخطون من إقامة قناة مغربية ناطقة بالعربية في فرنسا، ويعتبرون أنها تدعم التوجهات الإسلامية المتطرفة أو الراديكالية،[258] ولعل هذا ما يؤدي إلى إفراغ مفهوم حقوق الإنسان الذي تنادي بها أوروبا، وكذلك الديمقراطية من محتواه، وبالتالي تجعل خلفية موضوع حقوق الإنسان في التفكير الأوروبي تنطوي على مقاصد خطيرة موجهة ضد الدول المتوسطية الشريكة، مصعدة استخدامها على قاعدة الأسس والمقررات المتفق عليها في إطار الشراكة كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، والإتحاد الأوروبي يتجاهل في هذا الصورة القاتمة والرديئة والانتهاكات الصارخة داخل المجتمعات الأوروبية نفسها، من انتشار الكراهية للأجانب والتمييز العنصري الديني،[259] وما الرسومات المسيئة للرسول الكريم "صلى الله عليه وسلم" التي نشرتها الصحيفة الدانمركية سوى تعبير عن واقع المجتمعات الأوروبية، ومشاعر الكره التي يكنها الأوروبيون للإسلام والمسلمين، وكان رد الحكومة الدانمركية على مطالبة الدول الإسلامية بتقديم الصحيفة لاعتذار للمسلمين بأن ما حدث لا يعدو أن يكون في إطار حرية الصحافة وحرية التعبير.

لا نغفل كذلك أنه حتى السياسة الأوروبية في مكافحة الهجرة، فهي الآخرى تخدم المصالح الأوروبية بالدرجة الأولى، فالبرنامج الجديد الذي قدمته المفوضية الأوروبية حول الهجرة الشرعية، وأسمته "خريطة طريق" موجهة لتأطير الهجرة الشرعية كان من أجل الاستجابة للتحديات الاقتصادية والديمقراطية

[258] - ALVIN Toffler, « Power shift : Knowledge, wealth and violance at the edge of the 21st century », BANTAM Books, New Yrok, 1990, p 374.

[259] - هابي حبيب، الشراكة الأوروبية- المتوسطية: مالها وما عليها ، المنشورات الجامعية والعلمية، publisud، باريس، 2001، ص ص114-115.

للإتحاد، وتضمن هذا البرنامج الذي وضع في ديسمبر 2005 سياسة جديدة، هي الهجرة الانتقائية "Immigration sélective"، لأنه يفتح المجال أمام الأدمغة واليد العاملة المؤهلة فقط، وتمنح لهم رخص إقامة لمدة خمس سنوات، [260] ومن المؤكد أن هذه السياسة الأوروبية سوف تزيد من التريف الداخلي الذي تعرفه الدول المغاربية، ألا وهو هجرة الأدمغة، وذلك ما سوف يعمق الهوة الاجتماعية وحتى الاقتصادية بين دول شمال وجنوب المتوسط.

نورد مثالا آخر، هو القانون الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي، وخلق أزمة ما عرف بقانون 23 فيفري 2005، فالمادة الرابعة من هذا القانون التي تتضمن تمجيد الاستعمار الفرنسي ما وراء البحار، وفي شمال إفريقيا على الخصوص، ويعتبر هذا القانون تعديا صارخا على ذاكرة الشعوب التاريخية، وبالرغم من مطالبة الرئيس الفرنسي "جاك شيراك Jacques Chirac" بإعادة كتابة المادة المتعلقة بالاستعمار التي سببت الكثير من الخلافات خاصة مع الجزائر [261] إلا أن مجرد صياغة وسن مثل هذا القانون يعد استفزازا للشعوب المغاربية، ويزيد مشاعر الكره والعنصرية المتبادلة.

هنا نتساءل كيف يمكن لمسار الشراكة أن يتطور ويتدعم بمثل هذه الممارسات، وفرنسا التي تتغنى باحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والتي تعتبر رقما مهما في العلاقات الأورو- مغاربية تدعوا إلى الحوار بين المجتمعات المدنية وبين الثقافات واحترام الآخر ومؤسساتها الرسمية تسن مثل هذه القوانين؟.

إن الشراكة التي يدعو إليها ويعمل على تجسيدها الإتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية، وإن بدت شاملة للمجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية ، الاجتماعية، الثقافية والإنسانية، فإنها تشكل فصلا تاما بين المجال الاقتصادي والمجال الإنساني، إذ أن التعاون في المجال الاقتصادي يهدف إلى الاندماج الكلي

---

[260] – فضيلة معوج، "لسد حاجياتها وتفاديا لأخطار الهجرة، أوروبا تسعى لفتح باب الهجرة الشرعية، جريدة الخبر، الصادرة يوم 24 ديسمبر 2005، ص. 11.

[261] -S. Raouf, « Chirac demande une réécriture de l'article de loi sur la colonisation », Le Quotidien d'Oran, du 05 Janvier 2006, p 2.

لاقتصاديات الدول الأورو- مغاربية، أو بصيغة أخرى إدماج الاقتصاديات المغاربية في الاقتصاد الأوروبي، من خلال مشروع منطقة التبادل الحر الأورو- مغاربية، لكنه يبقي على الحدود الفاصلة بين الأشخاص ويرفض اندماج المجتمعات، [262] فالإتحاد الأوروبي يطرح مقاربة تقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات وانتقال وسائل الإنتاج، لكنه يرفض قطعيا ويلغي حرية حركة الأشخاص في الفضاء الأورو- مغاربي، وفي ظل غياب إستراتيجية أو حتى استراتيجيات مغاربية للمواجهة، فإن مسار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يبقى رهين الإرادات والتوجهات الأوروبية.

من جانب آخر، فإن الهوة الاقتصادية بين دول الإتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية ليست بالأمر الذي من السهل تجاوزه – على الأقل خلال المستقبل المنظور- فالتفوق الاقتصادي الأوروبي واضح على مستويات وأصعدة متعددة، وسيجعل اقتصاديات الدول المغاربية تابعة للاقتصاد الأوروبي، خاصة في إطار منطقة التبادل الحر، وعلى الرغم من أطر الحوار المتعددة واللقاءات المختلفة من أجل دعم التعاون الاقتصادي، فإن المنطقة المغاربية تواجه لحد اليوم مشاكل وصعوبات في تحقيق نسب نمو وتطور تقارب النسب التي يحققها الإتحاد الأوروبي، فلا أرقام النمو الاقتصادي ولا الاستثمارات الأجنبية ولا حتى تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية تبين أن دول المغرب العربي قد حققت تطورا ملحوظا في العشرية الأخيرة.[263]

فعلى سبيل المثال نقدم هذا الجدول الذي يوضح نصيب الفرد من الدخل القومي في البلدان المغاربية، وبلدان أوروبية مختارة، والمرتبة العالمية:[264]

المرتبة	الدولة	نصيب الفرد (دولار)
17	فرنسا	22730

[262] - HENRY Jean Robert, « L'élargissement vers le Sud, Scénario alternatif d'un partenariat en crise ? » dans : http://www.periples.mmsh.univ-aix.fr/REMSH/Seminaires/Durham/IRH.pdf. p 3.

[263] - ORTEGA Martin, « Le Maghreb et l'Union Européenne : Vers un partenariat privilégié ? » dans : http://www.iss-eu.org/activ/content/rep04-11.pdf. p 1.

[264] - GAMBLIN André et autres, Op.cit, p p 40- 41.

23	إسبانيا	14300
28	البرتغال	10900
58	تونس	2070
68	الجزائر	1650
76	المغرب	1190

الجدول رقم11: نصيب الفرد من الدخل القومي في البلدان المغاربية، وبلدان أوروبية مختارة

إن الفارق بين المؤشرات الاقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي كبير جدا، فنصيب الفرد الفرنسي من الدخل القومي يمثل عشرين مرة نصيب الفرد المغربي، وهذا ليس سوى مؤشر واحد فقط من مؤشرات كثيرة للاقتصاد الكلي والتي تبين التفوق الاقتصادي الأوروبي.

من جهة أخرى هناك معطيات ومتغيرات دولية راهنة ومرتقبة لها تأثير كبير على العلاقات الأورو- مغاربية، بحيث لا يمكن فصل الإقليم الأورو- مغاربي عن الإقليم المتوسطي ككل، ولا عن المحيط الدولي الذي يتفاعل معه، والذي يؤثر فيه ويتأثر به، ومن بين المتغيرات المهمة جدا في هذا الإطار الصراع العربي- الإسرائيلي أو الصراع في الشرق الأوسط، فقد أجمع الشركاء الأورو- متوسطيون وكذلك الأورو- مغاربيون أن التوصل إلى حل وتجسيد مسار السلام في الشرق الأوسط يشكل عنصرا حاسما ومهما من أجل تنفيذ وتطبيق عملية الشراكة، [265] لكن الموقف الأوروبي من الصراع في الشرق الأوسط الذي يتميز تارة بعدم الوضوح، وتارة أخرى بالتبعية للموقف الأمريكي، جعل دوره في مسار السلام لحل الصراع هامشيا، على الرغم من أن كل اللقاءات التي عقدها وأدارها الإتحاد الأوروبي في إطار محاولاته لتقريب وجهات النظر والتوصل إلى حل للصراع، مثل لقاء مدريد حول السلام في الشرق الأوسط، وما الخطوة أو القرار الذي اتخذه الإتحاد الأوروبي بقطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية – سواء كان اتخاذ القرار باستقلالية أو بتأثير من إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية – إلا دليل على ازدواجية المنطق الذي يتعامل به الإتحاد

[265] -« L'état d'avancement du partenariat Euro- Méditerranéen », dans :

http://www.senat.fr/rap/r01-121/r01-1211.html

الأوروبي مع هذا الصراع الذي سيبقى – إن لم يجد طريقه إلى الحل – محددا رئيسيا للعلاقات الأورو-عربية بصفة عامة.

هناك مؤشر آخر أقوى يدعم سيناريو إدماج بلدان المغرب العربي ضمن المنظومة الأمنية الغربية، وهو التعاون في المجال العسكري، سواء في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " OSCE"، أو في إطار حلف الناتو، والدول المغاربية الثلاث لها علاقات متقدمة – خاصة الجزائر – مع حلف شمال الأطلسي من خلال المناورات العسكرية والتنسيق والتعاون في المسائل الأمنية، وبالخصوص فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وذلك ما أكده أحد قادة البحرية في حلف شمال الأطلسي بعد القيام بمناورات لسفن أطلسية وأخرى جزائرية في المياه الإقليمية الجزائرية في فيفري 2006، حيث أكد أن الهدف من الشراكة الأمنية هو الوصول إلى مستويات متقدمة من التنسيق والتعاون بين الحلف والدول المتوسطية، [266] وإن كان الإتحاد الأوروبي أكثر إنسانية في تعامله مع شركائه وذلك لثلاثة أسباب:

1- طبيعة آلية اتخاذ القرار والتي تتضمن مبدأ التعددية السياسية والمؤسسية واشتراك التيارات السياسية المختلفة في النقاش، وتكثر فيه مواضيع تعطيل القرارات التي لا تحصل على اتفاق الأغلبية الساحقة من الرأي.

2- القيم الإنسانية والديمقراطية التي يتقيد بها وامتثاله لشرعية الأمم المتحدة، و لم يشترك الأوروبيون في عمليات هجومية إلا في ظل قيادة القوة العسكرية الأمريكية.

3- نزعة الدول الأوروبية إلى احترام حقوق الأقليات الإسلامية – إلى حد ما – ويختلف هذا الأمر باختلاف الدول الأعضاء.[267]

وإذا كنا هنا نعرض التعاون العسكري بين الشركاء الأورو- مغاربيين، فذلك لتبيان اختلاف موازين القوى بين الطرفين، إذ يمكن القول أن كل مجال سياسي هو مجال جمعي "Collective" دون

---

[266] -BELABES Salah Eddin, « Cinq navires de l'OTAN à Alger », Le Matin, du vendredi 24-samedi 25 février 2006, p 24

[267]– محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، "صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص. 257.

شك، وتتعدد فيه القوى التي قد تتدافع إلى درجة الصراع، فتتغير خريطة المجال السياسي وقواه، نظرا للظروف الجديدة، وإن كان المجال السياسي غير جامد بل هو مجال ديناميكي متحرك، الأمر الذي يفرض ضرورة وجود عملية التفاعل المستمرة في كل مجال سياسي حتى تتوازن القوى [268] فإن هذه الديناميكية وهذا التفاعل من المستبعد حدوثه في علاقات القوى الأورو- مغاربية.

يؤكد هذا الطرح التوجه الأوروبي وتطلعه نحو إقامة قوة اقتصادية وعسكرية متكاملة مع التأكيد على التعاون متعدد الأطراف، فهو يسعى إلى تشكيل قطب قوي يكون له دور على الساحة الدولية وتشكيل ما سماه "بالقوة العظمى الهادئة Superpuissance tranquille" الأولى في التاريخ،[269] وكذلك مفهومه للأمن الشامل والمتعدد الأبعاد والقطاعات، وإذا كانت الشراكة تقوم بين طرفين متوازنين أو متقاربين من حيث القوة، فإن علاقة الإتحاد الأوروبي بالدول المغاربية من هذا المنطلق لن تكون علاقات شراكة بقدر ما ستكون علاقات تبعية، إضافة إلى أن الإتحاد الأوروبي ينظر إلى بلدان جنوب المتوسط على أنها مصدر لمخاطر تهدد أمنه واستقراره، وبالتالي فالمفهوم الأوروبي للحدود الآمنة يتجاوز حدوده الجغرافية، فما وراء المفهوم الجغرافي والتاريخ، مفهوم الحدود الأوروبية يكتسي أبعادا سياسية وإستراتيجية[270] من منظور مقاربة شاملة لمفهوم الأمن.

كما لا يمكن أن ننسى أن استمرار الوضع الكولونيالي لمدينتي سبتة ومليلية شمال المغرب، وعدم التوصل إلى حل بشأنهما يعكس عدم التوازن في القوى، وهيمنة الطرف الأوروبي على العلاقات مع المغرب، ونشير إلى أن اتفاقية الشراكة مع المغرب لم تتطرق سوى في إشارة إلى وضع المدينتين، وأقل ما يمكن قوله في بداية القرن الواحد والعشرين هو أن وضع المدينتين أصبح متقادما، كما أصبح مصدر تناقض بين أقطار المغرب العربي والإتحاد الأوروبي، إضافة إلى ذلك أصبحت المناطق الحرة التي تتمثل في المدينتين

---

[268]- قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث، الإسكندرية: منشأة المعارف، ، ب س ن، ص. 95.

[269] -« Un concept de sécurité Européenne pour le XXI[e] siècle : Une proposition qui marie l'équilibre et l'audace », dans : http://www.dedefensa.org/article.php?art_id=918, p 4.

[270] -« A propos de Frontières de l'Europe », dans :

http://www.diplomatie.gouv.fr/label_France/FRANCE/DOSSIER/presidence/06.html.

نقطة انطلاق لعمليات التهريب التي تغرق المغرب كله وأطرافا أخرى من المغرب العربي، ومن المؤكد أن استمرارية هذا الوضع الشاذ تعرقل التنظيم الطبيعي للمبادلات داخل المنطقة.

والواقع العالمي المعاصر يشتمل على ظواهر عديدة تميزه، من الضروري التفاعل والتكيف معها، وقد عرض الدكتور "**المهدي المنجرة**" بعضها في كتابه القيم "الحرب الحضارية الأولى" وإن كان الكتاب صدر سنة 1995 فإنه يعبر بشكل واضح عن واقع اليوم، وقد عرض أن أهم الظواهر العالمية تتخلص في:[271]

1- سرعة حركة التاريخ، فالمعرفة الإجمالية العالمية تتضاعف في وقت قياسي ويمكن القول بأن الانفجار المعرفي يعد من الظواهر الأساسية والبارزة المميزة للواقع العالمي المعاصر.

2- التعقيد المتصاعد لعديد من القضايا بفعل هذا الانفجار، فبقدر ما تتسع المعرفة في ميدان ما، بقدر ما تتسع شجرة المعارف والتخصصات في هذا الميدان، مستلزمة تأطيرا مضاعفا واستثمارا مكثفا، وبقدر ما تكون نتائج ذلك وانعكاساته على الواقع متعددة المسالك، مستعصية في حجمها وتعقيدها على المدارك.

3- تضايق المكان والزمان، فالانفجار المعرفي في مجال المواصلات والاتصالات أدى إلى تقليص المسافات وتضايق الزمان.

4- الانتقال من مجتمع إنتاج إلى مجتمع معرفة أضحت فيه الموارد البشرية أهم من الموارد الأولية.

5- الدور المتنامي للثقافة، فالجانب الأكثر سياسة والأبلغ أثرا في العلاقات بين الشمال والجنوب هو النظام الثقافي لأنه يعني بالقيم، فعلينا أن نولي الأسبقية لمنظومة القيم، إذ أن الأزمة المعاصرة بين الشمال والجنوب لا يمكن تجاوزها بمجرد التكيف، فالأزمة أزمة نظام بكامله، وكل حل للأزمة يشترط الأخذ بتحديد جديد للأهداف والوظائف والبنيات، ويلزمه إعادة توزيع السلطة والموارد حسب سلم للقيم مخالف لسابقه.

[271]- المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، مصر: مكتبة الشروق، 1995، ص ص .176- 180.

6- النمو الديمغرافي وشباب سكان الجنوب، واستقرار أو انخفاض السكان مع كهولة واضحة في الشمال، ففي العالم الإسلامي 50 % من السكان يقل عمرهم عن 16 سنة، وأكثر من الثلثين يقل عمرهم عن 30 سنة.

7- الدور الفاعل للتكنولوجيا المتقدمة وخاصة في ميادين تقنيات الإعلام وعلوم الاتصال، والذكاء الصناعي، وعلوم الفضاء والبيوتكنولوجيا، وإذا كان من الأهمية نقل التكنولوجيا – من الشمال إلى الجنوب – فإن التمكن من التكنولوجيا هو نتيجة عمل وبحث ذاتي، وذلك مسار يستحيل بيعه أو شراؤه ولا سبيل للوصول إليه إلا باكتساب المعرفة وتنشيط الابتكار.

8- الاندماج الاقتصادي وانبثاق التكتلات الكبرى، ويرجع ذلك لاستحالة ولوج مشرف للقرن الحادي والعشرين لمجموعة اقتصادية تضم أقل من 150 مليون من السكان، ويقصد بها مجموع بلدان المغرب العربي.

9- الثقافة بمفهومها الواسع، وهي عامل أضحى اليوم الأهم استراتيجيا فيما يخص العلاقات بين الدول، فالمشاكل المترتبة على الاتصال الثقافي قد توالد عنها دوافع الصراع وأسبابه في المستقبل أكثر مما قد ينتج من صراعات عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

10- بطلان المعادلة المدعية بأن الحداثة يرادفها التغريب، وتجربة اليابان هي خير دليل على ذلك.

11- لا مادية المادة ومادية اللامادة، فالمواد الصناعية أصبحت تتطلب أقل فأقل من المواد الأولية، وأكثر فأكثر من القيمة المضافة في شكل ذكاء وفطنة، فأصبح مصطلح "لا مادية الاقتصاد" شائعا.

12- التراجع الروحي، والذي كان متوقعا – بل ضروريا – في جميع أنحاء العالم نظرا لتجاوزات المادية الفلسفية الشيوعية، والمادية الملموسة للرأسمالية والعالم اليوم يعيش أزمة أخلاقية وأدبية[272].

في الأخير يمكن القول أن المؤشرات الدالة على إدماج دول المغرب العربي ضمن المنظومة الأمنية والقيمية والاقتصادية الغربية كثيرة ومهمة وذات دلالة، فإنه من المهم بالنسبة للدول المغاربية أن تتبع

[272]- المهدي المنجرة، المرجع نفسه، ص.180.

إستراتيجية واضحة المعالم، قائمة على التعاون والتنسيق المتبادل من أجل مواجهة التحديات التي تواجهها في إطار علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي، وإذا كان هدف كل نظام سياسي هو البقاء والاستمرار والتكيف، فإنه على الدول المغاربية التكيف أولا مع المعطيات الراهنة والاستعداد لمستقبل يفرض تحديات كبيرة ويتضمن تطورات قيمية وبنيوية وجب التعامل معها بواقعية.

المبحث الثالث: تقييم العلاقات الأورومغاربية

تعتبر الشراكة الأورومغاربية جزءا من المشروع الأوروبي لإعادة احتواء دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وإدارة أزماتها بصورة تساعد على التقليل من حدتها[273].

غير أن عمل المجموعة الأوروبية في علاقاتها مع المنطقة العربية بصفة عامة ارتكز على القضايا الاقتصادية دون أن تتوسع في قضايا الأمن والدفاع قبل معاهدة ماستريخت، ومع بداية التسعينات بدأت تلك العلاقة تتغير مع انتهاجها سياسة متوسطية جديدة يلعب فيها الحوار السياسي والأمني دورا محوريا هاما.

لما كانت قضايا الأمن التقليدية مستمرة في عرقلة التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط كان هناك اتفاق على أن القضايا الأمنية الجديدة التي قد توفر المقومات اللازمة لاحداث تعاون وتنسيق أفضل بين الإقليمين خاصة وأن الهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة مثلت كلها التحديات الأكبر للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط[274] وبخاصة دول المغرب العربي.

فالمقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط عرفت تطورا منذ الإرهاصات الأولى لمشروع الفكرة المتوسطية منتقلة من المفهوم الضيق للأمن المنحصر في المجالات العسكرية إلى توسيع مفهومه ليشمل جميع مجالات الحياة الاجتماعية[275].

---

[273] – صالح صالحي ،" التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي". مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . الجزائر، 2001، ص. 26.

[274] – منار السوريخي ،" الاتحاد الأوروبي و البحر المتوسط". مجلة العلوم السياسية ، العدد: 111، مصر: دار الأهرام، 1994، ص-ص. 100-102.

[275] – بونوار بن صابم ،" تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط". مرجع سبق ذكره.

ففي إطار السياسة المتوسطية المتجددة فإن حصيلة التعاون الإنمائي تبقي بدون أي تقدم يذكر، على الرغم من تطوره من سنة 1989 وذلك راجع لعدم التكافؤ واختلال التوازن بين الطرفين [276]، كما تركز العلاقات الأورومغاربية على العلاقات الثنائية دون التعامل مع المنطقة كوحدة واحدة هذا ما خلق توترات داخل الإقليم المتوسطي وأضفى على السياسات الأوروبية بعدا استراتيجيا في تحقيق المكاسب المرسومة في المنطقة[277].

لقد حققت العلاقات الأورومغاربية منافع كبيرة للمنطقة المغاربية من خلال مساعدتها على الخروج من العزلة والتهميش التي فرضته العولمة على الدول المتخلفة وتأسيس منطقة تجارة حرة من أجل إيصالها إلى الأسواق العالمية وحثها على إعادة البناء الداخلي لمكافحة التهديدات الأمنية وتبني سياسة الاعتماد المتبادل مع الجانب الأوروبي في تحقيق الأمن والاستقرار، إلا أن مستوى الشراكة الأورومغاربية قد تتأثر بفعل التطورات المنتظرة في جنوب المتوسط وفقا لتطور العمليات الديمقراطـــية والقضاء على التيارات الأصولية ونتائج تطبيق السياسات الاقتصادية والنيولبرالـــية وبروز مشاكل اجتماعية وفقدان الدولة الوطنية لمصادر قوتها وهذا ما يساعد على تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بدرجة غير متصورة[278].

إن المتتبع لمسار تطور العلاقات الأورومغاربية يرى أنها مرت بالعديد من المراحل والمحطات التاريخية، وإن كانت في بدايتها تركز وبشكل رئيسي على جانب التعاون والشراكة في المجال الاقتصادي، وتجسد ذلك بصورة رئيسية في مشروع الشراكة الاورومتوسطية ،والذي يعتبرها البعض تكميلية لمسار برشلونة والبعض الآخر يفسرها بخروج مقترحيها عن الدمج الأوروبي ، والتي ركزت في شقها المالي والاقتصادي على:

التعاون المالي:

276 – سمير محمد عياد ، "التعاون الأورومغاربي". مرجع سبق ذكره.

277 – منار السوريخي ، مرجع سبق ذكره. ص.101.

278 – نسيمة بلحوش ، مرجع سابق ذكره. ص-ص.39-40.

لم يرد في اتفاقيات الشراكة الأورو – مغاربية تحديد دقيق لحجم التعاون المالي بين الطرفين على أساس أنه قيمة نسبية ترتبط بحجم الموارد المتوفرة لدى المجموعة من جهة واحتياجات الطرف المغاربي الفعلية للدعم الضروري لانجاز الإصلاح الاقتصادي .

وإدراكا من دول الاتحاد الأوروبي أن عملية تحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية ليست بالأمر السهل بالنسبة للدول المغاربية، ودول جنوب المتوسط عموما، ومحاولة منها للحد من عدم التكافؤ الموجود بين الأطراف الموقعة على مشروع الشراكة، يسعى الاتحاد إلى تقديم مساعدات إلى دول الجنوب من خلال عدد من البرامج الاقتصادية تتضمن إعانات مالية وفنية نذكر من بينها برنامج " MEDA" خصصت له مبلغ 3.4 مليار أورو على شكل التزامات مالية تمتد على سنوات (95- 99) .[279] والجدول التالي يوضح مقادير الاستفادة بالنسبة للدول المغاربية.

الجدول رقم 12 : مقادير استفادة الدول المغاربية الموقعة على اتفاق الشراكة الأورو–مغاربية خلال الفترة 95ـــ99.

البلـــــــــــد	الالتزامات (مليون أورو) من طرف الاتحاد الاوروبي	المدفـــــــوعات (مليون أورو
الجـــــــــزائر	164	30
المغـــــــــرب	656	127
تونـــــــــس	426	128

يبين الجدول أن كلا من المغرب وتونس كان لهما حصة الأسد من مساعدات الاتحاد الأوروبي لسببين أساسيين في نظرنا :الأول أسبقية كلا منهما في توقيع اتفاق الشراكة بالنسبة إلى الجزائر حيث وقعت تونس سنة 1995 والمغرب 1996 بينما الجزائر سنة 2001، أما السبب الثاني فيعود إلى كون اقتصاديات كلا منهما تعتمد على آلية اقتصاد السوق وهو ما يتماشى وتطلعات دول الاتحاد الأوروبي

[279] ــ علي الحاج، المرجع السابق الذكر، ص .208ــ 209.

وبالتالي المزيد من الدعم من أجل دفع عجلة الاقتصاد لكونها في الاتجاه الصحيح بينما بقيت السياسة الاقتصادية في الجزائر حبيسة التجارب والمحاولات و لم تتضح آنذاك نية صانع القرار الجزائري اتجاه تطلعات دول المجموعة الأوروبية في المجال الاقتصادي، ولكن من الملاحظ أن الأرصدة المالية المخصصة في أطار برنامج "MEDA" للتسهيلات المالية الأوروبية لتنفيذ الشراكة الأورو- مغاربية لم يستهلك منها إلا 26% و ذلك لجملة من الأسباب تتمثل في :

ـــ ارتباط هذه المساعدات المالية بتنفيذ اتفاقيات الشراكة خاصة الإصلاح الضريبي.

ـــ تنمية القطاع الخاص واشتراط هذه المساعدات بما يبذله الشركاء من جهد لتحقيق أهداف المعاهدات المبرمة وخاصة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ـــ العمل بمبدأ سنوية الاعتمادات التي لا يمكن تأجيلها في حالة عدم استخدامها.[280]

التعاون التجاري:

رغم أن علاقات التجارة المغاربية – الأوروبية تعود بمنافع كثيرة للطرفين، إلا أنه يطغى عليها عدم التكافؤ واختلال التوازن، ذلك أن دول المغرب العربي تعتمد اعتمادا كبيرا على الاتحاد الأوروبي في مبادلاتها التجارية، ورغم التفاوت في النسب المئوية للتبادل التجاري لدول المغرب العربي الثلاث الجزائر، المغرب، تونس مع الاتحاد الأوروبي الذي يظهر من خلال الجدول التالي، إلا أنها تتجاوز في مجملها 50% سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات وهو ما يجعل هذه الدول المغاربية الشريك التجاري والاقتصادي الأكثر أهمية، ويظهر بصفة أدق وأكثر تحليلا التطور في الواردات التونسية إلى الاتحاد الأوروبي من % 72.8 سنة 2003 إلى % 73.4 سنة 2007. الشيء نفسه بالنسبة للمبادلات التجارية المغربية والاتحاد الأوروبي حيث أنها لم تنخفض سنة 2003 عن نسبة 50% تزايد الاهتمام الأوروبي بالأسواق المغاربية بعد اتفاقيات الشراكة وفق الجدول التالي:

تطور نسبة الصادرات والواردات المغـــــــاربية نحو الاتحاد الأوروبي										
نسبة الواردات نحو الاتحاد الأوروبي					نسبة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي					
تونس	2003	2004	2005	2006	2007	2003	2004	2005	2006	2007

[280]ـــ لعجال أعجال محمد الأمين، المرجع السابق الذكر، ص .172.

الجزائر	65.2	62.2	61.2	54.8	52.2	59.9	54.5	54	51.6	47
المغرب	58.7	55	51	57.6	58.4	74.5	72.4	69	62.4	62.1

الجـــــــــــــد ول رقم13:تطور نسب الصادرات و الواردات المغاربية نحو الاتحاد الأوروبي

	تطور نسب الصادرات و الواردات للاتحاد الأوروبي نحو دول المغرب العربي									
	نسبة واردات الاتحاد الأوروبي					نسبة صادرات دول الاتحاد الأوروبي				
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	1.56	1.48	1.77	.1	1.48	0.92	1	1	0.86	0.9
تونس	0.67	0.66	0.58	.0	0.63	0.83	0.80	0.76	0.75	0.77
المغرب	0.08	0.64	0.77	0.53	0.55	0.94	0.94	1.92	0.9	0.99

الجدول رقم14 : تطور نسب الصادرات و الواردات للاتحاد الأوروبي نحو دول المغرب العربي

المصدر: les notes d'alerte du CIHEM. N52.13/11/08 site : www.ciheam.org

يظهر من خلال الجدول الخاص بالمبادلات التجارية (تصدير، استيراد) لدول الاتحاد الأوروبي نحو دول المغرب العربي الثلاث (جزائر، تونس، المغرب) أن الجزائر تعتبر شريك بالنظر إلى واردات 2007 المقدرة ب 1.48 وذلك كونها أكبر مصدر للمحروقات نحو الاتحاد الأوروبي والطاقة بينما في الصادرات فتمثل المغرب أكبر شريك اقتصادي للاتحاد الأوروبي حيث بلغت نسبة صادرات الأخيرة نحو المغرب 0.99 مقارنة بالدول الثلاث.

	نحو الاتحاد ا لأوروبي
الجزائـــــــر	%48.6
تونـــــــس	%73.6
المغـــــــرب	%59

الجـــدول رقم 15: حجم المبادلات من الدول المغاربية نحو الاتحاد الأوروبي(نسبة مئوية) سنة 2007

المصدر: les notes d'alerte du CIHEM. N52.13/11/08 site : www.ciheam.org

هذا ما يبين انفراد تونس بنسبة كبيرة نوعية 73.6% من المبادلات مع الاتحاد الأوروبي ذلك لأن صادراتها تتعدى مجالات أخرى كثيرة خارج المحروقات على عكس الجزائر ثم تليها في المرتبة الثانية المغرب .

يظهر أيضا من خلال الجداول أن الأسواق المغاربية تزداد انفتاحا أمام المنتجات الأوروبية بينما تتقلص الأهمية النسبية للصادرات المغاربية نحو الاتحاد الأوروبي حيث أنه من المتوقع أن تؤدي مناطق التجارة الحرة في إطار الشراكة المتوسطية – الأوروبية (إعلان برشلونة) إلى زيادة الصادرات العربية إلى الأسواق الأوروبية بما في ذلك صادرات المغرب العربي نحو أوروبا، وفي مقابل تنوع الصادرات الأوروبية إلى الدول المغاربية تتركز في المقابل صادرات هذه الأخيرة في عدد محدود جدا من السلع والمنتجات على رأسها النفط والغاز الطبيعي، وهو ما يؤكده الشروع في إنجاز أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي .[281]

عموما تستورد الدول المغاربية الآلات وأدوات الإنتاج والسلع المصنعة ذات التركيبة التكنولوجية الأقل تطورا بينما تصدر بالمقابل المواد الخام كالنفط والمنتجات الزراعية.

– إنشاء منطقة تجارة حـــــــرة:

ـــ جاء فيها التأكيد على إنشاء منطقة التجارة الحرة مع تنظيم حرية تنقل السلع والمنتجات وفق قواعد خاصة تعينها الاتفاقية الثنائية التي تبرم بين الاتحاد الأوروبي وكل دول من الدول الثلاث المغاربية : الجزائر ،تونس المغرب .[282]

* **الجـــزائر:** تضمنت الاتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة لمرحلة انتقالية تدوم 12 عاما منذ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يسير مشروع منطقة التجارة الحرة بين أور وبا والجزائر بأحكام القواعد الدولية للتجارة الحرة المؤسسة لمنظمة التجارة الدولية.

* **تونـــس:** بعد المضي قدما في مراحل التكيف الهيكلي في المجال الاقتصادي دام قرابة 10 سنوات، أصبحت في حاجة إلى أسواق جديدة وانفتاح كما أن نموذج المشاركة التفضيلية التي كانت تربطه

[281] ـــ سمير، صارم، المرجع السابق الذكر، ص. 188ـــ 189.

[282] ـــ آمال يوسفي، المرجع السابق الذكر، ص.53.

بالمجموعة طيلة 30 سنة مضت، لم يعد يأت ثماره بالتالي التطلع إلى شراكة فعلية مع الاتحاد الأوروبي عن طريق خلق منطقة تجارة حرة.[283]

* **المغـــرب:** لم تعد الاتفاقية الموقعة مع المجموعة الأوروبية سنة 1969 التي فتحت الأسواق الأوروبية أمام السلع المغربية المصنعة وغير المصنعة، لم تعد كافية أمام هيكلة الاقتصاد المغربي من جهة والنقص في التفصيلات والمزايا التي كانت تستفيد منها سابقا في علاقاتها التجارية مع أوربا الشيء الذي جعل من خلق منطقة تجارة حرة مع أوروبا حاجة ماسة وضرورة مفروضة في الوقت نفسه.[284]

عموما نحاول تقديم تقييم من الجانبين (الأوروبي والمغاربي) سلبي وايجابي لهذه العلاقات التي عرفت عدة تحولات فرضتها ظروف البيئة الدولية، وما يحيط بها من تغيرات في طبيعة المفاهيم والفواعل والتهديدات، و نحاول الإجابة عن التساؤل التالي: ما هو حصاد أوروبا لحد الآن من الشراكة الأورومغاربية؟ وما هو حصاد الدول المغاربية من هذه الشركة؟ على الرغم من أن هذه الشراكة لم تحقق بناء منطقة للرخاء والاستقرار والأمن في المتوسط، رغم وجود تأثيرات ايجابية لها سواء اقتصادية أو سياسية فعلي الرغم من الجه ود المقدمة لتطوير ه ذه الشراكة، إلا أن النزاعات الإقليمية لم تتم تسويتها وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي، كما أن النمو الاقتصادي لمعظم دول جنوب المتوسط كان أقل بكثير مما كان متوقعا وهذا لأن المفاوضات تمت على أساس فردي وهو ما أدى إلى طول فترة التفاوض وتأخر دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ ، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض المؤشرات الايجابية تمثلت في التعاون المالي من خلال برنامج ميدا 1 وميدا 2 اللذان ساهما في التمويل المالي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المتوسط.

فيما يتعلق بالمحور السياسي والأمني فقد حققت هذه الشراكة تقدما محدودا في الحوار حول القضايا الإقليمية وقضايا نزع السلاح وضبط التسلح، إلا أن المحصلة هي عدم وجود تشاور كامل مع الدول

---

[283] ــ المرجع نفسه ، ص .54.

[284] ــ سمير صارم ، المرجع السابق الذكر، ص 208ــ209

المتوسطة في ه ذا الشأن[285]، وبالتالي فعملية برشلونة لم تكن ناجحة بالقدر الكافي، ومع ذلك فإن التقييم العادل لهذه المشاركة يقتضي نوعا من التعمق في نتائجها، فقد تم تصميم المشاركة الأوروبية في البداية كعملية لإيجاد إطار للحوار والتعاون الثنائي والمتعدد، وقد ولدت هذه المشاركة آثار ا ايجابية في هذا الاتجاه فقد جمعت ومازالت تجمع ما بين شركاء مختلفين، ونجحت كذلك في الحفاظ على حوار دائم.

يمكن القول عموما أن هذه النتائج تعكس طبيعة خصوصيات معينة على جانبي المتوسط فمن وجهة نظر الشركاء المغاربيين، يبدو أن المشاركة السيـــــاسيـــة والأمنية تم تصميمها بصفة خاصة لكي تحقق مصالح الاتحاد الأوروبي وتلبي حاجاته الأمنية بينما يتم إعطاء الشركاء دورا فرعيا في الأجندة العامة[286].

هكذا فالشراكة الأورومتوسطية على الرغم من تبنيها شعار الأمن والاستقرار إلا أن هذا الجانب لم يمثل سوى 6,5 % من اهتمامات الجانب الأوروبي في حين غلبت القضايا الاقتصادية والمالية علي اهتماماته، وتلتها القضايا الاجتماعية والثقافية، فمسار برشلونة ركز على الجوانب الاقتصادية، وأهمل الأبعاد الأمنية والسياسية، وهذا ما يظهر من خلال المخطط التالي:

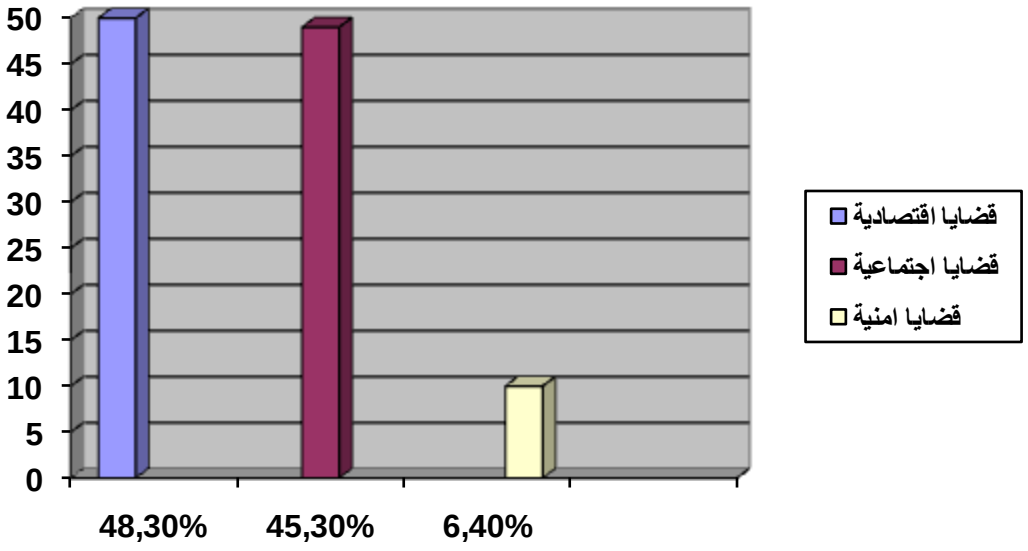

[285] – محمد مطاوع ،" أوروبا و المتوسط من برشلونة إلى سياسة الحوار". مجلة السياسة الدولية. العدد: 163، مصر: دار الأهرام، 2006. ص-ص. 38-39.

[286] – المرجع نفسه. نفس الصفحة.

الشكل رقم01: رسم قطاعي يوضح توزيع القضايا المطروحة في الشراكة الأورومتوسطية

فهذا الرسم يبين معدل تكرار العديد من الكلمات المتعلقة بالشراكة المالية الاقتصادية بحوالي نصف معدل التكرارات ب 48,3 % لكن معدل تكرار الكلمات المتعلقة بالشراكة السياسية الأمنية والشراكة الثقافية الاجتماعية لم يتجاوز 6,4 % و 45,3 % على التوالي، هذا ما يبين أن الحيز الأكبر خصص للتعاون الاقتصادي والمالي في إطار بيان برشلونة.

أما المنتدى المتوسطي "خمسة زائد خمسة" رغم إرساءه لآلية التعاون الجماعي في الميدان الأمني والدفاعي إلا أنه لم يزعم إلى تشكيل هيكل إقليمي أو جهوي جديد في المتوسط، فرغم تبنيه لإستراتيجية مشتركة في سبيل إرساء الأمن والاستقرار في المتوسط إلا أن أعضاء الجنوب ترفض التنازل عن بعض الخصوصيات وتبدي بعض التحفظات بحجة الأولويات الوطنية هذا ما يعيق مسار التعاون الأورومغاربي في سبيل تجسيد الأمن والاستقرار في منطقة حوض المتوسط ، وقد كلل ذلك بغيابات متكررة في الاجتماعات المتوالية للمنتدى من منطق الرفض لسياسة الأبوية الأوروبية إزاء بلدان الجنوب وشمال إفريقيا، فرغم المشاركة المتساوية للأعضاء في منتدى خمسة زائد خمسة إلا أن سلطة الأمر تميل إلى كفة دول الشمال انطلاقا من حجة أن أمن أوروبا مصدر تهديده هو دول الجنوب لذلك لابد من تبني إستراتيجية الأمر المفروض في سبيل مواجهة هذه التحديات الأمنية.

وللاستدلال على ما سبق وانطلاقا من تصريح "روزا بلفور" محللة بمركز دراسات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي قالت أن الجزائر: « ترفض إلى غاية اليوم أن تكون ضمن البلدان المنخرطة في السياسة الأوروبية فهي تتفاوض من منطق قوة لأنها بلد مصدر للنفط ...»، وأضافت: « أن الجزائر ترفض التدخل في شؤونها الداخلية لاسيما عندما يطلب منها القيام بإصلاحات ذات صلة بحقوق الإنسان والديمقراطية وبإعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية.» [287] وفي نفس السياق، غيبت الجزائر صوتا وصورة في البيان الختامي للاجتماع الثامن لوزراء الخارجية لمنتدى الحوار المتوسطي "5+5" رغم حضور ومشاركة وفد يترأسه وزير الخارجية مراد مدلسي وتم تبني مقترح تونس القاضي بإنشاء وكالة أورومتوسطية لحماية المنظومة البيئية والشريط الساحلي، وتم إسناد مهمة عقد الدورة

[287] – نوار سوكو ، " الجزائر ترفض سياسة الجوار والمغرب تلميذ نجيب و تونس دولة بوليسية ". جريدة الخبر ، العدد: 5941. بتاريخ:2010/03/10.

الوزارية القادمة حول الهجرة إلى ليبيا، وعبروا بارتياح شديد عن إنشاء بنك مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ودوره في مجال الاندماج الاقتصادي المغاربي [288]، وباحتضان تونس خلال ماي 2010 اللقاء الثاني لمجلس أعمال المغاربيين غيب المقترح الجزائري من البيان الختامي للاجتماع رغم مشاركتها فيه[289].

هذا ما يدل على فشل المنتدى المتوسطي في الارتقاء بالإستراتيجية التعاونية المشتركة في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، طالما أن دول الشمال تتعامل مع دول الجنوب من منطق القوة دون مراعاة خصوصية كل دولة من دول الجنوب.

أما سياسة الجوار الأوروبية رغم حملها للأمل في ديناميكية إصلاح حقيقية في المنطقة وإدخال إصلاحات بنيوية وتسريع النهوض الاقتصادي في الدول المغاربـــية وإتاحة الفرصة لكل من الشركاء في الاقتراب أكثر من السوق الأوروبية، إلا أنها اشتملت على مخاطر عدة ساعدت في توسيع الهوة بين البلدان المشاركة وإضعاف الروابط القومية وتضخيم التعاون بينها وبين إسرائيل انطلاقا من التقرير الوطني الذي يختاره كل بلد عربي مشارك في طريقة الاندماج التي تختلف عن تلك التي يختارها بلد آخر، علاوة عن اندفاع بعض الدول اتجاه إسرائيل قبل التسوية النهائية للنزاع العربي الإسرائيلي مما تؤثر سلبا على عملية السلام. كما أن هذه السياسة ظلت حبرا على ورق لأن غالبية دول الاتحاد الأوروبي ترتبط بكونها تحيط بحوض المتوسط لكنها دوما تواجه مشكلة فرنسا التي قالت لا للدستور الأوروبي في استفتاء 2005 في وجه دول الشمال هذا ما خلق أزمة خطيرة في الهيئة فيما يخص العلاقة بين دور مؤسسات الاتحاد وتوسيعه فالأوروبيون على الرغم من مناداتهم بشراكة جوارية إلا أنهم يفضلون التعامل مع المنطقة المغاربية بشكل أحادي[290].

في حين أن الاتحاد من أجل المتوسط رغم اتخاذه لوجهة سياسية أمنية كخطوة لتطوير عملية برشلونة إلا أنه لا يخلو من الأبعاد الساعية للهيمنة والتوسع خاصة بالنسبة لفرنسا التي تهدف كقوة امبريالية إقليمية إلى العودة إلى الواجهة، وإلى إفتكاك الزعامة حيال محيطها المباشر (أوروبا الجنوبية على

---

[288] – جلال بوعاتي، " الجزائر الحاضر – الغائب في اجتماع مجموعة 5+ 5". جريدة الخبر، العدد: 5972. بتاريخ:2010/10/20.

[289] – المرجع نفسه.

[290] – ظافر الحسن ، قضايا عربية ساخنة. ط1، لبنان: دار الرواد، 2006، ص. 184–ص.185.

الأقل من جهة وكل بلدان جنوب وشرق المتوسط من جهة ثانية)، وذلك بالاستناد إلى الفضاء الجغرافي الواسع كموضع أفضل في مسار الصراع الامبريالي في الظروف الراهنة، وقد أخذ من الاهتمام بالقضايا الأمنية كانتقاد للمشروع المتوسطي السابق الذي ركز على الجوانب الاقتصادية وأهمل الجوانب السياسية والأمنية، لذلك اتخذ هذا المشروع صبغة المشروع التوسعي والمهمين المستند إلى قوة رأسمالية جديدة وإلى رجعيات في بلدان المتوسط[291].

يمكن القول أن المشروع المتوسطي هو مشروع هام جدا في هذه الفترة التاريخية الحالية بما أنه يذهب من نظرة صراع الحضارات إلي نظرة واقعية لمشاكل البحر المتوسط.

كما أن توجهات الفضاء الأوروبي أصبحت متجهة أساسا نحو الشرق وليس نحو الجنوب وتحولت من مشروع طموح وكبير إلى مجرد قمة دولية مع تشكيل رئاسة مشتركة وأمانة صغيرة.والمحللين يجمعون على أنه استمرارا لمسار كان قد بدأ في 1995 وآل إلى فشله على المستوي السياسي والدليل هو استمرار معضلة الصراع العربي الإسرائيلي[292].

منه يمكن القول أن البعد الأمني قد فرض نفسه على العلاقات الأورومغاربية وأصبح مفهوم رئيسي للمواقف والسياسات الأوروبية المتخذة اتجاه حوض المتوسط[293].

ليس هناك أي عتاب على الفرنسيين أو الأوروبيين فهم يسعون وراء مصالحهم، ويفكرون في المشاريع التي تستطيع أن تساعدهم على تحقيقها وتعظيمها، العتاب على الدول المغاربية التي قبلت أن تكون اجتماعاتهم عبر المضلة الأجنبية التي تتسارع وتتنافس للسيطرة عليهم[294]. ومن هنا تأتي الضرورة الماسة والمستعجلة بالنسبة للدول المغاربية لتعليق تناقضاتها وخلق شروط انطلاق مشروع مغاربي يسمح للدول المشاركة فيه أن تواجه جماعيا تحديات نشوء منطقة التبادل الحر الأورومغاربي وأن تدير بشكل

---

[291] – "الاتحاد من أجل المتوسط: مشروع امبريالي فرنسي جديد" . في الموقع: www.albadil.org/aspp/php?article1855

[292] – "مشروع الاتحاد من أجل المتوسط". في موقع: www.aljareera.net ،

[293] – إبراهيم حماد ،" البعد الأمني للعلاقات الأورومغاربية (رؤية مستقبلية)".مرجع سابق ذكره.ص. 222.

[294] – " الاتحاد من أجل المتوسط". مرجع سبق ذكره.

متكتل برامج التعاون مع أوروبا لتحقيق أمنها واستقرارها وترتقي في مستويات التعامل مع الجانب الأوروبي.

وعموما إن مشروع الشراكة الأورو- متوسطية، الذي تدخل في إطاره اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية، مشروع أوروبي فقد اقترحته دول الإتحاد الأوروبي على الدول المتوسطية من أجل تحقيق أهداف معينة تصب كلها في خانة تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في حوض البحر الأبيض المتوسط، وطبيعة المشروع في حد ذاته تعكس منطقين تتسم بهما العلاقات الأوروبية- المغاربية:

1- إن كون المشروع أورويا يعكس بالضرورة المقاربة الأوروبية في نظام علاقات الإتحاد الأوروبي مع الشركاء المغاربيين، وقد تعامل الإتحاد الأوروبي مع كل دولة على حدى، دون أي اعتبار للبعد الجهوي، وقد تفاوض الإتحاد الأوروبي بهذا المنطق من موقع قوة، وما كان من الدول المغاربية سوى القبول بالشروط الأوروبية لأنها كانت في موقف تفاوضي ضعيف، وكان عليها استيفاء شروط الأهلية التي حددها الطرف الأوروبي حتى تصل إلى مستوى يؤهلها للتعاقد معه.

2- إن الاتفاقيات التي توصل الإتحاد الأوروبي إلى توقيعها مع الدول المغاربية تكرس نمط علاقات يتميز بعدم التوازن، فالشراكة في مفهومها العام تكون بين طرفين متوازنين – أو على الأقل متقاربين من حيث القوة – في حين نجد أن هذه الاتفاقيات بين كتلة موحدة من جهة، ودول منفردة من جهة أخرى، وهذا لا يعبر بأي شكل من الأشكال عن نمط "شراكة".

خلاصة واستنتاجات:

مع أن اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية اتسمت بطابع الشمولية، حيث أنها تعرضت للمسائل السياسية، الأمنية، والجوانب الاقتصادية والمالية، إضافة إلى القضايا الاجتماعية، الثقافية والإنسانية، إلا أنها تميل إلى كونها اتفاقيات تجارية اقتصادية، إذ أن الملاحظ عليها أنها تناولت مجال التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري بالتفصيل الدقيق، من خلال تحديد آليات التعاون الاقتصادي ميكانيزمات إنشاء منطقة التجارة الحرة الأورو- مغاربية في حدود سنة 2010، وكذا طبيعة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تلزم الدول المغاربية القيام بها من أجل تحقيق هذه الأهداف، وكذلك أنواع المنتوجات التي سيتم تداولها في إطار منطقة التجارة الحرة، وفي هذا الإطار سجلنا أن نسبا كبيرة من المعونات المالية التي يقدمها الطرف الأوروبي يوجه من أجل دعم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدول المغاربية وتحرير اقتصادياتها، ولا توجه إلى خلق نشاطات إنتاجية، كما أن تحرير الاقتصاد يدفع بالدولة إلى التخلي عن بعض وظائفها الاقتصادية مما يؤثر على نظامها الاقتصادي وتوازنها الاجتماعي.

والطابع الشمولي لاتفاقيات الشراكة يؤكد بأن المفهوم الشامل للأمن جعل الأطراف الأوروبية والمغاربية تقتنع بحدة المخاطر عبر الوطنية والتي تتجاوز الحدود الجغرافية، وبالتالي فإن مواجهة هذه التهديدات والمخاطر يجب أن يتم في إطار جماعي وتنسيق مشترك من أجل احتوائها والقضاء عليها، أو كحد أدنى التقليل من خطورتها، وهذا يؤكد أيضا الفرضية المتعلقة بوعي وإدراك مزدوج بوجود مصادر تهديد مشتركة تهدد أمن واستقرار المنطقة، وبالتالي عدم قابلية مفهوم الأمن للتجزئة أو التقسيم، فهناك علاقة تكامل بين الأمن الأوروبي والأمن جنوب المتوسط، وعلى ذلك فإن استقرار منطقة المغرب العربي مهم جدا لاستقرار أوروبا، فكان على الدول الأورو- مغاربية وضع مقاربة إستراتيجية شاملة لمواجهة مصادر التهديد التي حددتها الأطراف في عدم الاستقرار في الجنوب، ظاهرة الإرهاب، ظاهرة الهجرة وكذا ملف المخدرات.

الخاتمة

الخاتمة:

إن اهتمام دول الإتحاد الأوروبي بدول المغرب العربي قديم قدم النزعة الاستعمارية للدول الأوروبية، وبهذا الصدد يكفي أن نشير إلى الماضي الاستعماري للقوى الأوروبي ة التقليدية في المنطقة، وقد زاد اهتمام أوروبا بالمنطقة بصفة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، في إطار سعي ها نحو احتلال مكانة نفوذ على الساحة الدولية، إضافة إلى عملها على أن تكون طرفا فاعلا ومؤثرا في العلاقات السياسية الدولية، سواء كان المشروع الأوروبي في منطقة المغرب العربي من منطلق مزاحمة أمريكا، أو التصدي للنفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة، أو من أجل تكريس نمط خاص من العلاقات الأورو- مغاربية، والأكيد أن هذا الاهتمام ينبع من الأهمية الجيو- إستراتيجية لمنطقة المغرب العربي، وعلى الأخص بالنسبة للحسابات الإستراتيجية الأوروبية، بحكم الإرث التاريخي والتقارب الجغرافي والتواصل الحضاري الدائم بين المغرب العربي وأوروبا، فمنطقة المغرب العربي تعتبر إرثا هاما في المعادلة الإستراتيجية الأوروبية، ولا يمكن لأوروبا أن تتخلى عنها نظرا للارتباطات الوظيفية بين المنطقتين، سواء على المستويات السياسية، الاقتصادية وحتى الحضارية.

إن دراسة مسار الشراكة الأورو- مغاربية يفضي إلى القول بهيمنة المقاربة الأوروبية للمفهوم الموسع للأمن الأوروبي، في ظل غياب مقاربة أو حتى مقاربات مغاربية نابعة من إدراك الواقع الأمني المغاربي ، ما يعزز أكثر القول بإمكانية إدماج منطقة المغرب العربي ضمن المنظومة الأمنية، القيمية والاقتصادية الأوروبية، لأن اندماج المغرب العربي اندماجا تاما وتشكيل قطب مغاربي يتوقف بدرجة كبيرة على وجود إرادة سياسية فعلية في تطوير العلاقات البينية المغاربية، وبالدرجة الأولى خلق علاقات اقتصادية قوية بين النظم الاقتصادية المغاربية في إطار إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول المغرب العربي تمثل الخطوة الأولى نحو بناء وحدة اقتصادية وسياسية مغاربية بإمكانها التكيف مع المتغيرات الدولية الراهنة والمستقبلية، واكتساب دور مؤثر وفعال في السياسة الدولية التي يحكمها اليوم منطق التكتلات القائمة على المصالح المشتركة.

كما خلصت الدراسة إلى أن الإتحاد الأوروبي هو الذي وضع قواعد الشراكة، من خلال نظرته الدول المغاربية كمنطقة مصدرة للمخاطر التي تهدد الأمن الأوروبي بمفهومه الواسع، فالحدود الآمنة للإتحاد الأوروبي تنطلق مباشرة من مصدر التهديد، ولا تقتصر على المجال الجغرافي للإتحاد الأوروبي فقط، وبالتالي فإن أي إستراتيجية لاحتواء مصادر التهديد والمخاطر يجب أن تكون وفقا للنمط الإدراكي الأوروبي، الذي وإن كان يقوم على الواقعية والعلمية، فإنه ينظر إلى البلدان المغاربية نظرة سلبية، فيعتبره مصدّرا للهجرة التي تخلق

مشاكل اقتصادية واجتماعية في المجتمعات الأوروبية، ومصدرا للإرهاب ، التطرف والعنف الذي أصبح ظاهرة عالمية، وهذا ما يفسر النظرة السلبية التي ينظر بها الإتحاد الأوروبي لدول المغرب العربي، كما أن إدراج مسألة الهجرة ضمن المشاكل الاجتماعية، وعدم اعتبارها كقضية اقتصادية هو الآخر يطرح جملة من التساؤلات بخصوص المشكلة، والتي ترجمتها دول الاتحاد الأوروبي في ما يعرف بالهجرة الانتقائية أي هجرة الكفاءات،على حساب الطبقات الأخرى التي ترى فيها مصدر للمشاكل ومعيقة للأمن الأوروبي بشتى أبعاده الثقافية، السياسية، الاقتصادية، الصحية ....الخ.

وإذا قيمنا مسار الشراكة الأورو- مغاربية، وعلى الرغم من بعض النتائج المحققة، فإنها لم ترق إلى مستوى تطلعات الشركاء الأورو- مغاربيين نظرا لأسباب موضوعية، وهذا باعتراف الشركاء أنفسهم، فقد ضاعت أهداف الديمقراطية والحوار السياسي ضمن إفرازات وضع عالمي جديد يتسم بعولمة ثقافة العنف، فعلى مستوى التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري فقد بقيت على حالها، وقد حمّل الأوروبيون دول المغرب العربي وجنوب المتوسط بصفة عامة المسؤولية بحجة أن هذه الدول لم تعتمد الإصلاحات المطلوبة لاستقطاب الاستثمارات، وإحداث مستوى النمو المطلوب، فيما دافعت الدول المغاربية عن نفسها بأنها لم تتلق ما يكفي من المساعدات من دول الشمال ليتسنى لها تحسين وتطوير بناها الإنتاجية وتدعيم اقتصادياتها.

حتى تعود الشراكة بالمنفعة على دول اتحاد المغرب العربي وتكون هي الأخرى طرفا فاعلا فيها لا بدّ من تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وتخلي الدول المغاربية عن منطق السيادة القطرية، والنظرة الضيقة لمفهوم المصلحة الوطنية، وكذلك التخلي عن فكرة الزعامة في المنطقة المغاربية، مع ضرورة إيجاد حل عادل ونهائي لقضية الصحراء الغربية والخلافات البينية المغاربية خاصة الخلاف الجزائري- المغربي، وهو الكفيل بتحقيق التكامل والوحدة المغاربية، مغرب الشعوب والحكومات الذي من الممكن أن يكون له وزن خاص على الساحة الدولية.

يقتضي نجاح الشراكة أيضا ضرورة رسم نموذج اجتماعي وتنموي قادر على رسم خطوط مستقبلية ، حتى لا تستسلم دول المغرب العربي إلى نماذج تنموية أجنبية غربية جاهزة، لا تراعي خصوصيات هذه المجتمعات، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تقييد حرية الشعوب والدول في تسيير ذاتها، والتسيير غير العقلاني لمواردها، ولعل هذا هو السبب الرئيسي الذي خلق أزمة في العلاقة بين المجتمع والدولة التي هي أزمة ثقة، وهذا ينعكس سلبا على الأداء الوظيفي للدولة، وعلى تطور المجتمع.

إن الشراكة الفعلية بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية لا يمكن أن تكون إلا في إطار علاقات متكافئة، وذلك لا يتجسد إلا من خلال قيام اتحاد المغرب لعربي، ثم إن غياب أية مبادرة مغاربية مشتركة اتجاه المسائل ذات الاهتمام المشترك سوف تترك المجال للطرف الأوروبي لفرض وجهة نظره وتنميط العلاقات بالطريقة التي تخدم مصالحه بالدرجة الأولى، وذلك ما سيحول مشروع الشراكة الأورو- مغاربية إلى مشروع "مارشال" ثاني بالصيغة الأوروبية، فأغلب المساعدات المالية التي تتلقاها الدول المغاربية من الطرف الأوروبي في إطار برنامج "ميدا" هي قروض من البنك الأوروبي للاستثمار، وبالتالي فإن الدول المغاربية سوف تجد نفسها مدينة لأوروبا – تماما كما خرجت أوروبا مدينة للولايات المتحدة الأمريكية عند نهاية الحرب العالمية الثانية – وذلك لن يحل المشاكل التي تعاني منها الدول المغاربية بقدر ما سيزيد من تعقيدها ، حيث تبقى مسألة الشرعية هي الأساس الذي يحكم هذه العلاقة، حيث سوف تتجه أغلبية الدول المغاربية المتلقية للمساعدات إلى البحث عن إرضاء هذه المؤسسات المانحة بحثا عن شرعية خارجية في حين كان عليها التوجه إلى محاولة بلورة الشرعية الداخلية التي هي بالأساس شرعية سياسية، اجتماعية تكون من صلب اهتمامات هذه الدول.إضافة إلى سيطرة النظرة التي ترى بأن مسألة السيادة انتقلت من كونها قيمة جوهرية إلى مجرد قيمة رمزية في ظل ما أفرزته العولمة وظهور ما يعرف بالحدود الشفافة، التي وان دلّت على شيء إنما تدل على غياب جوهر الدولة وهو مسألة الحدود وبصفة أدق قضية السيادة.

عموما يمكن استخلاص نتائج الدراسة في ما يلي:

- إن الأمن لم يعد مقتصرا على الأمن العسكري، وهذا معناه أن مفهوم الأمن قد تجاوز النظرة التقليدية، فالأمن أصبح مفهوما شاملا يتصل بجوانب اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية.
- إن إقامة منطقة متوسطية يعمها السلم والاستقرار يتوقف على العديد من النقاط لا بد من أخذها بعين الاعتبار:
  - التحديد الدقيق للتهديدات الأمنية التي لم تعد محصورة في التهديد العسكري بل تشمل العديد من الجوانب سواء الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، فالأمن متعدد الأبعاد.
  - ضرورة التفريق بين تهديدات الضفة الشمالية للمتوسط والضفة الجنوبية له، وضرورة طرح هذه التهديدات في طاولات المشاورات بكل موضوعية، فإلى جانب الهجرة،الإرهاب والجريمة المنظمة نجد الفقر، الأمية، مشاكل البيئة، نقص الاستثمارات والمديونية...الخ.

- إن الشراكة الأورومغاربية تعتبر فكرة موازية للشرق الأوسط الكبير، هدفها إدماج إسرائيل في المنظومة العربية من ناحية، و إضعاف النظام الإقليمي العربي عن طريق تجزئة العالم العربي إلى دول متوسطية وأخرى غير متوسطية من ناحية أخرى. فمن أهداف الشراك ة تحقيق تكامل بين أعضائها، ومن ثم قد تصبح الدول العربية – المتوسطية أكثر ولاء لعملية برشلونة منها للنظام الإقليمي العربي، هذا ما يعتبر إحدى صيغ أو أشكال التعاون بين الشعوب والدول الأوروبية – المتوسطية في حالة وضوح أهدافها وحسن نوايا أطرافها، لا يعني ذلك بطبيعة الحال أن تاريخ علاقات التفاعل والتداخل بين الشعوب المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط قد عكس باستمرار جانب التعاون، حيث إن المنطقة المتوسطية عرفت صراعات وحروبلا حصر لها ، ولا ننس أن هناك من يراه شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار، في حين هناك من يعتبرهما صيغتين جديدتينً للتنسيق والتعاون بين الدول الأوروبية – المتوسطية والمغاربية على وجه الخصوص.
- لم يكتف الاتحاد الأوروبي بتفتيت وحدة الصف العربي، حيث سمح بانضمام بعض الدول العربية ومانع في انضمام بقية الدول العربية الأخرى، ولكنه قام أيضاً باتخاذ خطوات تزيد من عملية إضعاف النظام الإقليمي العربي، وذلك من خلال:

أ- وضع شروط وقيود على انضمام ليبيا إلى عملية برشلونة، بالرغم من أن ليبيا تعتبر دولة متوسطية بحكم الجغرافيا والتاريخ.

ب- رفض انضمام موريتانيا إلى عملية برشلون ة، بالرغم من أنها تعتبر عضواً في صيغة (5+5)، وأنها دولة متوسطية بحكم المعيار السياسي أو المصلحي.

ج- رفض انضمام جامعة الدول العربية إلى عملية برشلون ة، بالرغم من أن التنظيم الإقليمي الأوروبي، متمثلاً في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، قام وما زال يقوم بدور أساسي وفعال في إطار الشراكه الأوروبية – المتوسطية.

- على الرغم من تنوع مخرجات عملية برشلونة، حيث إنها تشمل مخرجات على المستوى الجماعي متمثلة في إصدار البيانات الوزارية الرسمية وغير الرسمية وإبرام اتفاقيات الشراك ة بالنسبة لعملية برشلونة.إلا أنّ مفهوم عملية برشلونة مازال يتسم بالغموض والتباين. و لم تحرز تقدما كبيرا إذ أنه وفيما يتعلق ب:

السلم: لا تزال الصراعات الجهوية قائمة في فلسطين، المغرب العربي، ويبدوا أن الاتحاد الأوروبي يلعب دورا ثانويا في ظل ميل نحو الهيمنة الأمريكية التي تسعى إلى تصدير الديمقراطية والإصلاحات السياسية إلى الشرق الأوسط في إطار مشروع ينم عن رغبة في الاستحواذ، بموازا ة مع ذلك، تضل الاعتداءات الإرهابية التي تتعرض لها بعض الدول المتوسطية، وسيل الهجرة الذي لا يتوق ف وتجارة المخدرات قائمة، وهذا يوحي بان الاستقرار بعيد المنال عن المنطقة الاورومتوسطية التي أصبحت تميل نحو وضع يجعلها إحدى مناطق العالم الأكثر توترا. **على المستوى الاقتصادي**: الفوارق على صعيد الثروات والأوضاع الاقتصادية بين ضفتي الحوض أضحت أكثر اتساعا، فعو ض خلق تناغم للاقتصاديات، كما أقرت ذلك اتفاقيات الشراكة، شهدنا تصدعا اقتصاديا واجتماعيا يغذيه بشكل خاص تحويل صاف للمصادر المالية نتيجة تنامي العجز التجاري لصالح الاتحاد الأوروبي وأيضا بفعل الالتزام بأداء خدمات الدين، فالإصرار إذن متواصل على تطبيق الميكانزمات الكلاسيكية للتبادل غبر المتكافئ و التي تضاعف عرقلة تنقل شبه مستحيل للأشخاص بين الضفتين من تأثيراتها السلبية.

على المستوى الاجتماعي الثقافي : ظل بلوغ هدف التقارب بين الشعوب والتعاون بين مجتمعات الضفتين وفق ما ن ص عليه إعلان برشلونة حلما مستحيلا، بفع ل غياب الإرادة السياسية من جهة، ونتيجة الضعف الشديد في الموارد من جهة أخرى(حظي الجانب الثقافي بنسبة 1%فقط من المخصصات في إطار برنامج MEDA).

أخيرا ونظرا لتعقد الحقيقة التاريخية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية للعالم الغربي والعالم الإسلامي، من الضفة الشمالية إلى الضفة الجنوبية، فإننا نأمل أن يتغلب حوار الحضارات على المواجهة، فإن العالم متعدد، والدفاع عن القيم العالمية والإنسانية لا ينبغ أن يكون خاضعا لمنطق الاحتكار أو الحوار الأحادي ، وفي هذا الإطار فإن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يجب أن تكون منطقة حوار للحضارات والديانات والتسامح والتفاهم والتعددية، لا منطقة صراع ومواجهة وتصادم.

الملاحق

الملحق رقم 01

البيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة 28/27نوفمبر /تشرين الثاني 1995

مجلس الإتحاد الأوروبي، يمثله رئيسه السيد خافيير صولانا Javier SOLANA، وزير شؤون خارجية إسبانيا،

المفوضة الأوروبية، يمثلها السيد مانويل ماران MARINManuel، نائب الرئيس،

ألمانيا، يمثلها، السيد كلوس كينكل Klaus KINKEL، نائب المستشار ووزير الشؤون الخارجية،

الجزائر، يمثلها، السيد محمد صالح دمبري Mohamed Salah DEMBRI وزير الشؤون الخارجية،

النمسا، تمثلها، السيدة بينتيا فيربرو والدنر Benita Ferrero WLDNER كاتبة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية،

بلجيكا، يمثلها، السيد إريك ديريك Erik DERYCKE وزير الشؤون الخارجية،

قبرص، يمثلها، السيد أليكوس ميكاليدس، Alecos MICHALIDES، وزير الشؤون الخارجية،

الدانمارك، يمثلها، السيد نيلس هيلفيغ بيتيرسن، Niels helveg PETERSEN، وزير الشؤون الخارجية،

مصر، يمثلها، السيد عمر موسى، AMR MOUSSA، وزير الشؤون الخارجية،

إسبانيا، يمثلها، السيد كارلوس ويسطندورب، Carlos WESTENDORP، كاتب الدولة للعلاقات مع المجموعة الأوروبية،

فينلاندا، تمثلها السيدة طرجا هالونين، Targa HALONEN وزيرة الشؤون الخارجية،

فرنسا، يمثلها السيد هيرفي دو شاريط، Herve DE CHARETTE وزير الشؤون الخارجية،

اليونان، يمثلها السيد كارلوس بابولياس، Karlos PAPOULIAS وزير الشؤون الخارجية،

إسرائيل، يمثلها السيد إيهود باراك، Ehud BARAK وزير الشؤون الخارجية،

إيطاليا، تمثلها السيدة سوسانا أنييلي، Susanna AGNELLI وزيرة الشؤون الخارجية،

الأردن، يمثلها السيد عبد الكريم كبريتي،Abdelkrim KABARITI وزير الشؤون الخارجية،
لبنان، يمثلها السيد فارس بويز،Fares BOUEZ وزيرة الشؤون الخارجية،
اللكسمبوغ، يمثلها السيد جاك ف. بوس، Jacques F.POOS نائب الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية والتعاون،
مالطا، يمثلها السيد الأستاذ جيدو دوماركو، Guido DE MARCO نائب الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية،
المغرب، يمثلها السيد عبد اللطيف الفيلالي،Abdellatif FILLALI وزير الشؤون الخارجية،
هولندا، يمثلها السيد هانس فان ميرلو،Hans van MIERLO وزير الشؤون الخارجية،
البرتغال، يمثلها السيد جايم كاما،Jaime GAMA وزير الشؤون الخارجية،
المملكة المتحدة، يمثلها السيد مالكولم فريكونغ، Malcolm FRIKING OC MP وزير الشؤون الخارجية،
سوريا، يمثلها السيد فاروق الشرع،Farouk AL SHARAA وزير الشؤون الخارجية،
السويد، تمثلها السيدة لينا هييلم والين،Lena Hjelm WALLEN وزيرة الشؤون الخارجية،
تونس، يمثلها السيد حبيب بن يحي،Habib BEN YAHIA وزير الشؤون الخارجية،
تركيا، يمثلها السيد دنيس بايكل، Denis BAYKAL نائب الوزير الأول وزير الشؤون الخارجية،
السلطة الفلسطينية ، يمثلها السيد ياسر عرفات،Yassir ARAFAT رئيس السلطة الفلسطينية.

المشاركون في المؤتمر الأوروبي – المتوسطي في برشلونة:

– مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومفعمو ن بالإرادة لإعطاء لعلاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا، يرتكز على تعاون شامل ومتضامن، على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبكها الجوار والتاريخ.

– مدركون بأن الرهانات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط، تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا.

– مصممون، من أجل هذا، على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح الشراكة مع احترام ميزات، وخواص وقيم كل من المشاركين.

– معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمل لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها بالتأكيد على خصوصياتها.

– مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية – المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام، والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة، وشاملة ومستدعية في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، بما ما يترتب عن ذلك.

– مقتنعون بأن الهدف العام، الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار، وتبادل وتعاون من شأنهم تأمين السلام، والإستقرار والإزدهار، يفرض توطيد الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا مستديما ومتوازنا، ومكافحة الفقر، وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للمشاركة.

يوافقون على إقامة مشاركة عامة، مشاركة أوروبية – متوسطية بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز ومنتظم، وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي، وإضافة أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية تشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.

الشراكة السياسية والأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار

يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام، والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. من أجل هذا، يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي، ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

عملا بهذا، يتعهد المشاركون عبر البيان المبدئ التالي على:

– العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك التي تنجم عن الأدوات الإقليمية والدولية للمشاركين فيها.

– تنمية دولة القانون والديمقراطية في جهازهم السياسي مع الإعتراف ضمن هذا الإطار بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية جهازه السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي والعدلي.

– احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حرية الرأي، وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب العنصر والجنسية واللغة والدين والجنس.

– النظر برضى، عبر الحوار بين كل الأطراف، إلى تبادلات المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية وكره الأجانب.

– احترام مساواتهم المستقلة وكذلك كل الحقوق المتعلقة باباستقلاليتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلع بها وفقا للقانون الدولي بحسن نية.

– احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم مع العمل في كل لحظة طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنماذج الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول، كما يتجلى ذلك في الإتفاقيات بين الأطراف المعنية.

– الإمتناع، طبقا لنماذج القانون الدولي، عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر.

– احترام سيادة ووحدة كل من الشركاء.

– تسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية، ودعوة كل المشاركين إلى تجنب التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك آخر، بما في ذلك اكتساب الأراضي بالقوة، والتأكيد من جديد على الحق التام في ممارسة السيادة بالوسائل المشروعة، وذلك طبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

– توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحة بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها وبالإنضمام إلى تلك الأدوات، وكذلك بكل التدابير الملائمة.

– المكافحة ضد انتشار وتنوع الإجرام المنظم ومحاربة ىفة المخدرات بكل أشكالها.

– العمل على تشجيع ضمان الأمن الإقليمي، بين الأطراف، وذلك بالحرص على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية بواسطة الإنضمام والإمتثال إلى الأنظمة الدولية وكذا الإقليمية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة، ومعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح، مثل (NPT)

و (CWC)و (BWC) و (CTBT) و/أو الإتفاقيات الإقليمية مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية بما في ذلك كل الأنظمة الخاصة بالمراقبة والتثبت. هذا مع الوفاء وبحسن نية، للإلتزامات المتعلقة بمعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

وستبذل كل الأطراف جهدها لجعل الشرق الأوسط منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والسلاح النووي والكيمياوي والبيولوجي وأجهزة إطلاق واستخدام هذه الأسلحة، كل هذا بما يضمن لكل الأطراف مراقبتها الفعلية.

وعلاة على هذا ستقوم الأطراف:

- باتخاذ الإجراءات والتدابير العملية تمكن من الوقاية من انتشار الأسلحة النووية، وكذا التجميع المفرط للأسلحة العادية.

- بتجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجاوز الحاجيات المشروعة للدفاع، مع التأكيد على العزم بالتوصل إلى نفس المستوى الأمني وبخلق أجواء من الثقة المتبادلة وذلك بأن تبـــلغ القوات والأسلـــحة أدنى حد ممكـــن بالإنضمام إلى (CCW).

- الحرص على توفير الظروف التي تمكن من إقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها، ومساندة كل المجهودات والعمليات الهادفة لإحلال الاستقرار، والأمن، والإزدهار وكذلك التعاون الإقليمي والمحلي.

- دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيها بالإشتراك بين الشركاء من أجل التدعيم " مجال السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط "بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوبي متوسطي لهذا الغرض.

المشاركة الاقتصادية والمالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.

إن الأطراف يقدرون أهمية صعوبات مسألة المديونية وما ينجر عنها من تأثير على النمو الاقتصادي لبلدان حوض المتوسط. نظرا لأهمية العلاقات التي تربط بينهم في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، فإنهم يتفقون على مواصلة الحوار في الدوائر المختصة والملائمة من أجل الوصول إلى تحقيق تقدم في هذا المجال.

ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة التحديات المشتركة، بالرغم من تظاهر هذه على درجات مختلفة، يحدد المشاركون الأهداف التالية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدير.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية ترتكز، مع الأخذ بعين الإعتبار لمختلف درجات النمو، على:

- التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر.
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية.
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الإتحاد الأوروبي إلى شركائه.

أ. منطقة تبادل حر:

ستحقق منطقة التبادل الحر عبر إتفاقية أورووية – متوسطية جديدة وإتفاقية تبادل حر بين شركاء الإتحاد الأوروبي. حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ عملي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن OMC (المنظمة العالمية للتجارة).وبهدف تنمية التبادل الحر بصفة تدريجية في هذه المنطقة: يقع الإلغاء التدريجي للعوائق التعريفية المتعلقة بمبادلات المنتجات الصناعية وذلك حسب جداول زمنية يقع تحديدها والتفاوض فيما بين الأطراف المعنية، إنطلاقا من التدفقات التقليدية. وضمن حدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية، مع الأخذ يعين الاعتبار للنتائج المحققة في إطار مفاوضات الجات، سيتم تحرير تجارة المنتاجات الزراعية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي والمتبادل بين الأطراف. ويقع التحرير التدريجي بالنسبة لحق إنشاء المؤسسات وإسداء الخدمات طبقا لإتفاق الجاتس (GATS) .

يقرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ب:

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، والتصديق الإثباتي، وحماية الملكية الفكرية والصناعية والمضاربة.
- متابعة وتنمية سياسات مرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار.

– الإقدام على استواء وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية للتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ورفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر .إضافة إلى ذلك، سيجدون لتخفيف العوائق السلبية التي قد تنجم عن هذا الإستواء على المستوى الاجتماعي وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا.

– تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

بـــ. تعاون وتداول اقتصاديين:

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر، وفي هذا الصدد:

– يعترف المشاركون بواجب دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلي، قاعدة لكل استثمار، وبالاستثمارات الخارجية المباشرة معا. يشددون على أنه من المهم تأسيس جو مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير.

– يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، المحقق على أساس اختياري وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسي ا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة التبادل الحر.

– يشجع المشاركون الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها يتعهدون بدعم هذا التعاون و التحديث الصناعي وذلك تمنح جو وإطار قانوني مواتيين. يعتبرون القيام ببرنامج دعم تقني للشركات ذات حجم صغير والمتوسط أمرا ضروريا.

– يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا إقليميا وتعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج متعددة الأطراف الموجودة بالتأكيد على تعلقهم بإتفاقية برشلونة (PAM).

– يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البنيوية في الأوجه المنسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج عن نمو في مجال البيئة.يتعهدون بإنشاء برامج أعمال ذات أولوية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد تصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال.

– يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية ويتعهدون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل.

– يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والتحسين بالتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة.

– يعترف المشاركون بالدور الفعلي البناء لقطاع الطاقة في الشراكة الأوروبية – المتوسطية الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسة الطاقة. يقررون خلق الشروط الشاملة والملائمة للاستثمارات وأعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك في التعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها.

– يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المناسبة وتنمية الموارد سيشكلون مسألة وأولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات.

– يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة بنيان الزراعة وتشجيع النمو الريفي المتكامل. سيتوجه هذا التعاون بتحديد نحو محاور المعونة الفنية والتأهيل، والدعم في السياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج، وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع زراعة تحترم البيئة. يوافقون أيضا على التعاون في هدف استئصال الزراعات غير الشرعية لتنمية المناطق التي تكون قد تضررت.

يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى في هذا الصدد:

– يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيات المعلوماتية وتحديث الاتصالات. في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات التالية:

– يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص الأداء الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية، وتأخذ بعين الاعتبار وبعد الموافقة عليها نتيجة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف حول خدمات النقل البحري التي تجري حاليا في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

– يتعهدون بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية (ولايات، محافظات...) ومن أجل تنظيم الأراضي.

– إعترافا منهم بأن للعمل والتكنولوجيا تأثيرات هامة على التطور الاجتماعي والاقتصادي. يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العلمي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على الشراكة في مشاريع البحث المشتركة إنطلاقا من خلق الشبكات العلمية.

– يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات.

جـــ. التعاون المالي:

يعتبر المشاركون في أن تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح الشراكة الأوروبية – المتوسطية يرتكز على زيادة ضخمة في المعونة المالية والتي يجب أن تشجع قبل كل شيء نمو داخليا مستديما وتعبئة الفعاليات الاقتصادية المحلية.ويلاحظون في هذا الصدد:

– إن الجلسة الأوروبية في كان (Cannes) وافقت على احتياطي بمبلغ 4685 مليون إيكو لهذه المعونة خلال الفترة التي تتراوح ما بين 1995-1999، وذلك بشكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية. يضاف على هذا تدخل BEI بشكل ديون بمبلغ أضخم وكذلك المساهمات المالية الثنائية لدول الأعضاء;

– إن تعاونا ماليا فعالا تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيات كل من الشركاء بعين الاعتبار أمرا ضروريا.

إن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد جمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم، يوافقون في سبيل هذا على تشجيع حوار حول سياساتهم الاقتصادية وحول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود.

الشراكة في المجالات الاجتماعية، والثقافية والإنسانية:تنمية الموارد البشري ة والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية.

يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر المتوسط، وحوار بين هذه الثقافات والتبادلات الإنسانية، والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل.

وفي هذا السياق، يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الاجتماعية، والثقافية والإنسانية. وفي سبيل هذا:

– يؤكدون من جديد بأن الحوار والإحترام بين الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب.يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة والتفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف.

– يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد الإنسانية فيما يخص التعليم والتأهيل تحديدا للشبيبة، أو في مجال الثقافة.يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية. في هذا المجال، يتعهد شركاء بأخذ تدابير التي من شأنها تسهيل التبادلات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين الإجراءات الإدارية.

– يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع الشراكة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية والمعاشية للسكان.

– يعترفون بأهمية النمو الاجتماعي الذي، حسب رأيهم، يجب أن يواكب كب نمو اقتصادي. يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو.

– يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب الشراكة الأوروبية – المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل وتقارب بين الشعوب.

– نتيجة لذلك، يوافقون على توطيد أو ترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمو في إطار القوانين:المسؤولون عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، والجامعات، والبحث، وأجهزة الإعلام والجمعيات، والنقابات والشركات الخاصة والعامة.

– على هذا الأساس يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية .

– يشجعون أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون و المجتمع المدني.

– يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي.

– يعترفون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهني ومساعدة على خلق فرص العمل وغيرها.

– يتعهدون بتأمين الحماية لمحمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود حول المهاجرين المستقرين شرعيا على أراضيهم .في هذا المجال فان الأطراف، شعورا منهم بمسؤوليتهم في إعادة قبول رعاياهم، يتفقون ، من خلال إتفاقات أو تنظيمات ثنائية ، على اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لإعادة قبول مواطنيهم الذين هم في وضعية غير قانونية . من أجل هذا سيعتبر الإتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية.

– يقررون إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية.

– يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومكافحته بشكل فعال.

– يعتبرون أيضا من الضروري المكافحة معا وبشكل فعال.

– يعتبرون أيضا من الضروري المكافحة معا وبشكل فعال ضد تهريب المخدرات، والإجرام الدولي والرشوة.

– يشددون على أهمية المكافحة بدون تردد ضد مظاهر العنصرية وكره الأجانب، وضد التعصب ويوافقون على التعاون في هذا السبيل.

متابعة المؤتمر:

المشاركون:

– باعتبارهم أن مؤتمر برشلونة وضع أسس عملية مفتوحة ومدعوة للتطور.

– بإعادة تأكيدهم على إرادتهم بتأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف معرفة بالبيان الحاضر.

– بعزمهم على إعطاء هذه الشراكة الأوروبية – المتوسطية صيغة واقعية.

– بقناعتهم بأنه من الضروري متابعة الحوار الشامل المفتوح وتحقيق مجموعة من الأعمال الفعلية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف.

يتبنون برنامج العمل المرفق.

سيجتمع وزراء الشؤون الخارجية دوريا من أجل تأمين متابعة تطبيق البيان الحاضر وتحديد الأعمال الذاتية للمساهمة في تحقيق أهداف الشراكة.

ستخضع الأعمال المختلفة للمتابعة على شكل اجتماعات موضوعية مناسبة للوزراء والموظفين الكبار، والخبراء وتبادل الخبرات والمعلومات والإتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني أو حسب أي صيغة أخرى مناسبة.

ستشجع الاتصالات على مستوى النواب، والسلطات الجهوية، والوحدات المحلية والأطراف الاجتماعيين.

ستعقد " مجموعة أوروبية – متوسطية في برشلونة " على مستوى موظفين كبار يتكونون من الترويكا للإتحاد الأوروبي ومن ممثل عن كل شريك متوسطي، اجتماعات دورية للإعداد لإجتماع وزراء الشؤون الخارجية لتحديد الوضع وتقييم متابعة مسلسل برشلونة في جميع معطياته ولتحيين برنامج العمل.

إن العمل المناسب لإعداد ومتابعة الاجتماعات الناجمة عن برنامج العمل في برشلونة وخـــلاصات " المجموعة الأوروبية – المتوسطية " تتحملها دوائر المفوضية الأوروبية.

يعقد الاجتماع المقبل لوزراء الشؤون الخارجية خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 1997، في دولة من إحدى الدول المتوسطية الإثنى عشرة، تربطها شراكة بالإتحاد الأوروبي.وسوف يتم تحديدها عن طريق مشاورات لاحقة.

المصدر:

Commission Européenne Relations extérieures, Partenariats Euro-méditerranéen, Conférence Euro-méditerranéen (Barcelone 27-28 novembre 1995), Bruxelles.

الملحق رقم02

إعلان روما التأسيسي لحوار 5+5

نطلق مسار التعاون بين بلدان غرب حوض البحر الأبيض المتوسط المسمى بحوار 5+5 منذ الاجتماع الوزاري بروما يوم 10 أكتوبر سنة 1990 وقد صدر عنه إعلان روما التأسيسي.

يضم هذا المسار الخمس دول المغاربية: تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا وخمس دول أوروبية: اسبانيا والبرتغال وفرنسا وايطاليا ومالطا.

إعلان روما التأسيسي

يهدف هذا المسار إلى رعاية حوار فاعل بين وزراء خارجية هذه الدول الذين سيلتقون دوريا كل سنة لتبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشـــــترك و ذلك للمساهمة في إيجاد حلول للمسائل السياسية و الأمنية ذات المصلحة المشتركة.

كما يشير إلى تعلق الدول المشتركة بمبدأ شمولية و عدم تجزئة مسألة الأمن في المتوسط وإلى جعل تعاونهم في هذا الميدان ينصب في خدمة السلم و التعاون في المنطقة بأسرها من اجل جعلها فضاء أمن و تعاون و استقرار.

التأكيد على أن مسار التعاون بين دول غرب المتوسط يتيح من جديد فرصا كبيرة لتعميق علاقات التعاون بين الدول الأعضاء ويتمم الحوار بين المجموعة الأوروبية واتحاد المغرب العربي والحوار العربي الأوروبي.

على المستوى الاقتصادي

أكد إعلان روما على الطابع الشمولي لهذا الحوار وعلى أهمية بعده الاقتصادي.

تأكيد العزم على إرساء تضامن جهوي كفيل بمعالجة عدم التوازن في مجال التنمية.

التزام الدول الأعضاء بالسهر على أن يرافق مسار الاندماج والتعاون في أوروبا مجهود مماثل في مجال التعاون في اتجاه منطقة المتوسط.

لتحقيق هذا التضامن أشار إعلان روما إلى ضرورة إنشاء وسائل وآليات ناجعة لهذا الحوار .

عمليا وقع الاتفاق على تبني البرامج والمشاريع التالية:

- برامج ومشاريع متوسطية خاصة.

- تشجيع النمو الاقتصادي.

- تبادل الآراء والمعلومات الكفيلة بتحقيق تشاور بين السياسات وبرامج التعاون من أجل تنسيق ونجاعة أمثل.

كما يتطلب التعاون المتوسطي مشاركة المؤسسات والأطراف الاجتماعية والمستثمرين الخواص والجماعات العمومية الترابية والمؤسسات الثقافية.

تعهد الدول المشاركة بتطوير علاقاتها في مجالات ذات الأولوية كالتبادل التجاري والموارد البشرية والطبيعية ووقع تبني المشاريع الخاصة التالية:

- بعث بنك معلومات متوسطي لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في الميدان الصناعي والتجاري.

- التصرف المشترك في التوازنات الطبيعية بهذه المنطقة

- البحث عن حلول ملائمة لمسائل الديون الخارجية لدول المغرب العربي

- إنشاء الإطار القانوني والمؤسسات المالية المناسبة لتحقيق المشاريع في البلدان المغاربية كتطوير الشراكة وانتقال التكنولوجيا.

على المستوى الاجتماعي والثقافي

أشار إعلان روما إلى البعد الشمولي لهذا المسار باعتباره يشمل إلى جانب التعاون السياسي والاقتصادي التعاون الاجتماعي والثقافي كمسائل الهجرة والتربية والتكوين والاتصال والمسائل الثقافية وحماية التراث.

في هذا الإطار، تبنى الوزراء المشاريع التالية :

- العمل من أجل معرفة متبادلة أفضل والاحترام والتفاهم بين شعوب وثقافات المنطقة

- دراسة مسائل الهجرة

- إثراء الحوار والتعاون الثقافي والعلني والفني من خلال برامج عمل متوسطية تمكن تطوير التعاون بين الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية والتربوية.

إعـــــــلان الجزائر

على المستوى السياسي

أكد إعلان الجزائر الصادر عن الندوة الثانية لوزارء خارجية هذا الحوار المنعقدة يومي 26 و 27 أكتوبر 1991،على توصيات وتوجيهات ندوة روما وعلى أهمية الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية من أجل تطويرعلاقات الدول الأعضاء وتوفير الشروط اللازمة للاستقرار والأمن الجهويين كما جدد تمسكهم بإنشاء هذا الفضاء التضامني الجديد وبمبدأ شمولية وعدم تجزئة مسألة الأمن.

تبنت الندوة المبادئ التالية :

- حفظ أمن دول المنطقة والمساهمة في دعم الاستقرار بها.

- النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التضامن لتقليص الفوارق الموجودة بين ضفتي المتوسط.

- بناء علاقات حسن جوار من أجل تنمية حوار بين الثقافات المختلفة الموجودة في المنطقة في إطار التسامح والتفاهم.

على المستوى الاقتصادي

جددت الدول الأعضاء تصميمها على تقليص الفوارق الموجودة بينها في التنمية واعتبرت أن تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي بينها يجب أن يمكن من تثبيت متدرج لمنطقة غرب المتوسط كفضاء للتنمية والتضامن.

على المستوى الاجتماعي والثقافي

أعربت الدول أن وجود جاليات متبادلة بين ضفتي المتوسط في إطار احترام المشاريع الموجودة سيساهم في تنمية علاقات الصداقة والتعاون بين دول المنطقة.

نص إعلان الجزائر على ضرورة بناء علاقات حسن جوار كفيلة بتنمية حوار بين مختلف الثقافات في جو من التسامح والتفاهم واحترام حقوق الإنسان.

إعـــــــلان برشلونة

على المستوى السياسي

تمحورت أشغال الاجتماع التحضيري لكبار الموظفين حول وسائل تنظيم الـــحوار 5+5 من جهة وحول طابعه التحضيري ومسالة تمويل نشاطاته من جهة أخرى.

تبنت ندوة لشبونة نتائج الاجتماع التحضيري المنعقد في تونس وأكدت على الأهمية الإستراتيجية لهذا المسار بين أوروبا والمغرب العربي ورحب بإعادة إحيائه ليكون مثالا للتعاون في المنطقة. كما شدد على أن هذا الحوار يتمم مسارات التعاون بالمنطقة.

على المستوى الاقتصادي

شدد الوزراء على أهمية التضامن بينهم في ظل تحديات العولمة ونادوا بتبني المبادرات الكفيلة بتسريع ديناميكية الاندماج الجهوي وتطوير قدرة منطقة المغرب العربي على استقطاب الإستثمارات.

كما وقع تبني مبدأ أن تقوم كل دولة بتمويل النشاط الذي تتقدم به.

على المستوى الاجتماعي والثقافي

شدد الوزراء على ضرورة أن يشمل حوارهم المجالات الاجتماعية والثقافية.

إعـــــــلان طرابلس

على المستوى السياسي

شدد الوزراء على أن مسالة الأمن في المتوسط مهمة جماعية وجددوا تأكيدهم للتوجهات التي اعتمدوها في ندوة لشبونة وخاصة فيما يخص تمسكهم بهذا المسار.

على المستوى الاقتصادي

في خصوص الحوار بين أوروبا والمغرب العربي، أكد الوزراء على الطابع الإستراتيجي الهام لهذا الحوار بالنظر إلى مسائل السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

جدد الوزراء تأكيدهم على ضرورة العمل بجدية من أجل تنمية وإنجاح التكامل الاقتصادي الجهوي الكفيلة باستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

كما عبروا عن أملهم في أن تتطور آليات الخدمات المالية للبنك الأوروبي للإستثمار لتصبح بنك أوروبيا متوسطيا.

على المستوى الاجتماعي والثقافي

التأكيد على أولوية التعاون في مجال الهجرة والتبادل البشري وأهمية وضع أسس تعاون شامل ومتوازن ومندمج من أجل التعامل مع هذه الظاهرة بطريقة منظمة ومنسقة.

الاتفاق على ضرورة إنشاء جو من التعايش السلمي المشترك في منطقة غرب المتوسط عبر خلق مبادرات ثقافية تدعم الهوية المتوسطية وحوار الحضارات انطلاقا من قيم وجذور مشتركة.

إعـــــــلان سانت ماكسيم

على المستوى السياسي

أكدت هذه الندوة الوزارية المنعقدة بفرنسا يومي 9 و 10 أفريل 2003 على أهمية مسار التعاون لبلدان غرب المتوسط كفضاء سياسي متميز بين المغرب العربي وجنوب أوروبا.

أعربت الدول المشاركة عن التزامها الحازم لمكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة.

على المستوى الإقتصادي

أكد الوزراء على ضرورة تحقيق اندماج اقتصادي أقوى في إطار إتحاد المغرب العربي ولتحقيق ذلك أشارت ندوة سانت ماكسيم إلى فكرة التعاون المدعم بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي.

بالنسبة لمشروع إنشاء بنك أوروبي متوسطي، أكدت الندوة على أهمية أن تمكن تسهيلات البنك الأوروبي للاستثمار في خطوة أولى والبنك الأوروبي المتوسطي عند إنشائه من دعم الاستثمارات وأنشطة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وأشارت الندوة إلى أن الانعكاسات الاقتصادية للوضع الدولي الراهن على منطقة المتوسط يجب أن يقع تقييمها بصورة متواصلة لمعاضدة الدول المغاربية في مجهودها التنموي.

التأكيد على طابع الأولوية للتعاون في خصوص مسائل الهجرة والمبادلات البشرية.

وأشارت الندوة إلى أن المغرب سيحتضن ندوة وزارية حول التبادل البشري والهجرة في نهاية سنة 2003.

الإشارة إلى أهمية الحوار بين الثقافات.

الندوة الوزارية الجهوية حول الهجرة في غرب المتوسط

انعقدت هذه الندوة يومي 16 و 17 أكتوبر 2002 بتونس وقد انبثق عنها إعلان تونس حول الحوار في مسائل الهجرة. وقد دعا المشاركون في هذا الاجتماع إلى دعم الحوار والتعاون المتوازن والشامل بين دولهم في مسائل الهجرة وخاصة فيما يتعلق بمسائل الهجرة غير المنظمة والهجرة والتنمية المشتركة وحقوق والتزامات المهاجرين واندماجهم وتنقل الأشخاص.

المواعيد المقبلة

قمة رؤساء دول وحكومات دول غرب المتوسط (تونس، 5و6 ديسمبر 2003)

الاجتماع الوزاري العادي المقبل (الجزائر 2004).[295]

[295] : "تاريخ الحوار قمة خمسة زائد خمسة ". في موقع: www.5plus5.tu/arabic/historiquedudialogue ، تاريخ التصفح: 21. 12. 2009.

الملحق رقم03

الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط

باريس في13 يوليو / تموز 2008

تحت الرئاسة المشتركة لرئيس الجمهورية الفرنسية و رئيس جمهورية مصر العربية

بحضور:

الاتحاد الأوروبي ممثلا بـــ:

رئيس المجلس الأوروبي فخامة الرئيس نيقولا ساركوزي رئيس المفوضية الأوروبية معالي السيّد خوسي مانويل باروزو معالي الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن المشترك، السيّد خافير سولانا.

ألبانيا ممثلة بـــدولة رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، السيّد صالح بريشا ، الجزائر ممثلة بـــ فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيّد عبد العزيز بوتفليقة ، ألمانيا ممثلة بـــ سيادة مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية، السيّدة أنجيلا مركل ، النمسا ممثلة بـــ سيادة مستشار جمهورية النمسا، السيّد ألفريد غوسنباور، بلجيكا ممثلة بـــمعالي وزير خارجية مملكة بلجيكا، السيّد كاريل دو غوشت ، البوسنة والهرسك ممثلة بـــفخامة رئيس الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك، السيّد حاريس سيلادجيك ، بلغاريا ممثلة بـــفخامة رئيس جمهورية بلغاريا، السيّد جورجي بارفانوف ، قبرص ممثلة بـــفخامة رئيس جمهورية قبرص، السيد ديميتريس كريستوفياس ، كرواتيا ممثلة بـــفخامة رئيس جمهورية كرواتيا، السيد ستيبي متسيش، الدانمارك ممثلة بـــدولة رئيس وزراء مملكة الدانمارك، السيّد أنديرس فوغ راسموسن ، مصر ممثلة بـــفخامة رئيس جمهورية مصر العربية، السيّد محمد حسني مبارك ، إسبانيا ممثلة بـــدولة رئيس وزراء مملكة إسبانيا، السيّد خوسي لويس رودريغز ثاباتيرو ، أستونيا ممثلة بـــدولة رئيس وزراء جمهورية أستونيا، السيّد أندروس أنسيب ، فنلندا ممثلة بـــفخامة رئيسة جمهورية فنلندا، السيّدة تاريا هالونن دولة رئيس وزراء جمهورية فنلندا، السيّد ماتي فانهانن، فرنسا ممثلة بـــفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد نيقولا ساركوزي ، اليونان ممثلة بـــدولة رئيس وزراء الجمهورية الهلّينية، السيّد كوستاس كارامنليس ، المجر ممثلة

بـــدولة رئيس وزراء جمهورية المجر، السيّد فيرنس جورتشاني ، ايرلندا ممثلة بـــدولة رئيس وزراء ايرلندا، السيّد بريان كوين ، إسرائيل ممثلة بـــدولة رئيس وزراء اسرائيل، السيّد إيهود أولمرت ، ايطاليا ممثلة بـــدولة رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية، السيّد سيلفيو برلوسكوني ، الأردن ممثلة بـــدولة رئيس مجلس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية ، السيّد نادر الذهبي ، لاتفيا ممثلة بـــفخامة رئيس جمهورية لاتفيا، السيّد فالديس زاتلرس، لبنان ممثلا بـــفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، العماد ميشال سليمان ، ليتوانيا ممثلة بـــدولة رئيس مجلس وزراء جمهورية ليتوانيا، السيّد جيديميناس كيركيلاس ، اللكسمبورغ ممثلة بـــدولة رئيس مجلس وزراء دوقية اللكسمبورغ الكبرى، السيّد جان كلود يونكر ، مالطا ممثلة بـــدولة رئيس مجلس وزراء جمهورية مالطا، السيّد لورانس غونزي ، المغرب ممثلة بـــصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، موريتانيا ممثلة بـــفخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيّد سيدي محمد ولد شيخ عبد الله موناكو ممثلة بـــصاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو ، الجبل الأسود ممثلا بـــدولة رئيس وزراء الجبل الأسود، السيد ميلو دجوكانوفيتش ، هولندا ممثلة بـــدولة رئيس وزراء هولندا، السيد يان بيتر بالكينند، بولندا ممثلة بـــفخامة رئيس جمهورية بولندا، السيّد ليش كاتشنسكي ، البرتغال ممثلة بـــدولة رئيس وزراء جمهورية البرتغال، السيد خوسي سوكراتس ، الجمهورية التشيكية ممثلة بـــمعالي نائب رئيس الوزراء للشؤون الأوروبية في الجمهورية التشيكية، السيد ألكسندر فوندرا ، رومانيا ممثلة بـــفخامة رئيس جمهورية رومانيا، السيد ترايان بازسكو ، المملكة المتحدة ممثلة بـــدولة رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، السيد غوردن براون ن سلوفاكيا ممثلة بـــدولة رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا، السيّد روبرت فيكو ، سلوفينيا ممثلة بـــدولة رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، السيّد يانيز يانزا ، السويد ممثلة بـــدولة رئيس وزراء مملكة السويد، السيّد فردريك راينفلد ، سوريا ممثلة بـــفخامة رئيس الجمهورية العربية السورية، السيّد بشار الأسد تونس ممثلة بـــفخامة رئيس الجمهورية التونسية، السيّد زين العابدين بن علي ، تركيا ممثلة بـــدولة رئيس وزراء الجمهورية التركية السيد رجب طيب أردوغان ن السلطة الفلسطينية ممثلة بـــفخامة رئيس السلطة الفلسطينية، السيّد محمود عبّاس.

البرلمان الأوروبي/الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية ممثلان بـــرئيس البرلمان الاوروبي ورئيس الجمعية البرلمانية الأورو- متوسّطية، السيّد هانس جرت بوترينغ ن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ممثلا بـــصاحب السموّ الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير قطر، الرئيس الحالي لمجلس التعاون لدول الخليج

العربية، جامعة الدول العربية ممثلة بـــمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيّد عمر موسى الاتحاد الأفريقي ممثلا بـــمعالي رئيس لجنة الإتحاد الأفريقي السيد جان بينغ ن اتحاد المغرب العربي ممثلا بـــمعالي الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، السيّد حبيب بن يحيا ، منظمة المؤتمر الإسلامي ممثلة بـــالأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السيد أكمل الدين إحسان أوغلو ، البنك الأفريقي للتنمية ممثلا بـــرئيس البنك الأفريقي للتنمية، السيّد دونالد كابيروكا ، البنك الأوروبي للاستثمار ممثلا بـــرئيس البنك الأوروبي للاستثمار، السيّد فيليب مايستاد ، البنك الدولي ممثلا بـــالسيد مدير عام البنك الدولي خوان خوسيه دبوب، تحالف الحضارات ممثلا بـــالممثل السامي للأمم المتحدة لتحالف الحضارات السيّد جورجي سامبايو، المؤسسة الأورو متوسّطية آنا ليند من أجل حوار الثقافات ممثلة بـــرئيس مؤسسة آنا ليند، السيّد أندريه أزولاي.

إن رؤساء الدول والحكومات الأورو-متوسطية المجتمعين في باريس في 13 يوليو/تموز 2008، تحفزهم الإرادة السياسية المشتركة في إطلاق الجهود مجددا من أجل تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام وديمقراطية وتعاون ورخاء، يقررون تبني الإعلان المشترك التالي نصه:

إن عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط التي ترتكز على إعلان برشلونة وعلى أهداف السلام والإستقرار والأمن المذكورة فيه، كما على مكتسبات عملية برشلونة، هي شراكة متعددة الأطراف ترمي إلى مضاعفة إمكانيات التكامل والتماسك الإقليميين. ويذكّر رؤساء الدول والحكومات أيضا بالمركز الأساسي الذي يتمتع به حوض البحر المتوسط في الإهتمامات السياسية لكل البلدان، ويشددون على ضرورة تقاسم كل المشاركين مسؤولية هذه العملية بوجه أفضل، وجعلها أكثر ملائمة ووضوحا أمام أعين المواطنين.

إن رؤساء الدول والحكومات على قناعة مشتركة بأن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورا هاماً في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو-متوسطية، ومنها على سبيل المثال: التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛ الأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي؛ تدهور الوضع البيئي، بما فيه التغير المناخي والتصحر، بغية تشجيع التنمية المستدامة، الطاقة ،الهجرة، الإرهاب، والتطرف ،الإرتقاء بالحوار بين الثقافات.

تضم هذه المبادرة كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، كما الدول الأخرى (الأعضاء والمراقبين) في عملية برشلونة. وستكون جامعة الدول العربية مدعوة لحضور اجتماعات عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط امتدادا لمشاركتها في عملية برشلونة. ترحب عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط أن تستقبل البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وموناكو والجبل الأسود التي وافقت على مكتسبات عملية برشلونة.

طموح استراتيجي من أجل حوض البحر المتوسط

1/ تجمع أوروبا وبلدان حوض البحر المتوسط صلات تاريخية وجغرافية وثقافية، وأهم من ذلك طموح مشترك يتمثل في العمل معًا من أجل بناء مستقبل سلام وديمقراطية ورخاء وتفاهم إنساني واجتماعي وثقافي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المشتركة، اتفق المشاركون على إعطاء زخم متجدد لجهودهم من أجل السلام والتعاون، ودراسة مشاكلهم المشتركة، وتحويل النوايا الحسنة إلى أعمال ملموسة في إطار شراكة متجددة من اجل التقدم.

2/ يشدّد رؤساء الدول والحكومات على الدور المهم الذي تلعبه عملية برشلونة منذ عام 1995، والتي تمثل الأداة المركزية في العلاقات الأورو-متوسطية. إن هذه العملية التي تمثل شراكة تجمع 39 حكومة وأكثر من 700 مليون نسمة، قد وفرت إطاراً مناسباً للعمل والتنمية الثابتين. إن عملية برشلونة هي المنتدى الوحيد الذي يتبادل في إطاره جميع الشركاء الأورو- متوسطيين وجهات النظر ويشاركون في حوار بناء. كما تشكل هذه العملية التزاما حازماً لصالح السلام والديمقراطية والإستقرار الإقليمي والأمن من خلال التعاون والتكامل الإقليميين. كما ترمي عملية برشلونة: ا لاتحاد من أجل المتوسط إلى الإستفادة من هذا التوافق من أجل متابعة التعاون والإصلاحات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والتحديث، على قاعدة المساواة والإحترام المتبادل لسيادة الكل.

3/ يشدد رؤساء الدول والحكومات على أهمية المشاركة الناشطة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

4/ ومن أجل الاستفادة من الفرص التي يوفرها إطار معزز من التعاون متعدد الأطراف، يقرر رؤساء الدول والحكومات إطلاق شراكة معززة هي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

5/ تعبّر هذه المبادرة أيضا عن تطلع مشترك من أجل تحقيق السلام فضلا عن الأمن الإقليمي وفقا لإعلان برشلونة لعام 1995 أي تشجيع أمن إقليمي بالعمل لصالح عدم انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية، من خلال الإنضمام إلى مجموعة من الأنظمة و أدوات المراقبة الدولية واتفاقيات ونزع السلاح والتقيد بها، ومنها على سبيل المثال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و/أو الترتيبات الإقليمية كإقامة مناطق خالية من الأسلحة، بما في ذلك أنظمة التحقق الخاصة بالتنفيذ الكامل للالتزامات حسبما تقتضيه اتفاقية مراقبة الأسلحة و نزعها و عدم انتشارها.

و يتعين على الأطراف إلى إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات الإيصال، قابلة للتحقق المتبادل على نحو فعال . علاوة على ذلك، ستدرس الأطراف الخطوات العملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية. الامتناع عن تطوير القدرات العسكرية بما يتجاوز متطلباتها الدفاعية ال شرعية، وتؤكد مجددا في الوقت ذاته على تصميمها على بلوغ الدرجة نفسها من الأمن والثقة المتبادلة مع أدنى المستويات الممكنة من القوة العسكرية والأسلحة والانضمام إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية ، وتشجع الظروف التي تتيح تطوير علاقات حسن الجوار فيما بينها ودعم العمليات الرامية إلى تحقيق الإستقرار والأمن والإزدهار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، و البحث في تدابير ترسيخ الثقة وتعزيز الأمن التي يمكن أن تتخذ بين الأطراف بهدف إقامة "منطقة سلام واستقرار في حوض المتوسط" بما في ذلك إمكانية إعداد ميثاق أورو-متوسطي لهذا الغرض على الأمد الطويل.

6/ و تبين هذه المبادرة عزم الشركاء على تنمية الموارد البشرية وفرص العمل، طبقا لأهداف الألفية للتنمية، بما فيها الحد من الفقر. ويؤكد رؤساء الدول والحكومات على تصميمهم على تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال تطوير توسيع المشاركة في الحياة السياسية و الإلتزام الكامل بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية. كما يؤكدون على طموحهم في بناء مستقبل مشترك يقوم على الإحترام الكامل

لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي كرستها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل النهوض بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية وتعزيز دور المرأة في المجتمع واحترام الأقليات ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وتشجيع الحوار الثقافي والتفاهم المتبادل.

7/ يعيد رؤساء الدول والحكومات التأكيد على دعمهم لمسيرة السلام الإسرائيلية-الفلسطينية، كما أشير إليها في اجتماع لشبونة الوزاري الأورو- متوسطي (نوفمبر/تشرين الثاني 2007) وبما يتماشى مع عملية أنابوليس. ويذكّرون بأن السلام في الشرق الأوسط يتطلب حلا شاملا ويرحبون في هذا الصدد بالإعلان عن الشروع بمفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل برعاية تركيا، طبقاً لمرجعيات مؤتمر مدريد للسلام.

8/ يؤكد رؤساء الدول والحكومات مجددا إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وعزمهم على القضاء عليه ومكافحة كل من يوفر له الدعم. وهم مصممون على التطبيق الكامل لمدونة السلوك المتعلقة بمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز أمن جميع المواطنين في إطار يضمن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، لاسيما من خلال سياسات أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب ومزيد من التعاون لوقف جميع الأنشطة الإرهابية وحماية الأهداف المحتملة ومواجهة آثار الإعتداءات. ويشددون على الحاجة إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، دون تحفظ، أيا كان المرتكب، وأيا كان الهدف والنتيجة المنشودة. ويؤكدون مجددا رفضهم التام لمحاولات ربط أي دين أو ثقافة بالإرهاب ويؤكدون على تصميمهم ببذل كل الجهود لإيجاد حل للنزاعات، وإنهاء الإحتلال ومكافحة القمع، والحد من الفقر والنهوض بحقوق الإنسان والإدارة السليمة للشؤون العامة، وتعزيز التفاهم بين الثقافات وتأمين الإحترام لجميع الديانات والمعتقدات. وتخدم هذه الأنشطة مباشرة مصالح شعوب المنطقة الأورو-متوسطية وتواجه مشاريع الإرهابيين وشبكاتهم.

الأهداف الأساسية و ابعادها

9/ يتفق رؤساء الدول والحكومات على أن التحدي الذي يواجه عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط يتمثل في تحسين العلاقات متعددة الأطراف، و تعزيز تقاسم مسؤولية العملية، وتأسيس الإدارة الرشيدة للقضايا على المساواة بين جميع الأطراف، وترجمة هذه العملية إلى مشاريع ملموسة تكون أكثر

وضوحا بالنسبة للمواطنين. لقد حان الوقت لإعطاء دفع جديد ودائم لعملية برشلونة. ثمة حاجة اليوم إلى مضاعفة الالتزام والى حوافز جديدة من أجل تحويل أهداف إعلان برشلونة إلى نتائج ملموسة.

10/ تبقى الشراكة الأورو-متوسطية عملية مفتوحة أمام الجميع وتستلهم بكافة جوانبها من مبدأ التوافق. وستتخذ القرارات بشأن أساليب العمل الخاصة بالمشاريع خلال اجتماع وزراء الخارجية المقبل في نوفمبر/ تشرين الثاني .2008

11/ تقوم عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط على مكتسبات عملية برشلونة وستعمل على تعزيز إنجازاتها وعناصرها الإيجابية. كما يبقى إعلان برشلونة وأهدافه ومجالات التعاون التي نص عليها قائمة، وتظل الفصول الثلاثة التي يغطيها التعاون (الحوار السياسي، التعاون الإقتصادي والتجارة الحرة، الحوار الإنساني والإجتماعي والثقافي) في صميم العلاقات الأورو-متوسطية. ويبقى برنامج العمل لخمس سنوات الذي اعتمدته قمة برشلونة في عام 2005 بمناسبة الذكرى العاشرة للشراكة الأورو-متوسطية قابلا للتطبيق أيضاً (بما فيه الفصل الرابع : التعاون الهجرة والاندماج الاجتماعي والعدالة والأمن) وكذلك استنتاجات مجمل الإجتماعات الوزارية التي تبقى سارية المفعول. ويعترف رؤساء الدول والحكومات بالتقدم وبالفوائد الإقتصادية المرتبطة بإنشاء منطقة تبادل حر بعيدة المدى في المنطقة الأورو-متوسطية بحلول عام 2010 وفيما بعد، وتعزيز التكامل الإقتصادي الإقليمي بجميع أبعاده. ويدعمون الخطوط الرئيسية لخريطة الطريق التجارية الأورو-متوسطية ، وبالأخص دراسة إقامة آلية لتسهيل المبادلات تكون مرنة وفعالة وموافقة لأوساط الأعمال، تسمح بزيادة الشفافية وفرص التجارة والإستثمار.

12/ يركز رؤساء الدول والحكومات على أن عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط ترمي إلى بناء مستقبل سلام ورخاء مشترك في المنطقة بأسرها من خلال تنفيذ مشاريع تعزز تدفق المبادلات بين شعوب المنطقة بأكملها. ولهذا الغرض، يُقِرّون بأن هذه المبادرة تتضمن بعدا إنسانيا وثقافيا. ويشددون على ارادة تسهيل تنقل الأشخاص الشرعي. كما يركزون على أن تعزيز الهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة لمصلحة جميع الأطراف المعنية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتشجيع الصلات بين الهجرة والتنمية هي مواضيع ذات مصلحة مشتركة يلزم معالجتها في إطار نهج شامل ومتوازن ومتكامل.

13/ تأتي عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط مكملة للعلاقات الثنائية التي يقيمها الإتحاد الأوروبي مع هذه البلدان (الجزائر،مصر ،الاردن ،اسرائيل ،لبنان ،موريتانيا ،موناكو،المغرب ،السلطة الفلسطينية،سوريا،تونس،كرواتيا ،تركيا ،بلدان تفاوض ترشيحها للانضمام الي الاتحاد الاوربي ،البانيا ، البوسنة و الهرسك ،الجبل الاسود ،متحملة ترشيح الانضمام الي الاتحاد الاوربي .ليبيا ،بلد مدعو من الرئاسة مند الاجتماع الوزاري اوروميدي في شتوتجارت ، 1999) ، والتي تستمر في أطر العمل الحالية، مثل اتفاقات الشراكة، وخطط عمل سياسة الجوارالأوروبية؛ وفي حال موريتانيا، مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. كما يتم ضمان التماسك والتكامل مع الإستراتيجية المشتركة أفريقيا–الإتحاد الأوروبي. وتكمّل عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط الأنشطة المتعلقة ببعدها الإقليمي، لكنها تبقى مستقلة عن سياسة توسيع الإتحاد الأوروبي ومفاوضات الإنضمام وعملية ما قبل الإنضمام

14/ تعطي عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط دفعة جديدة لعملية برشلونة، على مستويات ثلاثة مهمة على الأقل، وذلك من خلال:

- رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين.
- العمل على تحسين تقاسم المسؤولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف.
- إضفاء طابع ملموس وأكثر وضوحًا على هذه العلاقات بواسطة مشاريع إقليمية ودون إقليمية إضافية مفيدة لمواطني المنطقة.

تعزيز العلاقات

15/ اتفق رؤساء الدول والحكومات على تنظيم قمة كل عامين، على أن تسفر هذه القمم عن إعلان سياسي وأن توفر قائمة موجزة بالمشاريع الإقليمية الملموسة لإطلاقها. يجب أن تتضمن النتائج اعتماد برنامج عمل واسع النطاق لمدة عامين من أجل عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط. كما يجري عقد اجتماعات لوزراء الخارجية كل عام لإستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة والإعداد للقمم التالية، والموافقة على مشاريع جديدة إذا اقتضى الأمر.

16/ ينبغي أن تنعقد القمم بصورة متناوبة في الاتحاد الأوروبي وفي الدول المتوسطية الشريكة. وتختار الدولة المضيفة بالتوافق و تدعى جميع الدول المشاركة في المبادرة إلى اجتماعات القمة وإلى الاجتماعات الوزارية وإلى الجلسات العامة لعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط(UPM).

17/ تكون الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية APEM- Euro- Mediterranean parliamentary Assembly التعبير البرلماني الشرعي عن عملية برشلونة: ا لاتحاد من أجل المتوسط. ويدعم رؤساء الدول والحكومات دون تحفظ تعزيز دور الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية APEM في علاقاتها بالشركاء المتوسطيين.

18/ تساهم مؤسسة آنا ليند الأورو-متوسطية للحوار بين الثقافات بشكل فاعل كمؤسسة أورو-متوسطية في البعد الثقافي للمبادرة بالتعاون مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات.

تحسين تقاسم المسؤوليات وإدارة المؤسسات

19/ يتفق رؤساء الدول والحكومات على إنشاء رئاسة مشتركة ويقررون إقامة أمانة مشتركة. ويمكن لجميع الأعضاء في عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط المشاركة في الرئاسة المشتركة وفي الأمانة.

20/ يتعين المحافظة على الهياكل الحالية لعملية برشلونة مع ضرورة تكييفها عندما يحدد وزراء الخارجية الأورو-متوسطيون الأساليب الجديدة.

الرئاسة المشتركة

21/ ينشئ رؤساء الدول والحكومات رئاسة مشتركة لتحسين التوازن والمسؤوليات المشتركة في التعاون القائم بينهم. يأتي أحد الرئيسين من الاتحاد الأوروبي والآخر من بلد متوسطي شريك. وينطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على اجتماعات القمة وكل الإجتماعات الوزارية واجتماعات كبار الموظفين واجتماع اللجنة الدائمة المشتركة واجتماعات الخبراء ذات الصلة في إطار المبادرة.

22/ إقامة رئاسة مشتركة

– يجب أن تتوافق، فيما يخص الإتحاد الأوروبي، مع التمثيل الخارجي للإتحاد الأوروبي طبق أحكام المعاهدة المعمول بها.

– يجب أن يمارسها فيما يخص الطرف المتوسطي، رئيس مشترك يتم اختياره بالتوافق، لفترة سنتين غير قابلة للتجديد.

إدارة المؤسسات والأمانة

23/ يقرر رؤساء الدول والحكومات وضع هياكل مؤسسية جديدة تساهم في تحقيق الأهداف السياسية لهذه المبادرة، وتتمثل بشكل خاص في تعزيز تقاسم المسؤوليات، ورفع المستوى السياسي في العلاقات الأورو–متوسطية وإبراز هذه العملية بفضل المشاريع.

24/ يقرر رؤساء الدول والحكومات إنشاء أمانة مشتركة لعملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط، تحتل موقعا مركزيا داخل الهيكلية المؤسسية. تعطي الأمانة دفعة جديدة لهذه العملية، فيما يخص تحديد المشاريع ومتابعتها وتشجيعها وكذلك البحث عن شركاء. يتم تمويل المشاريع وتنفيذها حسب الحالات. وتعمل الأمانة على تأمين التشاور الميداني مع كل الهياكل، بما في ذلك عبر إعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار. وتتمتع الأمانة بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل.

25/ تكون المهمة الموكلة للأمانة ذات طابع تقني، بينما يواصل وزراء الخارجية وكبار الموظفين تحمل المسؤولية السياسية لكل جوانب المبادرة.

26/ توفر اللجنة المشتركة الدائمة ومقرها بروكسل المساعدة لاجتماعات كبار الموظفين ولتحضيرها وتؤمن المتابعة المناسبة لها، كما يمكن أن تمثل آلية رد فعل سريع إذا طرأ وضع استثنائي في المنطقة يستدعي استشارة الشركاء الأورو–متوسطيين.

27/ يواصل كبار الموظفين اجتماعاتهم الدورية لتحضير الإجتماعات الوزارية بما في ذلك المشاريع التي تحتاج للموافقة، ورصد وتقييم التقدم المنجز في جميع الجوانب الخاصة بعملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط، وعرض برنامج العمل السنوي على وزراء الخارجية.

28/ يتفق وزراء الخارجية المجتمعون في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 على تفاصيل ولاية البنية المؤسسية الجديدة للرئاسة المشتركة وعملها، وتركيبة الأمانة ومقرها وتمويلها، على قاعدة النقاشات المعمقة والإقتراحات المعروضة من قبل كل الشركاء.

المشاريع

29/ تلبي عملية انتقاء المشاريع أهداف السلام والأمن والإستقرار الواردة في إعلان برشلونة. ويعمل الشركاء على توفير جو ملائم لتنفيذ المشاريع آخذين بعين الإعتبار الطابع الإقليمي ودون الإقليمي وفوق الوطني للمشاريع المعروضة وحجمها ومدى ملاءمتها وفائدتها للأطراف المشاركة، طبق أبعاد المبادرة وأهدافها الرئيسية. كما يؤخذ بعين الإعتبار قدرة تلك المشاريع على دعم تنمية مستدامة ومتوازنة، وكذلك الاندماج والتماسك والترابط على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، وجدواها المالية، لاسيما من خلال اللجوء إلى المشاركة الأوسع والتمويل من القطاع الخاص. ويحدد كبار الموظفين معايير انتقاء المشاريع التي يتم عرضها على وزراء الخارجية للموافقة عليها.

30/ يشدد رؤساء الدول والحكومات على ما يمكن أن يوفره التعاون المعزز بفضل مبدأ المشاريع ذات الهندسة المتغيرة، طبقاً لأبعاد المبادرة وأهدافها الرئيسية. ويوفر هذا النهج للبلدان الأعضاء المتآلفة وذات الأهداف المشتركة أو المتكاملة فرصة تنشيط العملية وتحقيق الأهداف الواردة في إعلان برشلونة.

التمويل

31/ تجند عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط وسائل تمويل إضافية للمنطقة، وبشكل أساسي عبر مشاريع إقليمية ودون إقليمية. وتمثل قدرتها على جذب وسائل مالية إضافية لصالح مشاريع إقليمية، مرفقة بمستوى عال من التنسيق بين المانحين، قيمة مضافة لها. ويأتي التمويل بشكل أساسي من المصادر التالية: مشاركة القطاع الخاص، مساهمات من موازنة الإتحاد الأوروبي ومن كل الشركاء، مساهمات من بلدان أخرى ومن مؤسسات مالية دولية ومن كيانات إقليمية، آلية الإستثمار والشراكة المتوسطية (Partnership Facility for Euro-Mediterranean-FEMIP)، مخصصات أداة شراكة الجوار الأوروبية (Investment and European Neighborhood and Partneership-

(ENPI، وأداة التعاون عبر الحدود ضمن أداة الشراكة، فضلا عن أدوات أخرى قابلة للتطبيق في البلدان ضمن هذه المبادرة والتي تنطبق عليها نفس قواعد الاختيار والقواعد الإجرائية المعتادة.

ملاحظات ختامية

32/ يؤكد المشاركون على أن عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط، تمثل فرصة تاريخية لإنعاش عملية الشراكة الأورو-متوسطية وإضفاء بعد جديد عليها. وسيتوقف نجاح هذه المبادرة في نهاية المطاف على المواطنين والمجتمع المدني والمشاركة النشطة للقطاع الخاص.

33/ يدعو رؤساء الدول والحكومات وزراء الخارجية، خلال اجتماعهم المقبل المزمع عقده في نوفمبر/تشرين الثاني، إلى وضع الصيغة النهائية للجوانب المؤسساتية للمبادرة، ويتعين أن تكون هذه الهياكل الجديدة جاهزة للعمل قبل نهاية عام 2008. وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية المشاركة والمفوضية الأوروبية ضمن إطار تنسيق وثيق لتحقيق هذا الهدف.

ملحق صادر مع نص إعلان باريس 2008

يكمن مستقبل المنطقة الأورو-متوسطية في تحسين التنمية الإجتماعية-الإقتصادية، وفي التضامن والإندماج الإقليميين والتنمية المستدامة والمعرفة. ويجب توسيع التعاون في مجالات مثل تنمية الشركات والمؤسسات والتجارة والبيئة والطاقة وإدارة المياه والزراعة وسلامة الاغذية وأمن التموين الغذائي والنقل والمسائل البحرية والتعليم والتعليم المهني والعلوم والتكنولوجيا والثقافة ووسائل الإعلام والعدالة والقانون، والأمن والهجرة والصحة وتعزيز دور المرأة في المجتمع والحماية المدنية والسياحة والعمران والمرافئ والتعاون اللامركزي ومجتمع المعلومات والأقطاب التنافسية.

علاوة على ذلك، يشدد رؤساء الدول والحكومات على أهمية تعزيز أمن الإمدادات الغذائية، لاسيما مع مراعاة تأثير التغير المناخي على الزراعات الغذائية في سياق سياسات التنمية المستدامة.

ويقر الجميع بأهمية المياه: يحدد المؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي الذي ينعقد في الأردن في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2008 إستراتيجية للمياه من أجل المتوسط، ترمي إلى صون الموارد المائية وإلى تنويع موارد توفير المياه واستخدامها الرشيد والمستدام.

تبقى الأولويات المحددة في البرنامج ا لتوجيهي الإقليمي من أجل الشراكة الأورو-متوسطية وفي البرامج المستقبلية، قيد التطبيق، ولا يمكن أن تكون مساهمات المجموعة الأوروبية لتمويل المشاريع الإقليمية الجديدة المذكورة أدناه على حساب المخصصات في الموازنة الثنائية القائمة والصادرة عن الأداة الأوروبية للجوار والشراكة أو من أداة ما قبل الإنضمام (أو في حال موريتانيا، من الصندوق الأوروبي للتنمية).

إن تجسيد الأهداف المحددة في إعلان برشلونة عام 1995 وفي برنامج العمل عام 2005 وترجمتها إلى مشاريع إقليمية هامة هي من الأولويات. ولقد تقرر في المرحلة الأولى، إطلاق عدد من المبادرات الأساسية المذكورة أدناه والتي يجب على الأمانة المقبلة أن تعرضها بالتفصيل.

إزالة التلوث في البحر المتوسط : إن البحر المتوسط وهو مرادف الثقافة والتاريخ، لا يمكن اختصاره بالنسبة للمنطقة على انه مجرد رمز أو أيقونة. إنما هو أيضا مصدر فرص للعمل وأوقات ممتعة لسكان الحوض. بيد أن نوعية البيئة في البحر المتوسط قد تدهورت كثيراً في الآونة الأخيرة. واستنادا إلى برنامج "أفق 2020"، فإن إزالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك في المناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية، وبشكل خاص في قطاع المياه ومعالجة النفايات، ستكون أمراً أساسياً لتحسين ظروف حياة السكان وسبل عيشهم.

الطرق السريعة البحرية والبرية : ليس المتوسط بحراً يفصل بين الشعوب المطلة عليه إنما هو يجمعها، ويمثل أيضا طريقا كبيراً للتواصل التجاري. إن سهولة وأمن الوصول إليه ونقل البضائع وتنقل الأشخاص برا وبحرا هي أمور أساسية للمحافظة على الصلات ولتعزيز التجارة الإقليمية. وستمكّن تنمية الطرق البحرية السريعة، بما فيها وسائل الربط بين المرافئ في كل الحوض المتوسطي، وبناء الطرق الساحلية السريعة وتحديث خط السكة الحديدية "عبر المغرب العربي"، من تحسين تنقل الأشخاص وتدفق البضائع بكل حرية. ويلزم أيضا إعطاء الإهتمام الخاص إلى مسألة التعاون في مجال الأمن البحري والسلامة، في إطار التكامل الشامل في المنطقة المتوسطية.

الحماية المدنية : في كل أنحاء العالم تظهر على البيئة الأضرار الناجمة عن الكوارث البشرية والطبيعية، وتبدو آثار التغيرات المناخية واضحة للعيان. وتعد منطقة البحر المتوسط من المناطق الحساسة بوجه خاص و المعرضة لهذه الكوارث. في هذا السياق، يمثل إعداد برنامج مشترك للحماية المدنية من أجل الوقاية من الكوارث والاستعداد لها والرد عليها أحد الأولويات الكبرى في المنطقة، ومن خلال تعاون أوثق بين الإقليم وآلية الحماية المدنية في الإتحاد الأوروبي.

الطاقات البديلة: الخطة الشمسية المتوسطية : تؤكد النشاطات التي عرفتها أسواق الطاقة مؤخرا سواء على مستوى العرض أم الطلب ضرورة الإهتمام بمصادر طاقة بديلة. ويمثل تسويق مصادر الطاقة البديلة، والبحوث والتنمية في هذا المجال أولوية أساسية للعمل من أجل التنمية المستدامة. والأمانة العامة مكلفة بالقيام بدراسات الجدوى وتحضير ووضع خطة شمسية متوسطية.

التعليم العالي والبحث، جامعة أورو–متوسطية : يمكن أن يساهم إنشاء جامعة أورو–متوسطية (مقرها في سلوفينيا) في الفهم المتبادل بين الشعوب وتشجيع التعاون في مجال التعليم العالي كامتداد للأهداف المحددة في عملية كاتانيا وفي أول مؤتمر وزاري أورو–متوسطي خاص بالتعليم العالي والبحث العلمي (القاهرة يونيه/حزيران 2007). يتعين على هذه الجامعة أن تقوم بإعداد برامج تعليمية ما بعد جامعية وبرامج بحثية وتساهم في تأسيس الفضاء الأورو–متوسطي للتعليم العالي والعلوم والأبحاث، بواسطة شبكة تعاون تضم مؤسسات شريكة وجامعات في المنطقة الأورو–متوسطية. تُشجَّع البلدان الشريكة على الإفادة بشكل تام من الإمكانيات التي توفرها برامج التعاون الحالية في مجال التعليم العالي، مثل تامبوس TEMPUS ، وإيراسموس موندوس Erasmus Mundus، بما في ذلك "نافذة التعاون الخارجي". و ينبغي إيلاء اهتمام خاص بتعزيز جودة التدريب المهني وضمان ملاءمته مع احتياجات سوق العمل.

المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات: ترمي إلى توفير المساعدة للكيانات الموجودة في البلدان الشريكة التي تقدم الدعم للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم عبر تقييم حاجاتها، وتحديد الحلول الإستراتيجية وتوفير الموارد الضرورية لهذه الكيانات على شكل معونة تقنية وأدوات مالية. تستوحي هذه

المبادرة من مبدأ تقاسم المسؤولية، ومن المتوقع أن تكون أنشطتها مكملة لأنشطة الكيانات العاملة في هذا المجال؛ تساهم بها بلدان الضفتين على أساس طوعي[296].

[296] – عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق ذكره. ص-ص: 97-118.

السياسة الأوروبية للجوار والشراكة الأورومتوسطية

Politique européenne de voisinage et partenariat euro-méditerranéen

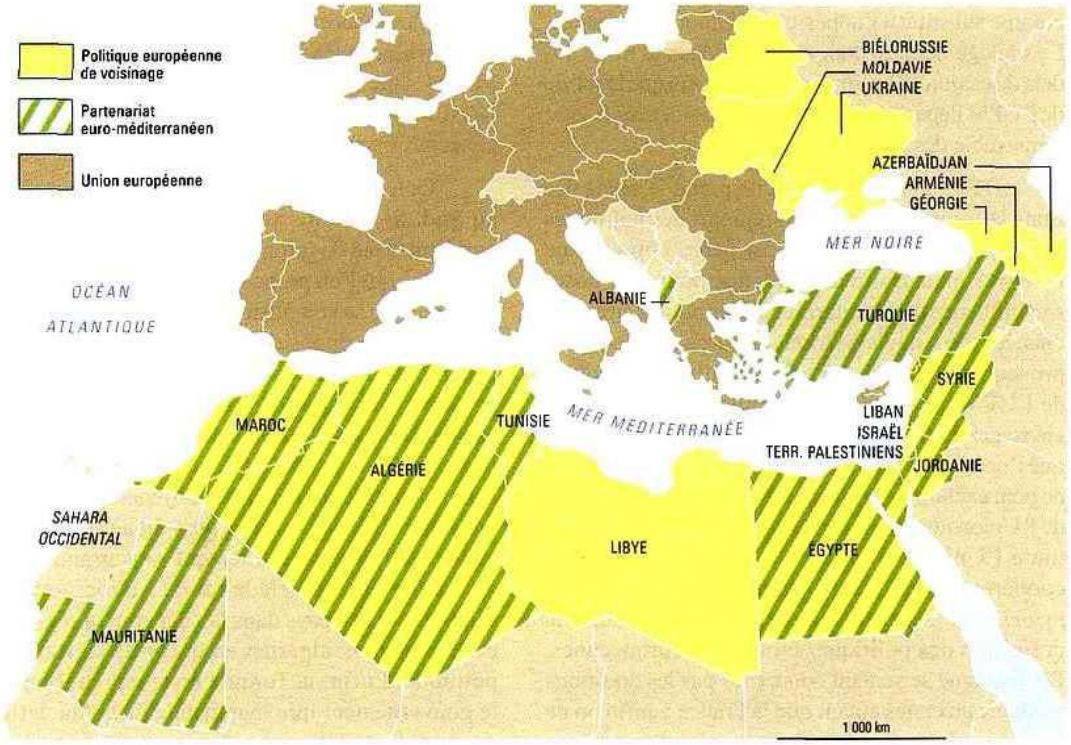

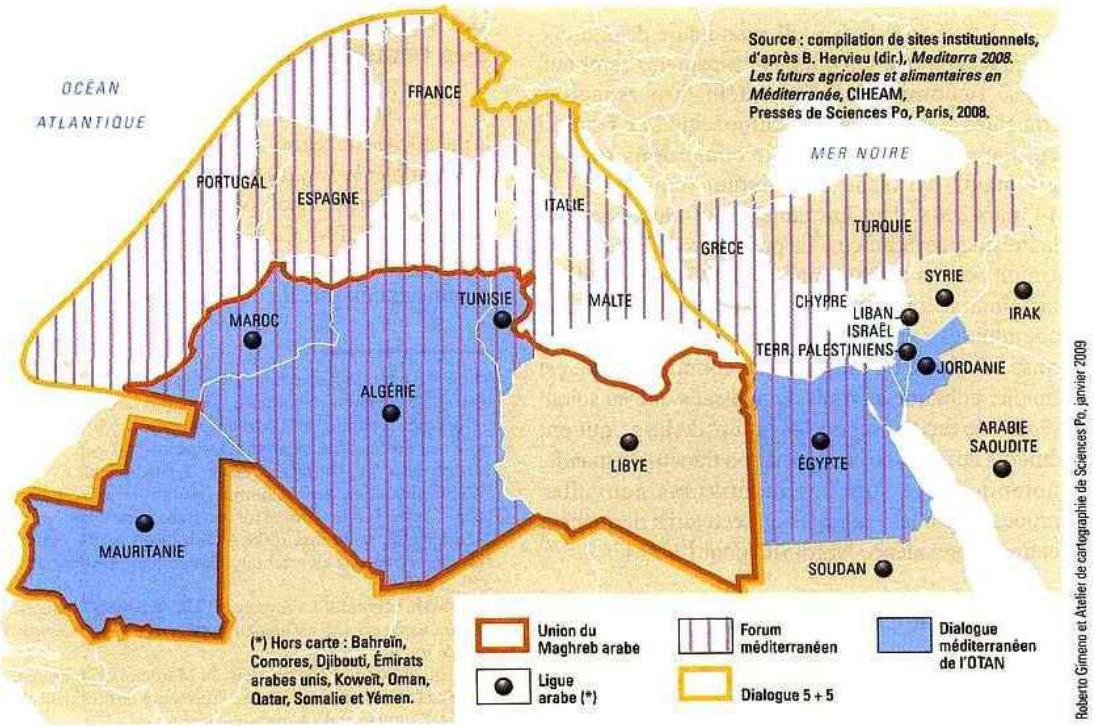

Source : Dorothée Schmid, « Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée ». Dans : Questions Internationales. N°2067. Mars/Avril 2009. p.4

الدول الأعضاء في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

Source : La Documentation Française, « La Méditerranée », Dans Questions internationales, N° 36 mars-avril 2009
http://www.ladocumentationfrancaise.fr/cartotheque/union-pour-mediterranee-2009.shtml

الدفاع الأوروبي في 2010

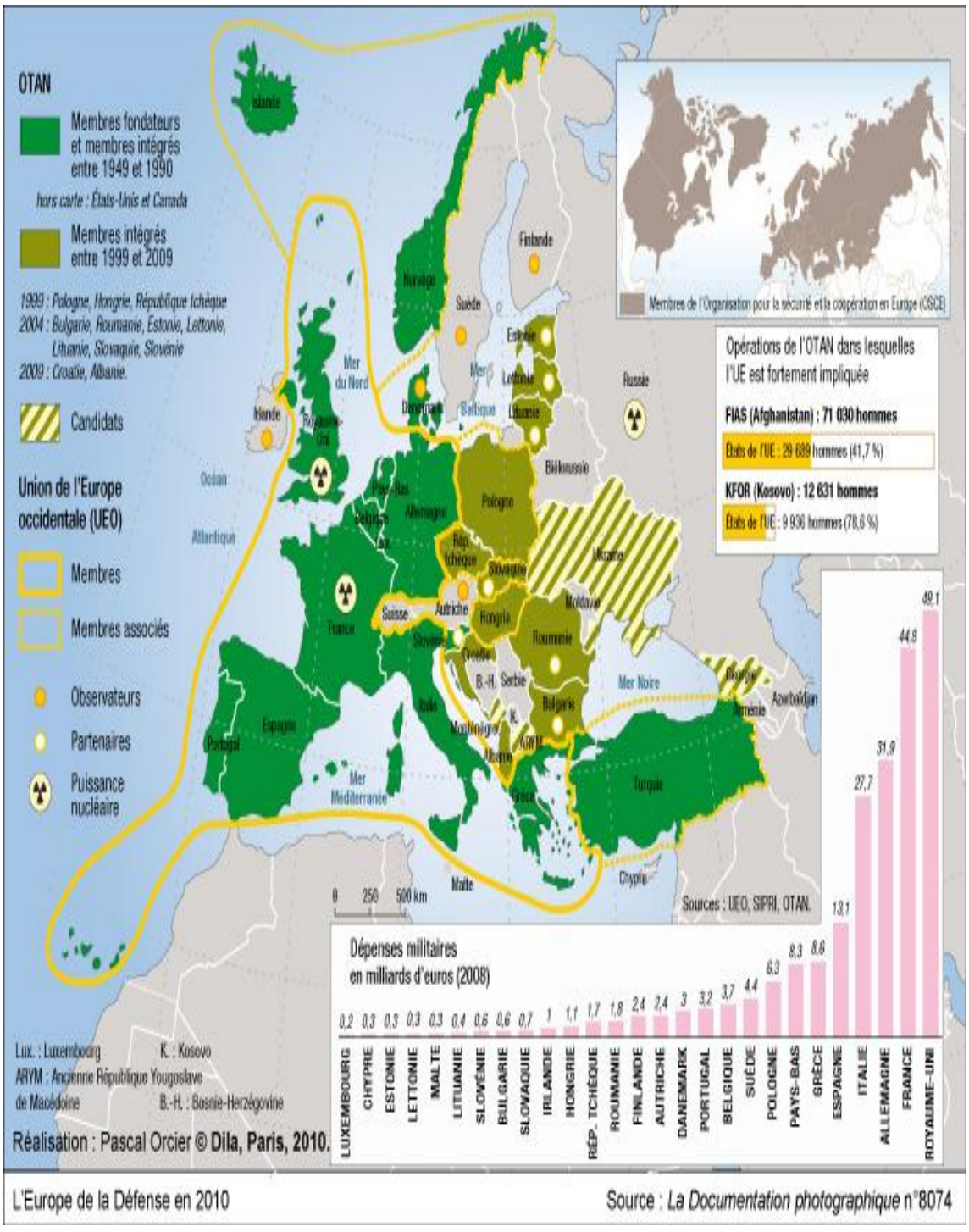

L'Europe de la Défense en 2010 — Source : *La Documentation photographique* n°8074

Source : Michel Foucher, L'Europe de la Défense en 2010, Dans Le site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/cartotheque/europe-defense-2010.shtm

العمليات الخارجية للاتحاد الأوروبي في **2007**.

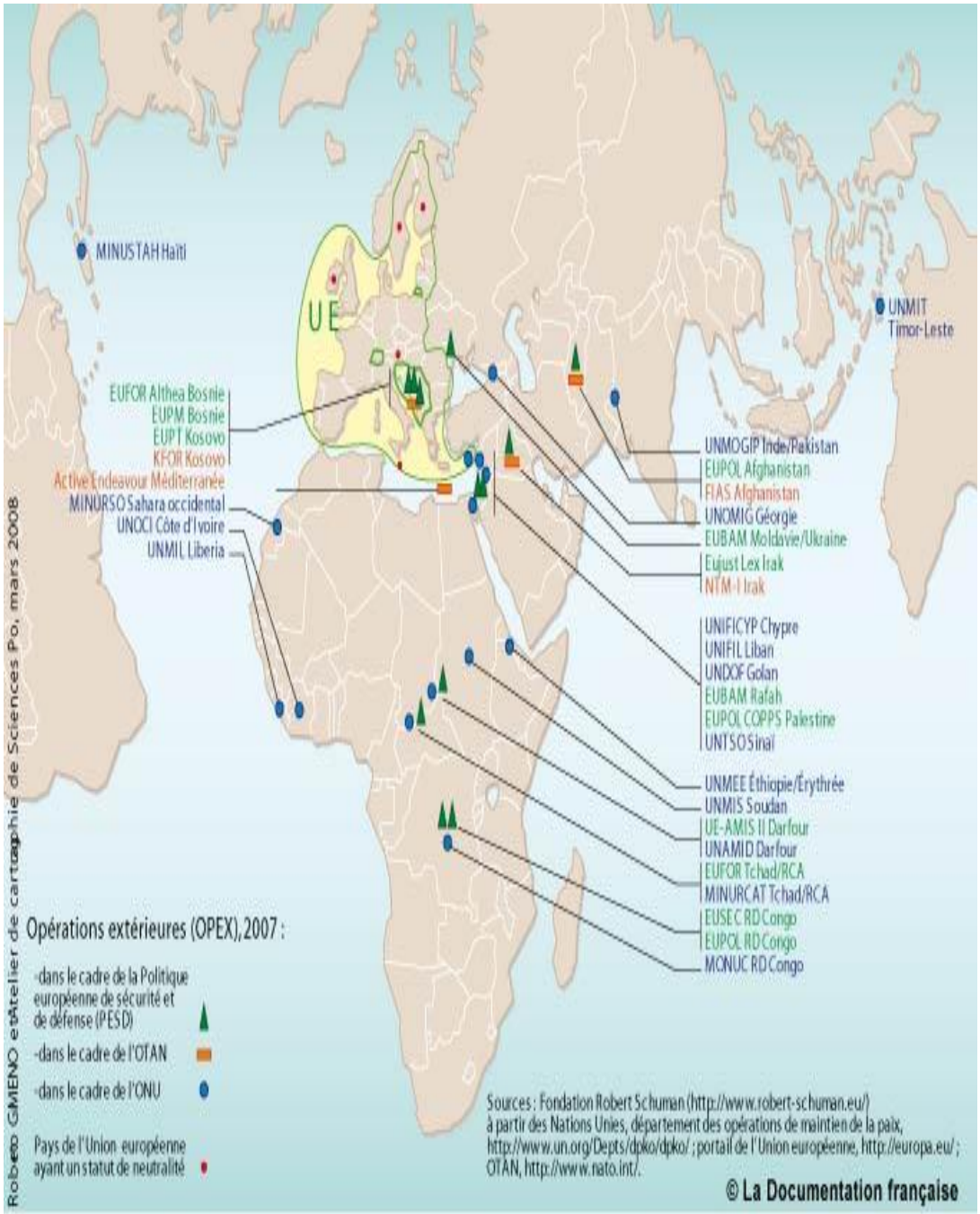

Les opérations extérieures de l'Union européenne en 2007

Source : *Questions internationales* n°31, mai-juin 2008

Source : La Documentation Française, « Les opérations extérieures de l'Union européenne en 2007 », Dans Questions internationales N°31, Mai-Juin 2008, Le Site :

http://www.ladocumentationfrancaise.fr/cartotheque/operations-exterieures-union-europeenne-2007.shtml

مكانة دول المغرب العربي من الحوارات المختلفة للناتو

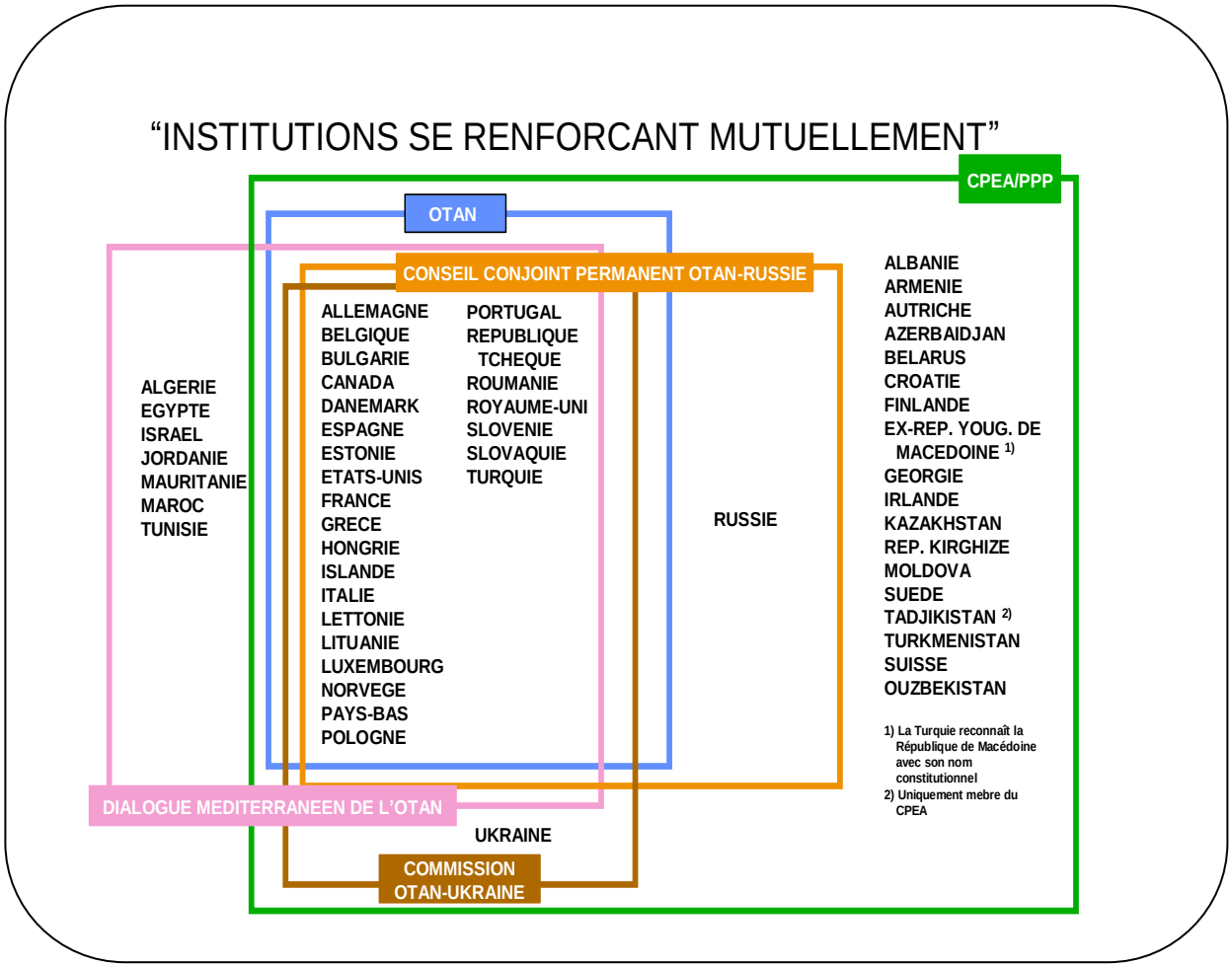

Source : OTAN, Division des affaires politique, Institutions se renforçant mutuellement. Dans le site :

http://www.nato.int/multi/slides/pres-fr.ppt#262,5,Diapositive 5, consulté le 1 Juin 2004.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يبين معطيات رقمية لدول المغرب العربي	41
02	البروتوكولات المالية التي خصصتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية للأقطار المغاربية	49
03	عدد ونسبة المغاربة المستقرون بالبلدان الأوروبية 1998	83
04	المديونية الخارجية لدول المغرب العربي.	84
05	تحليل مضمون ديباجة وخاتمة إعلان برشلونة 1995	88
06	البعد السياسي والأمني لإعلان برشلونة 1995	90
07	البعد الاقتصادي والمالي لإعلان برشلونة 1995	93
08	البعد الاجتماعي والثقافي لإعلان برشلونة 1995	95
09	البعد الكمي لإعلان برشلونة 1995 بناءا على كلمات دالة مختارة	97
10	تواجد الأجانب بتونس	122
11	نصيب الفرد من الدخل القومي في البلدان المغاربية، وبلدان أوروبية مختارة	131
12	مقادير استفادة الدول المغاربية الموقعة على اتفاق الشراكة الأورو–مغاربية 95ـ99	137
13	تطور نسب الصادرات و الواردات المغاربية نحو الاتحاد الأوروبي	139
14	تطور نسب الصادرات و الواردات للاتحاد الأوروبي نحو دول المغرب العربي	139
15	حجم المبادلات من الدول المغاربية نحو الاتحاد الأوروبي سنة 2007	139

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	رسم قطاعي يوضح توزيع القضايا المطروحة في الشراكة الأورومتوسطية	**142**

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب:

أ– باللغة العربية:

1 -الأيوبي، ياسر، النظرية العامة للأمن في علم اجتماع للأمن . لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008.

2 - الاقداجي، هشام محمود، تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي . د.م.ن: مؤسسة كتاب الجامعة العسكرية.2001.

3 -إبراهيم سليمان ،عيسى، تلوث البيئة، ط2، القاهرة :دار الكتاب الحديث،2000 .

4 - البشري، أحمد أمين، الأمن العربي: المقومات والمعوقات . ط1، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001.

5 - الجسور، ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقيقة ما بعد نهاية الحرب الباردة. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

6 - الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

7 - الحسن، ظافر، قضايا عربية ساخنة. ط1، لبنان: دار الرواد، 2006.

8 - المخادمي، عبد القادر رزيق، الاتحاد من اجل المتوسط:الأبعاد و الأفاق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

9 -العجمي، ظافر محمد، أمن الخليج العربي تطوره و اشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية الدولية . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

10 أبو عامود، محمود سعد، جاب الله عمارة محمد محمد، العلوم السياسية في إطار الكونية البشرية . ط1، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

11 أبو ضاوية، محمد أبو عامر، التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري. ط1، ليبيا: دار الرواد، 2002.

12 إبراهيم ،سعد الدين و آخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية . د.ت.ن.

13 إبراهيم، حسنين توفيق، النظم السياسية العربية و الاتجاهات الحديثة في دراستها . ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

14 أوصد يق، أحمد، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي:تركيب في التنمية والاندماج الاقتصادي . ط2، المغرب: مطابع إفريقيا للشرق، 1991.

15 بوزنادة، معمر، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

16 براهمي، عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

17 هلال، علي الدين وآخرون، العرب و العالم. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1977.

18 هويدي، أمين، أحاديث في الأمن العربي، بيروت: دار الوحدة العربية، ط 1، 1980.

19 هويدي، أمين ، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط تأثيرهما على الأمن والديمقراطية ، ط 1، بيروت: دار الشروق، 1991.

20 والي، خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

21 ولعلو، فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الاوروميتوسطية . ط1، المغرب: دار توبقال للنشر، 1997.

22 سعد الله، عمر، معجم في القانون الدولي المعاصر . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

23 حداد، سالم، التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي . ط1، لبنان: مؤسسة الجامعة للدراسة و النشر و التوزيع، 1994.

24 حماد، إبراهيم، "اتفاقيات التعاون الأمني العربي الأوروبي (رؤية مستقبلية)"، العلاقات الاوروعربية حاضرها و مستقبلها. ط1، فرنسا: مركز دراسات العربي الأوروبي، 1997.

25 طوالية، حسن، نظام الأمن الجماعي في النظرية و التطبيق . عمان: علم الكتب الحديث، 2005.

26 لطفي، عبد الفتاح مصطفى و غيره، الجريمة المنظمة: التعريف، الأنماط، الاتجاهات . الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

27 مهنا، محمد نصر، قضايا السياسة الدولية. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1997.

28 محمد، مصطفى نادية محمد، أوروبا و الوطن العربي. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

29 منذر، محمد، مبادئ في العلاقات الدولية في النظريات إلى العولمة . ط1، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 2002.

30 ممدوح، شوقي كامل، الأمن القومي و الأمن الجماعي الدولي، ط 1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985.

31 مصباح، زايد عبد الله، السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة. ط1، لبنان: دار الرواد،2002.

32 مقلد،إسماعيل صبري،العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات . الكويت: دار السلاسل، 1984.

33 نافعة، حسن، الاتحاد الأوروبي الدروس المستفادة عربيا . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

34 نمرا، فؤاد،كامل محمد مصطفى، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية .ط1، لبنان: مركز الوحدة العربية، 2001.

35 حتي، توفيق سعد ، مبادئ العلاقات الدولية. ط3، العراق: دار وائل للنشر، 2006.

36 الإمام، محمود محمد، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2004.

37 الجاسور، ناظم عبد الواحد، تأثير العلاقات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ،1997.

38 الجميل، سيار، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم . لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 1997.

39 الشاذلي، لعياري،الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة:آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط الخيار الأوروبي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.

40 بخوش، مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة . مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 1، 2006.

41 بوحوش، عمار،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2، 2005.

42 بوعشة، محمد،العرب والمستقبل في الصراع الدولي. الجزائر: المكتبة الجامعية غريان، ط 1 ،2000.

43 شنيتي، محمد البشير،الاحتلال الروماني لبلاد المغرب. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 2 ،1985.

44 صارم، سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة . بيروت: دار الفكر المعاصر، ط 1 ،2000.

45 كمال، محمد مصطفى ونمرا، فؤاد، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2001.

46 مصطفى، عبد الله أبو القاسم، خشيم، الشراكة الأورومتوسطية (ترتيبات ما بعد برشلونة) . بيروت: معهد الإنماء العربي، ط1 ،2002.

ب– باللغة الأجنبية:

47- ALIN Gresh et DOMINIQUE Vidal, Golfs clefs pour une guerre annoncée , édition le monde, Paris, 1991.

48- ALVIN Toffler, Power shift : Knowledge, wealth and violance at the edge of the 21st century , BANTAM Books, New York, 1990.

49- Benatar Abdennour, L'ONU après la guerre froide, l'impératif de réforme, Alger: Gasbah,1éditions, 2002.

50- Carlo JEAN, les missions de l'armée dans la nouvelle sécurité internationale in, Fonds des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture(UNESCO), Vers une culture de la paix : quelle sécurité ?
Paris, Atelier de L'UNESCO, 1997

51- Claude Liauzu,l'Europe et l'afrique méditerranéenne de suez 1869 à nos jours,bruxelles : edition :complexe,1994

52- Haifa a. jawad, Euro- Arab Relation : a study in collective diplomacy, London: Ithaca press,1992.

53- Morton Kaplan, the life and death of the cold war, detected studies, poswarcroft, 1976.

54- Mohamed Boukhobza, « guerre du golf : enjeux stratégiques et conséquences à long terme », prospective et stratégie, Alger : institut national des études de stratégie globale, n1, 1991.

55- PAUL Balta, «Les enjeux de la conférence de Barcelone », dans l'annuaire de l'Afrique du nord, éditions CNRS, France, 1995.

56- Saleh A. Al-Mani and Saleh Al-Shaikhly, The Euro-Arab Dialogue: Astudy in Associative Diplomacy, London: Frances Pinter Publishers, 1983.

57- Steve Smith,Amitav Achraya,The concept of security before and after september11,institute of defence and strategic studies(IDSS),nanyang technological university,Singapor,May2002.

58- GAMBLIN André et autres, Images économiques du monde 2004 , Armand Colin, Paris, 2004.

ثانيا: الموسوعات والمجلات

أ – باللغة العربية:

59 إبراهيم ،مصطفى، المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية ، الجزء الأول، القاهرة:د د ن، 1969،

60 –مخيمر، أسامة فاروق، "تعريف الدولة المتوسطية، دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية"، السياسة الدولية ، عدد129، يوليو1997.

61 البرهان ، أحمد سليم ، "جيوبوليتكا الأمن القومي العربي ". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد15، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. 2007.

62 حماد، إبراهيم ، "البعد الأمني للعلاقات الأورومغاربية [رؤية مستقبلية]". مجلة السياسة الدولية ،العدد 127، مصر: دار الأهرام،1997

63 الدسوقي،إبراهيم ، "القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر المتوسط ". مجلة العلوم السياسية، العدد 115، مصر: دار الأهرام، يناير 1994.

64 شلبي، السيد أمين ،" الإرهاب الدولي.. المصادر والإشكاليات"، مجلة السياسة الدولية، العدد162، أكتوبر2005.

65 بطرس، بطرس غالي،" الأمن وحفظ السلام في إفريقيا" ، السياسة الدولية، القاهرة،جانفي1995،

66 بوكساني، رشيد و دبش، احمد، "مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي"، مجلة البصرة، عدد4، الجزائر:الدار الخلد ونية للنشر و التوزيع، 2004

67 الكيالي، عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية. ط3، ج1، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990

68 حامد، ناصر ، "إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، مصر: مؤسسة الأهرام، العدد 159، يناير 2005.

69 عنتر، محمد صابر ، "الأمن العربي و البحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي"، قضايا عربية، بغداد، عدد4، 1980.

70 جنادي، إسماعيل، "الجوانب الأمنية للتعاون الاوورومتوسطي"، الجيش، عدد 493، أوت 2004.

71 مسعداوي ، يوسف ورفيقة، باشوندة، "واقع وآفاق الشراكة الأورو متوسطية الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، عدد 4، مارس 2005.

72 الشيخ ، وليد ، "مصر وأوروبا: قضايا الهجرة و معضلة الأمن والاندماج ". مجلة السياسة الدولية. العدد: 165. يوليو 2006.

73 حسوسن، حسين،" اهتمام عالمي متزايد بقضايا الهجرة"، مجلة السياسة الدولية، مصر : مؤسسة الأهرام، العدد162،أكتوبر 2005.

74 خالد، الأشهب، "أوروبا و العرب والمستقبل"، مجلة أوروبا والعرب، عدد 166، ماي 1997.

75 مطاوع، محمد ،"أوروبا و المتوسط ... من برشلونة إلى سياسة الجوار ". مجلة العلوم السياسية، العدد: 115. مصر: دار الأهرام. 2006.

76 – د،م ، "الإستراتيجية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط«من حوار 5+5 إلى حوار شامل"، دراسة بمجلة الجيش، عدد413،ديسمبر1997.

ب باللغة الأجنبية

77- Alvaro de Vasconcelas," la nouvelle Europe et la méditerranée occidental", revue de l'OTAN, vol 39,No5, octobre1991.

78- BELABES Salah Eddin, « Cinq navires de l'OTAN à Alger », Le Matin, du vendredi 24- samedi 25 février 2006.

79- Bernard Corbineau, « Le Dialogue Euro-Arabe : Instance Du Nouvel Ordre Internationale, 1973-1978 », Revue Francaise De Science Politique, Vol.30, N 3, Juin 1980.

80- Hans Maull, The Strategy Of Voidance : Europe's Middle East Politics After October War, Boulder, CO : Westview Press, 1976

81- Marc Bennefous, réflexions sur une politique arabe, défense nationale, aout-septembre1998.

82- Remy leveau, Le partenariat euro-méditerranéen : La dynamique de l'intégration regional.Paris : la documentation française.2000.

83- S. Raouf, « Chirac demande une réécriture de l'article de loi sur la colonisation », Le Quotidien d'Oran, du 05 Janvier 2006.

84- Union européenne - Maghreb : 25 ans de coopération 1976-2001, édité par la délégation de la commission européenne au Royaume du Maroc, Rabat.

85- déclaration des neufs sur le dialogue et la coopération en méditerranée occidentale, Rome 1990.

86- Ministère des affaires étrangères (Alger), déclaration ministérielle d'Alger, Alger 26-27 octobre, 1991.

ثالثا: الدراسات غير المنشورة

أ – الأطروحات والرسائل الجامعية:

87 العايب، خير الدين، "الأمن في حوض البحر المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة "، رسالة ماجستير، الجزائر: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. 2004.

88 بن صايم، بونوار، "مصادرالتهديد الخارجية لأمن المغرب العربي و أفاقها المستقبلية"، رسالة ماجستير، في تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، الجزائر، 2002-2003.

89 تيقمونين، إبراهيم،" المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق و التنافس الأمريكي نموذجا"، رسالة ماجستير، الجزائر، 2005.

90 معمري،خالد،"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، رسالة ماجستير، في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، باتنة، 2007-2008.

91 حناد، زهور، "مسألة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية: رهانات و أفاق"،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، مارس 2004.

92 عطيش، يمينة، البعد الأمني للعلاقات الأورومتوسطية. رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، 2007.

93 حموم، فريدة، "الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية". رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والإعلام، 2004.

94 عابد، شريط، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية: حالة دول المغرب الغربي "، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2004.

95 تاحي، طارق، "مفهوم الأمن بين الفرد والدولة "دراسة في مفهوم وتطور مجالات الأمن، موضوع مقدم لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

ب الملتقيات، المحاضرات والأيام الدراسية:

96 ناجي، عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في البحر المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"،مداخلة في الملتقى الدولي بقسنطينة ، 2008.

97 عياد، سمير محمد ، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل و السياسات "، مداخلة مقدمة في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق ، قسنطينة. 2008.

98 جفال، عمار ،"العلاقات بين المغتربين دولهم الأصلية: حالة الجزائر ". مداخلة مقدمة في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق . قسنطينة. 2008.

99 شعيبي، عبد الجبار، "نحو تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب ". مداخلة في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع و آفاق . قسنطينة 2008.

100 - منصر، جمال، "تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق ، قسنطينة: جامعة منتوري، 2008.

101 - زكريا جاسم محمد، "أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي و القلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة الاوروومتوسطية". مداخلة في الملتقى الدولي بقسنطينة، 2008.

102 - غربي محمد، "الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوبوليتيكية". مداخلة في الملتقى الدولي بقسنطينة، 2008.

103 - عبد العظيم بن صغير، "الحرب على الإرهاب و تأثيرها في الأمن الإنساني: دراسة في تحول مضامين لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001". مداخلة في الملتقى الدولي في قسنطينة، 2008.

104 - النبهان، محمد فاروق ، مدى تأثير الاتحاد الأوروبي على خصوصية العلاقات التاريخية بين بلدان الحوض المتوسط، مجلد أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط و الاتحاد الأوروبي، موضوع الدورة الأولى لسنة 1995، الرباط:مطبعة المعارف الجديدة.

رابعا: دراسات ومقالات من الانترنت

أ – باللغة العربية

105 - "قضايا الأمن العالمي: الوحدة السياسية".في
الموقع:www.Aoua.com/vb/attachement.php.04080

106 - جبروم شاهين، "الأمن الوطني و العالمي و العولمة"، جريدة الاتحاد، في الموقع
www.alittihad.com/poper.php:

ب باللغة الأجنبية

107- « Le président de la République Tunisienne, M. Zine El- Abidine Ben Ali, à l'APS » : « Nous avons des relations privilégiées de fraternité et de coopération avec l'Algérie », dans :
http://www.embassyalgeria.ca/html/tunisie4.htm

108-« Coopération régionale en matière de sécurité et de défense », dans : http://www.ieei.pt/index.php?article=5348&visual=5.

109-Constitutions des états du bassin Méditerranéen », dans : http://www.fmesfrance.org/IMG/doc/consitutions_des_pays_du_bassin_mediterraneen_doc.doc.

110-RABASA. M. Angel and others, « The Muslim world after 11/09 », in :
http://www.rand.org/pubs/monographs/2004/RAND_MG246.sum.pdf.

111-HENRY Jean Robert, « L'élargissement vers le Sud, Scénario alternatif d'un partenariat en crise ? » dans : http://www.periples.mmsh.univ-aix.fr/REMSH/Seminaires/Durham/IRH.pdf. p 3.

112-ORTEGA Martin, « Le Maghreb et l'Union Européenne : Vers un partenariat privilégié ? » dans : http://www.iss-eu.org/activ/content/rep04-11.pdf. p 1

113-L'état d'avancement du partenariat Euro- Méditerranéen », dans : http://www.senat.fr/rap/r01-121/r01-1211.html

114-Un concept de sécurité Européenne pour le XXI[e] siècle : Une proposition qui marie l'équilibre et l'audace », dans http://www.dedefensa.org/article.php?art_id=918, p 4.

115--« A propos de Frontières de l'Europe », dans : http://www.diplomatie.gouv.fr/label_France/FRANCE/DOSSIER/presidence/06.html.

116--A.A.ounaie, perceptions and concepts of sécurity in the EMP (euro-méditerranean partnership) contries. A south mediterranean model of sécurity. http://www.id.gov.jo/seminars/4%20ambassador%20A%20ouanaies.rtf.

117-Hidaeki Shinoda, the concept of humaine sécurity : historical and theoretical implication. http://hom.hiroshima_u.acjp//heiwa/pub/e19/chap1.pdf.

118-MUSTAPHA, Benchenane, « La situation géopolitique en Méditerranée » dans: http://www.fmes-france.org/IMG/rtf/confbenchenane.rtf. p 1.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة	**01**
الفصل الأول: العلاقات الأورومغاربية والتطور الحاصل في مفهوم الأمن	**09**
المبحث الأول: متغيرات ما بعد الحرب الباردة وتغير هيكل النظام الدولي	**09**
المطلب الأول: انهيار الاتحاد السوفياتي و ظهور الفواعل الجديدة	**09**
المطلب الثاني: اتساع طبيعة التهديدات	**11**
المبحث الثاني: الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات الجديدة	**15**
المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن	**16**
المطلب الثاني: المفهوم الحديث للأمن	**29**
المبحث الثالث: الأهمية الجيوسياسية للمتوسط والمغرب العربي	**34**
المطلب الأول: خصوصيات ضفتي المتوسط	**34**
الفرع الأول: ماهية البحر المتوسط	**35**
الفرع الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية للمغرب العربي	**39**
المطلب الثاني: الجوانب التاريخية للعلاقات الأورومغاربية	**45**
الفصل الثاني: التهديدات الأمنية و سياسات التعاون الأورو مغاربي	**57**
المبحث الأول: التهديدات الأمنية الأورومغاربية	**57**
المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب	**58**
المطلب الثاني: قضايا الهجرة	**62**
المطلب الثالث: الجريمة المنظمة	**67**
المطلب الرابع: تجارة المخدرات	**68**

المبحث الثاني: استراتيجيات معالجة التهديدات الأمنية الأورومغاربية	**73**
المطلب الأول: سياسات الحوار والتعاون	**73**
المطلب الثاني: سياسات الشراكة	**80**
المطلب الثالث: السياسة الأوروبية للجوار ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط	**99**
الفصل الثالث: انعكاسات و سيناريوهات العلاقات الأورومغاربية	**103**
المبحث الأول: انعكاسات الشراكة الأورومغاربية على طرفي العلاقة	**103**
المطلب الأول: انعكاسات الشراكة على دول المغرب العربي	**104**
المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة على الاتحاد الأوروبي	**110**
المبحث الثاني: استشراف مستقبل العلاقات الأورومغاربية	**115**
المطلب الأول: سيناريو الاندماج والشراكة	**116**
المطلب الثاني: سيناريو الإدماج والتبعية	**124**
المبحث الثالث: تقييم العلاقات الأورومغاربية	**135**
الخاتمة	**147**
الملاحق	**153**
فهرس الأشكال والجداول	**188**
قائمة المراجع	**189**
الفهرس	**199**

ملخص:

إن العلاقات الأورومغاربية لم تكن وليدة ندوة برشلونة، وإنما هي قديمة ترجع إلى فترة ما بعد استقلال الدول المغاربية، ولكن ما طرأ عليها هو التغير في أولويات هذه الشراكة، وان كانت استمرار لسياسات قديمة متجددة ثم تطويرها تماشيا مع المعطيات والمتغيرات الإقليمية والدولية.

من خلال الموضوع نستخلص أن مشروع الشراكة هو مشروع أوروبي اقترحته دول الاتحاد الأوروبي من أجل أهداف معينة على رأسها تحقيق الأمن والاستقرار، ما يعكس المقاربة الأوروبية للمفهوم الموسع للأمن الأوروبي والذي كان نتيجة اقتناع الأطراف الأوروبية والمغاربية على حد سواء، بحدة المخاطر عبر الوطنية كمصادر تهديد مشتركة تهدد منطقة المتوسط، كل هذا في ظل غياب مقاربة تعكس الواقع الأمني المغاربي، هذا ما يعكس نوعا من عدم التوازن بين طرفي الشراكة.

خلصنا إلى ضرورة تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي من أجل تحقيق تكافؤ الفرص عند عقد الاتفاقيات التي اتسمت بطابع الشمولية من مسائل سياسية،أمنية، اقتصادية، مالية، إضافة إلى القضايا الاجتماعية، الثقافية والإنسانية، وان غلب عليها ضرورة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأورومغاربية.

الكلمات المفتاحية: الأمن، مصادر التهديد، الاتحاد الأوروبي، المغرب العربي، الشراكة الأورومغاربية.

Résumé : Les relations euromaghrébine n'est pas un colloque datent Barcelone, mais est aussi vieux que due à la période d'États du Maghreb après l'indépendance, mais il a été considérablement, c'est le changement des priorités du Nouveau Partenariat, et la poursuite des politiques anciennes renouvelée et développé conformément aux données et les variables régionales et internationales.

de conclure que la question est un projet de partenariat européen proposé par l'Union européenne pour réaliser des objectifs spécifiques à leur tête la sécurité et la stabilité, qui reflète démarche européenne une conception élargie de la sécurité européenne, qui est le résultat est convaincu parties européenne, avec une intensité risques transnationales sources constitue une menace commune qui menacent la région de la moyenne, en l'absence refléter la réalité une approche en matière de sécurité maghrébine, ce qui reflète un équilibre n'est pas une forme de partenariat entre les deux parties.

Nous avons institutions de l'Union qu'il fallait mettre en œuvre du Maghreb arabe pour l'égalisation des chances lors des conventions qui ont un caractère globale des questions politiques, sécuritaires, économiques, financières, ainsi que les questions sociales, culturelles et humanitaires, et souvent à la nécessité d'une zone libre-échange euromaghrébine.

Mots clés : la sécurité, la menace d'autres sources, l'Union européenne, le Maghreb, partenariat euromaghrébine.

Summary: The relations euromaghrébine was not a product of a symposium Barcelona, but the old dating back to the period after independence of Maghreb countries, but the change in it is a change in priorities of this partnership, and the continuation of policies of renewed old then developed in line with regional and international data and variables.

Through the subject draw that the draft partnership is the European project proposed by the EU countries for certain goals on top of security and stability, which reflects the European approach expanded concept of European security, which was the result of convinced European parties. sharply risks transnational joint threat sources threaten the Mediterranean, and all of this in the absence of approach reflect the security reality of Maghreb, this reflects a kind of imbalance between the parties to the partnership.

We concluded the necessity of activating institutions of the union of the Arab Maghreb for the equalization of opportunities when holding conventions, which were marked comprehensiveness of political issues, security, economic, financial, in addition to social issues, cultural, humanitarian, and dominated by the need to establish a free trade zone euromaghrébine.

Key words: security, threat sources, European Union, the Maghreb, partnership euromaghrébine.